كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

العدد (769) 01-02-2026 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

قوة إسرائيلية تستهدف قرية في ريف القنيطرة الجنوبي

أفاد مصدر إعلامي سوري أن القوات الإسرائيلية المتمركزة في تل الأحمر الغربي يوم الجمعة 30 كانون الثاني 2026، استهدفت بالرشاشات الثقيلة، الأراضي الزراعية القريبة من بلدة كودنة في ريف القنيطرة الجنوبي.

وفق وكالة سانا للأنباء، أن أصوات إطلاق نار كثيف سمعت في محيط المنطقة، خلال استهداف الأراضي القريبة من بلدة كودنة بالرشاشات الثقيلة، دون ورود أنباء عن وقوع إصابات.

وأضافت الوكالة، أن قوة إسرائيلية مؤلفة من خمس سيارات عسكرية توغلت في قرية صيدا، ونصبت حاجزاً مؤقتاً على الطريق الواصل بين مزرعة أبو مذراة وقرية صيدا، وقامت بتفتيش المارة قبل انسحابها من المنطقة.

الرئيس بارزاني: نأمل أن تُطوى صفحة معاناة وآلام الشعب الكوردي في سوريا بعد الآن

رحب الرئيس بارزاني بالاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقسد، وأعرب عن أمله في أن يكون الاتفاق مستداماً وناجحاً.

فيما يلي نص الرسالة:

رسالة من الرئيس بارزاني
بسم الله الرحمن الرحيم

نرحّب بالاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقسد، وإذ نقدّم التهاني للطرفين، نعرب عن أملنا في أن يكون الاتفاق مستداماً وناجحاً. ونؤكد إيماننا الراسخ بأن الحوار والسلام هما الطريق الصحيح لمعالجة المشاكل والخلافات.

كما نأمل أن تُطوى صفحة معاناة وآلام الشعب الكوردي في سوريا بعد الآن، وأن ينعم جميع الأطراف بالسلام والحرية والاستقرار في سوريا.

مسعود بارزاني
30 كانون الثاني 2026

محمد إسماعيل يؤكد على ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة لكل المكونات في سوريا

شهدت مدينة قامشلو بكوردستان سوريا يوم السبت 31 كانون الثاني 2026، اجتماعاً مهماً تحت عنوان «ملتقى الجزيرة للسلم الأهلي»، بحضور ممثلين عن المجلس الكوردي في سوريا، بالإضافة إلى عدد من الأطر السياسية والفعاليات الاجتماعية المؤثرة في المنطقة، وذلك في إطار تعزيز الحوار والتعاون المشترك بين مختلف الأطراف السورية.

افتتح الاجتماع بكلمة ألقاها الشيخ محمد عبد الرزاق النايف، شيخ قبيلة طي العربية. تناول فيها التحديات التي تواجه المنطقة، داعياً إلى تعزيز قيم السلم الأهلي والتعايش المشترك بين كافة المكونات في منطقة الجزيرة.

وأكد الشيخ محمد عبد الرزاق النايف على أهمية الوحدة بين العرب والكورد والسريان وغيرهم من المكونات في مواجهة التحديات المشتركة، مشدداً على ضرورة الوقوف صفاً واحداً في مواجهة المشاريع التي تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة.

ومن جانبه ألقى محمد إسماعيل رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا، وسكرتير الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، كلمة أكد فيها على أهمية الملتقى كخطوة نحو تعزيز الحوار بين مختلف القوى السياسية في المنطقة.

وأشار رئيس المجلس الوطني الكوردي، إلى أن السلم الأهلي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إرادة مشتركة وفعالة بين جميع الأطراف المعنية. كما نوّه إلى ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة لكل المكونات في سوريا، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية والمساواة في الحقوق والواجبات.

وألقى كبرئيل كورية، مسؤول المنظمة الآثورية الديمقراطية، كلمة أشار فيها إلى أهمية هذا اللقاء في إطار بناء مستقبل أفضل للجميع في سوريا.

وأكد مسؤول المنظمة الآثورية الديمقراطية، على ضرورة إشراك جميع المكونات في عملية صناعة السلام، مشيراً إلى أن آثوريي سوريا يعانون من تحديات كبيرة، لكنهم يصرون على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية والاجتماعية بهدف بناء دولة ديمقراطية تعددية تحترم حقوق الجميع دون تمييز.

عكس الملتقى روح التعاون والتفاهم بين المكونات المختلفة في شمال شرقي سوريا، وكان فرصة لتبادل الآراء حول سبل تعزيز السلم الأهلي والعيش المشترك في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة.

كما كان الاجتماع بمثابة منصة لتأكيد ضرورة التنسيق بين القوى السياسية لتحقيق حلول شاملة تعكس تطلعات جميع مكونات الشعب السوري.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة في المنطقة، أظهر المشاركون في الملتقى عزماً وإرادة قوية على تعزيز قيم الحوار والتفاهم المتبادل. وبدى واضحاً أن الجميع متفقون على أهمية الوحدة والتعاون في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية، والعمل من أجل تعزيز استقرار المنطقة وبناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة.

وفي ختام الاجتماع، أكد المشاركون على مواصلة العمل من خلال مواقف مشتركة تهدف إلى إرساء السلام والعدالة في سوريا، مع التشديد على ضرورة أن تكون هذه الجهود تحت مظلة وطنية شاملة تضم كافة الأطياف.

المجلس الوطني الكوردي والمؤتمر القومي الكوردستاني يبحثان الوضع القائم في المنطقة

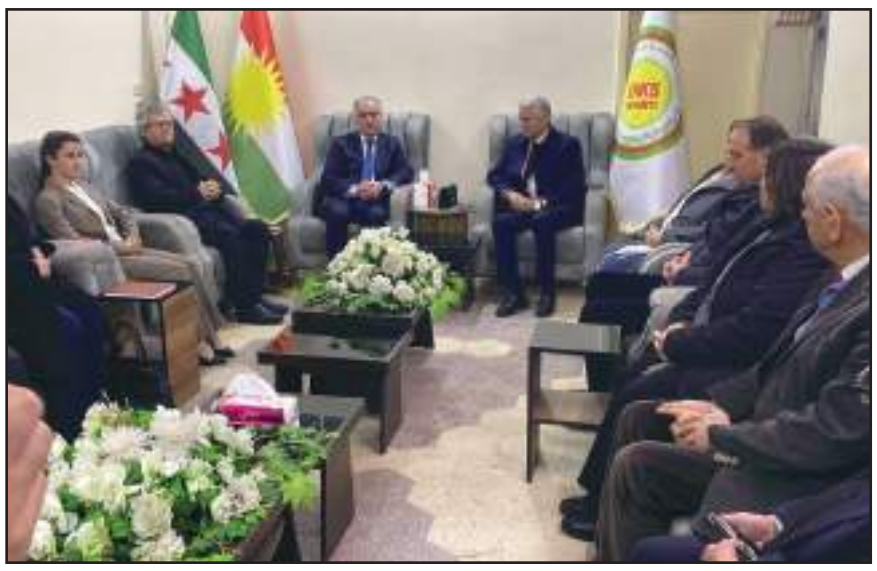

استقبل محمد إسماعيل رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا، وأعضاء رئاسة المجلس الوطني الكوردي، اليوم الجمعة 30 كانون الثاني 2026، وفدا من حزب المؤتمر القومي الكوردستاني في مدينة قامشلو بكوردستان سوريا.

ناقش المجلس الوطني الكوردي في سوريا والمؤتمر القومي الكوردستاني آخر التطورات على الساحة السورية.

جرى خلال اللقاء بحث الوضع القائم في المنطقة، ومناقشة آخر التطورات والمستجدات السياسية.

المجلس الوطني الكوردي: نأمل أن ينفذ الاتفاق بين الحكومة السورية وقسد بجدية وصورة مستدامة

كوردستان

أصدر المجلس الوطني الكوري في سوريا بيانا بخصوص الاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، أكد فيها أن الاتفاق، والمرسوم الرئاسي رقم (١٣)، مدخلاً لإطلاق حوار وطني جاد بين الحكومة السورية وممثلي الشعب الكوردي.

فيما يلي نص البيان:

يرى المجلس الوطني الكردي في الاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بتاريخ ٣٠ كانون الثاني المنصرم خطوة تتطلب تعاملاً مسؤولاً ، ويأمل أن يُنفَّذ بجدية وبصورة مستدامة، بما يجنّب البلاد مزيداً من المعاناة والتوتر وعودة النازحين إلى ديارهم .

يعتبر المجلس إن هذا الاتفاق، والمرسوم الرئاسي رقم (١٣)، مدخلاً لإطلاق حوار وطني جاد بين الحكومة السورية وممثلي الشعب الكردي، يهدف إلى تحقيق الحقوق القومية المشروعة، ورفع المظالم التاريخية كافة، وتثبيتها دستوريا .

يؤكد المجلس أن ضمان حقوق جميع المكونات السورية، على أساس الشراكة الحقيقية والعدالة والمساواة، يشكّل الركيزة الأساسية لصون المصلحة الوطنية العليا، ويؤمّن الأمن والاستقرار المستدام، ويكفل العيش الكريم لجميع السوريين دون استثناء.

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي
١ شباط ٢٠٢٦

الافتتاحية

تنفيذ الاتفاق خطوة في الطّريق الصّحيح

كوردستان

يشكّل الاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بتاريخ 30 كانون الثاني المنصرم خطوةً بالغة الأهمية، تتطلّب تعاطيًا جادًا ومسؤولًا من جميع الأطراف، بما يرقى إلى مستوى التحديات الوطنية الراهنة. إننا ننظر إلى هذا الاتفاق على أنه فرصة يجب أن يُنفَّذ بروح من الالتزام والجدية، لا أن يُترك لمصير العديد من الاتفاقات السابقة التي بقيت حبرًا على ورق، الأمر الذي فاقم معاناة السوريين وزاد من حالة التوتر وعدم الاستقرار في البلاد.

إن التنفيذ الحقيقي لهذا الاتفاق من شأنه أن يفتح الباب أمام عودة النازحين إلى ديارهم وأماكن سكناهم، وهي قضية إنسانية ووطنية لا تحتمل مزيدًا من التسويف، وتتطلب إرادة سياسية واضحة وإجراءات عملية تضمن الكرامة والأمان للمواطنين العائدين.

وإذ نؤكد أن هذا الاتفاق، إلى جانب المرسوم الرئاسي رقم (13)، يمكن أن يشكّل مدخلًا جديًا لإطلاق حوار وطني مسؤول بين الحكومة السورية وممثلي الشعب الكردي، فإننا نرى فيه فرصة لمعالجة القضايا الجوهرية، وفي مقدمتها تحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع جميع المظالم التاريخية، وتثبيت هذه الحقوق دستوريًا، فضلًا عن تعويض المتضررين عمّا لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية خلال العقود الماضية.

إن ضمان حقوق جميع المكونات السورية، على أساس الشراكة الحقيقية، والعدالة، والمساواة، يشكّل الركيزة الأساسية لصون المصلحة الوطنية العليا، ويؤمّن الأمن والاستقرار المستدام، ويكفل العيش الكريم لجميع السوريين دون استثناء.

فالخطوة الأولى لبناء تلك الشّراكة تبدأ بإيجاد الثّقة بين الأطراف السّورية كلّها، وتعزيزها من خلال خطواتٍ عملية على الأرض، وعدم الاكتفاء بالأقوال والتّصريحات، فالشعب الكُردي مثله كباقي السّوريين ذاقوا الويلات خلال العهود السابقة، وخاصة منذ بداية الثّورة السورية، وحتى الآن. حان الوقت لبناء وطنٍ يجمع كلّ السوريين، يحميهم ويحتمون به. فالاستقرار والسّلام من أهم دعامات النّجاح لمشروع وطني كبير، وفي الوقت نفسه لا يمكنُ أن إنجاح ذلك المشروع من دون أن يحصل السّوري على حقوقه، ومن أي قومية كان.

إن الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا يؤكد أن مستقبل سوريا لا يمكن أن يُبنى إلا على الاعتراف المتبادل، والحوار الصادق، واحترام التعدُّدية القومية والسياسية، بما يضع حدًا لدوّامة الأزمات، ويفتح آفاقًا جديدة لسوريا ديمقراطية، موحّدة، وآمنة لجميع أبنائها.

سيكون تنفيذ الاتّفاق بداية صادقة لحوارات شاملة وصولاً إلى القناعة التّامة بأنّ الحوار السّلمي البناء أفضل وسيلة للتفاهُم والتعايُش المشترك بين جميع المكونات السّورية، ومن شأنه إنّهاء العنف إلى الأبد، والبدء ببناء سوريا الجديدة.

أمير الإيزيديين يدعو إلى وقف الحرب التي تُشنّ ضد الكورد في غربي كوردستان

وجّه ممثل الأمير حازم تحسين بك، أمير الإيزيديين وعضو المجلس الروحاني، رسالةً بشأن أوضاع الكورد والإيزيديين في سوريا وغربي كوردستان، مؤكداً على ضرورة وقف الحرب وسفك الدماء.

وأشار ممثل الأمير حازم إلى أن العلاقة بين الإيزيديين والشعب الكوردي في سوريا علاقة تاريخية ومتينة.

وأوضح أنه بعد اندلاع المواجهات في حيَّي الأشرفية والشيخ مقصود في مدينة حلب، استمرت تلك العلاقات وأشكال التعاون، وما تزال قائمة حتى اليوم.

معبّراً عن حزنه العميق إزاء العدد الكبير من الضحايا بين سكان المنطقة.

وأضاف ممثل الأمير حازم، أمير الإيزيديين، لدينا موقف واضح، ونحن ضد هذه الحرب التي تُشنّ ضد إخوتنا الكورد في غربي كوردستان. ومن هنا نؤكد مجدداً رسالة دعمنا لهم، لا سيما أبناء المكوّن الإيزيدي.
وطالب الأمير حازم الجهات المعنية بوقف القتال فوراً، ومعالجة الخلافات عبر الحوار وبالطرق السلمية، مشدداً على أن «لغة الحرب لا تجلب للشعوب سوى الدمار والتشريد، ولا تحقق أي مكاسب أخرى، ولذلك يجب أن تكون السلام الخيار الأساسي».

المجلس الوطني الكوردي يدين الجريمة المروّعة في قرية خراب عشك بريف كوباني

أصدر المجلس الوطني الكوردي في سوريا بياناً بشأن الجريمة المروّعة التي استهدفت عائلة رشو بوزان كدرو ومصطفى عثمان كجو في قرية خراب عشك بريف كوباني.
فيما يلي نص البيان:

يدين المجلس الوطني الكوردي في سوريا بأشد العبارات الجريمة المروّعة التي استهدفت عائلة رشو بوزان كدرو و مصطفى عثمان كجو من رفاق وانصار الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا في قرية خراب عشك ليلة السادس والعشرين من كانون الثاني ٢٠٢٦ في ريف كوباني على طريق M4.
والتي وقعت عقب الإعلان عن وقفٍ لإطلاق النار، وأسفرت عن استشهاد عشرة مدنيين من عائلة كوردية واحدة، غالبيتهم من النساء والأطفال، في انتهاكٍ صارخ لكل القيم الإنسانية والقوانين والاعراف الدولية.
إن هذا الاستهداف الإجرامي يشكّل خرقاً فاضحاً لوقف إطلاق النار، ويؤكد استمرار سياسة استهداف المدنيين الأبرياء ، ما يهدد جهود التهدئة وأي مساعٍ جادة لإحلال الاستقرار والأمان في المنطقة.
وفي هذا السياق، يناشد المجلس الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي تحمّل مسؤولياتهم الأخلاقية والسياسية، والعمل الجاد على تثبيت وقف إطلاق النار، واتخاذ إجراءات فاعلة لحماية المدنيين ووضع حدٍّ لمثل هذه الجرائم التي تتكرر دون رادع.
كما يطالب بفتح تحقيق شفاف للكشف عن ملابسات هذا الهجوم، وتحديد المسؤولين عنه، ومحاسبة الجناة ، ويعيد بعضاً من العدالة لضحايا هذه المجزرة.
كما يؤكد المجلس أن حماية المدنيين يجب أن تكون من الاولويات الاساسية، وأن لا تكون دماء الابرياء ثمناً لأي صراع أو تفاهم سياسي.
الرحمة للشهداء الأبرار، والشفاء العاجل للجرحى، والصبر والسلوان لذوي الشهداء
المجلس الوطني الكوردي في سوريا
قامشلو
٢٦ /١/ ٢٠٢٦

«هيومن رايتس ووتش» تدعو لحماية المدنيين في المناطق الكوردية بسوريا

دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» القوات الحكومية السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان خلال العمليات العسكرية الجارية في شمال وشرق سوريا، مؤكدة أن المدنيين يدفعون الثمن الأكبر في ظل التصعيد والانتهاكات المتبادلة.
وشددت المنظمة في تقرير، يوم الأحد 25 كانون الثاني 2026، على ضرورة عدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية أو تدمير البنية التحتية الحيوية، ودعم النازحين بشكل كامل، بمن فيهم المشتبه بانتمائهم لتنظيم «داعش» وعائلاتهم المحتجزون بشكل غير قانوني في المخيمات، مع ضمان عدم تعرّض أي محتجَز للاعتقال التعسفي أو سوء المعاملة.
ونقلت هيومن رايتس ووتش عن نائب مدير الشرق الأوسط في المنظمة، آدم كوغل، قوله: «في لعبة تبادل الاتهامات بين قسد والقوات الحكومية السورية حول من يرتكب أي انتهاك، يدفع المدنيون الثمن الأعلى، السيطرة العسكرية لا يجب أن تتم على حساب حقوق السكان».
وأوضحت المنظمة أنها أجرت مقابلات مع ثمانية أشخاص، وراجعت مقاطع فيديو متداولة على الإنترنت وتقارير من منظمات أخرى، لتقييم أوضاع المدنيين خلال التصعيد الأخير.
*خلفية التصعيد والاتفاقات المعلنة
وبحسب التقرير، اندلعت الاشتباكات في 6 كانون الثاني 2026 بين قوات الحكومة الانتقالية السورية و«قسد» في حيّين ذوي غالبية كوردية في مدينة حلب، قبل أن تتوسع في 17 كانون الثاني مع سيطرة السلطات الانتقالية على محافظتي الرقة ودير الزور والتقدم نحو الحسكة.
وفي 18 كانون الثاني تم التوصل إلى اتفاق، إلا أن وقف إطلاق النار خُرق عدة مرات رغم إعلان هدنة لأربعة أيام في 20 كانون الثاني.
وأكدت «هيومن رايتس ووتش» أن الطرفين انتهكا القانون الدولي الإنساني خلال التصعيد الحالي.
وشدد التقرير على أن قوانين الحرب تحظر الهجمات العشوائية وتُلزم الأطراف باتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية، وضمان تناسب أي هجوم عسكري مع الهدف العسكري دون إحداث خسائر مفرطة في صفوف المدنيين.
وأوضحت المنظمة أن إنشاء ممرات إنسانية لا يعفي الأطراف من واجب حماية المدنيين، مشيرة إلى إفادات سكان عن تعرض هذه الممرات لإطلاق نار وقصف، ومنع بعض المدنيين من استخدامها بسبب تجدد الاشتباكات.
ووفق المنظمة الدولية للهجرة، وصل نحو 6 آلاف نازح إلى مناطق في محافظتي حلب والحسكة حتى 18 كانون الثاني، بينما كان قرابة 7 آلاف آخرين في طريقهم للنزوح.
وأفاد نازحون من كوباني بغياب المأوى والغذاء الكافي، فيما حذّرت الأمم المتحدة من نقص حاد في الغذاء والوقود.
وسلط التقرير الضوء على انقطاع الكهرباء والمياه عن مناطق في حلب والحسكة لأيام عدة، مؤكداً أن استخدام المياه والكهرباء كسلاح يؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين ويُعد جريمة حرب.
وتطرقت المنظمة إلى تقارير عن اعتقال عشرات السكان الكورد في حلب، مع تضارب الروايات حول صفتهم، مشددة على أن القانون الدولي يحظر الاعتقال التعسفي ويضمن للمحتجزين المعاملة الإنسانية وحق التواصل مع عائلاتهم.
كما أشارت إلى انتشار مقاطع فيديو لعمليات قتل خارج نطاق القانون، وسلط التقرير الضوء على مقطع الفيديو الذي أظهر مقاتل تابع للسلطات الانتقالية يلقي بجثة، يُقال إنها لمقاتلة كوردية، من مبنى في حلب، بينما يقول الرجل الذي يُصوّر المشهد: «الله أكبر»، بينما لم يتضح ما إذا كانت على قيد الحياة عند إلقائها من المبنى.
وأشار التقرير إلى أن أكثر من 28 ألف شخص كانوا محتجزين بشكل غير قانوني في مخيمي الهول وروج ومراكز احتجاز أخرى حتى 19 كانون الثاني، محذراً من اضطرابات ووقف للمساعدات بعد سيطرة وزارة الدفاع السورية على بعض هذه المرافق.
وفي ختام التقرير، قال كوغل إن التطورات الأخيرة «فتحت صندوقاً من التعقيدات يتجاوز ملف ما بعد داعش ليشمل قدرة السلطات الانتقالية على حماية المجتمعات والأقليات»، مؤكداً أن استمرار هذه القضايا دون حل سيُبقي سوريا في حالة عدم استقرار.

مؤسسة بارزاني الخيرية تعلن أحدث إحصائيات مساعداتها لغرب كوردستان

أعلنت مؤسسة بارزاني الخيرية، يوم الاثنين 26 كانون الثاني 2026، في بيان لها، عن أحدث إحصائيات أعمالها ونشاطاتها في غرب كوردستان.
وبحسب البيان، توجه أكثر من 150 موظفاً من مؤسسة بارزاني الخيرية إلى غرب كوردستان، حيث تم توزيعهم على 12 مجموعة، تقدم كل واحدة منها الخدمات في منطقة مختلفة.
ووفقاً للإحصائيات، تم إيصال 133 شاحنة من المساعدات الإنسانية إلى المواطنين المقيمين في مناطق قامشلو، عامودا، وكركي لكي.
ملخص المساعدات المقدمة:
7,506 عائلات تلقت المساعدات.
46,421 شخصاً استفادوا من هذه المساعدات.
2,115 شخصاً تلقوا العلاج الطبي من قبل الفرق الصحية الجوالة.
توزيع 6,800 وجبة طعام ساخنة، مع تحضير 3,000 وجبة إضافية يومياً.
تزويد 81 مدرسة ومسجد واحد بمادة «الغازوايل» (الديزل).
تقديم مساعدات متنوعة لـ 60 مدرسة، شملت 22 نوعاً من المستلزمات مثل المواد الغذائية، وأدوات النوم (الفرشات)، والبطانيات.
قيام الفرق الطبية بزيارة 28 مدرسة لتقديم الخدمات الصحية.
توفير فرص عمل مؤقتة لـ 235 شخصاً.

فقدان خمسة مدنيين لحياتهم بقصف القوات الحكومية على ريف كوباني

فقد خمسة مدنيين حياتهم وأُصيب خمسة آخرون، جراء قصف شنّته فصائل موالية لدمشق على قرية خراب عشك الواقعة جنوب شرق مدينة كوباني، في هجوم وُصف بالعنيف واستهدف مناطق مأهولة بالسكان.

وأفادت قوات «قسد» أن القصف نفذ، يوم الاثنين 26 كانون الثاني 2026، باستخدام المدفعية والدبابات والطائرات المسيّرة، ما أسفر عن سقوط الضحايا جميعهم من عائلة بوزان، إلى جانب تدمير منزل العائلة بالكامل.
وتم نقل المصابين إلى المستشفيات لتلقي العلاج، في حين لا تزال جثث الضحايا تحت الأنقاض، وسط صعوبات بانتشال الجثث جراء القصف المستمر بشدة.
ويأتي هذا الهجوم في ظل تصاعد التوترات الأمنية في ريف كوباني، ما يثير مخاوف متزايدة بشأن سلامة المدنيين واستمرار استهداف المناطق السكنية، وسط الحصار وتفاقم الوضع الإنساني.

الهلال الأحمر الكوردي: وفاة خمسة أطفال في كوباني بسبب الحصار والبرد

أعلن الهلال الأحمر الكوردي، في بيان رسمي، وفاة خمسة أطفال حتى الآن، بينهم رُضّع، في مدينة كوباني، نتيجة الانخفاض الحاد في درجات الحرارة والنقص الشديد في وقود التدفئة والمستلزمات الطبية الأساسية، وذلك في ظل الحصار المفروض على المدينة.
وحذّر البيان الصادر، يوم السبت 24 كانون الثاني 2026، من أن استمرار الحصار يشكّل خطراً جسيماً ومباشراً على حياة الأطفال والمرضى وكبار السن.

وناشد الهلال الأحمر الكوردي المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية التدخل الفوري لكسر الطوق المفروض على المدينة، وتأمين المحروقات والمواد الإغاثية بشكل عاجل، محذراً من فقدان المزيد من الأرواح في حال استمرار الوضع الراهن.

وأكد البيان أن كوادر وفرق الهلال الأحمر الكوردي الإغاثية والطبية، إلى جانب شاحنات المساعدات، في حالة جاهزية قصوى للتحرك الفوري وتقديم الدعم الإغاثي والطبي لأهالي كوباني، فور تأمين الطريق وفتح الممرات.

كما دعا الهلال الأحمر الكوردي جميع القوى والأطراف الدولية إلى ممارسة ضغط عاجل من أجل فتح ممر إنساني آمن دون أي تأخير، لضمان وصول المساعدات وإنقاذ الأرواح.

*الأمم المتحدة: كوباني تحت الحصار
أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) أنه على تواصل مستمر مع السلطات السورية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى مدينة كوباني، التي تعاني من حصار مستمر منذ أكثر من أسبوع.

وأوضح المكتب في تقرير أمس الجمعة، أن جميع الطرق المؤدية إلى كوباني ما تزال مغلقة، ما يزيد من صعوبة الوصول إلى السكان المتضررين.
وأشار إلى أن انقطاع الكهرباء والمياه وخدمات الإنترنت أدى إلى حرمان الأهالي من الوصول إلى الخدمات الأساسية، الأمر الذي ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية.

وأضاف التقرير أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، قال إن الشركاء العاملين على الأرض يشعرون بقلق بالغ إزاء خطر تدهور الوضع الإنساني في المنطقة.

بتوجيه من الرئيس بارزاني.. انطلاق أكبر قافلة مساعدات من مؤسسة بارزاني الخيرية إلى غرب كوردستان

أعلن رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية، موسى أحمد، يوم الأربعاء 21 كانون الثاني 2026، عن وصول أكبر قافلة مساعدات إنسانية تسيرها المؤسسة إلى مناطق غرب كوردستان (روجآفا)، مؤكداً أن هذه الحملة تأتي بناءً على توصيات مباشرة من الرئيس مسعود بارزاني لدعم ومساندة الأشقاء في تلك المناطق.

وأوضح موسى أحمد، خلال مؤتمر صحفي، أن القافلة الإغاثية تتألف من 67 شاحنة محملة بـ 22 نوعاً مختلفاً من المواد الأساسية، والطبية، واللوجستية. وأشار إلى أن فريقاً متخصصاً يضم 150 موظفاً من كوادر المؤسسة يرافق القافلة لتقديم الخدمات الميدانية والصحية واللوجستية المباشرة للمواطنين.

شدد رئيس المؤسسة على أن دور «بارزاني الخيرية» لن يقتصر على تقديم المعونات فحسب، بل تسعى المؤسسة لتكون «جسراً قوياً» يربط سكان روجآفا بالمنظمات المحلية والدولية والجهات المانحة، لضمان إيصال المساعدات بأفضل صورة ممكنة وتوسيع نطاق الخدمة.

وأكد أحمد أن هذه القافلة هي «الأولى» ضمن سلسلة حملات قادمة، مشيراً إلى أن العمل يجري بالتنسيق الكامل مع الإدارة في روجآفا لضمان وصول المساعدات إلى مختلف المدن. واختتم تصريحه بالقول: «مؤسسة بارزاني الخيرية ستبقى إلى جانب أخوتنا في روجآفا، وستواصل تقديم خدماتها على نطاق واسع حتى تحسن

المجلس الوطني الكوردي يطلق نداء عاجلاً لفك الحصار عن كوباني

أطلقت محلية كوباني للمجلس الوطني الكوردي نداءً عاجلاً إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، دعت فيه إلى التدخل والضغط على الحكومة السورية لرفع الحصار المفروض على مدينة كوباني وحماية المدنيين.

وأفادت المحلية في نداء لها، يوم الأربعاء 21 كانون الثاني 2026، بأن الظروف الإنسانية الكارثية والمتفاقمة التي تشهدها منطقة كوباني الكوردية في سوريا تُعدّ انتهاكاً صارخاً لكافة القوانين والأعراف الدولية والمواثيق الإنسانية، وفي مقدمتها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

وأعربت عن إدانتها الشديدة للحصار الخانق الذي تفرضه قوات الحكومة السورية على المنطقة، والذي يُحرّم تجويع المدنيين واستخدام الحصار كوسيلة للعقاب الجماعي.

وأشارت إلى أن هذا الحصار الجائر أدى إلى تدهور خطير في الأوضاع المعيشية والإنسانية للسكان المدنيين، حيث تعاني المنطقة من نقص حاد في المواد الغذائية الأساسية، والأدوية، والطحين المخصص للأفران، والمستلزمات الطبية، فضلاً عن شحّ الوقود وانقطاع المياه والكهرباء، وغياب أبسط مقومات الحياة، الأمر الذي يهدد حياة الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى.

وطالبت المحلية كلاً من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوروبي، والحكومة السورية المؤقتة، وحكومة إقليم كردستان العراق، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وكافة الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، بالتدخل الفوري لرفع هذا الحصار الظالم دون قيد أو شرط، وفتح المعابر أمام دخول المساعدات الإنسانية.

كما ناشدت المحلية مؤسسة بارزاني الخيرية، لما لها من دور إنساني ووطني مشهود، أن تتحمل مسؤوليتها الإنسانية،

وأن تبادر فوراً إلى إرسال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى منطقة كوباني، وتقديم الدعم اللازم لأهلها المحاصرين.

وأكدت في ختام ندائها أن استمرار السياسات القائمة في المنطقة لن يؤدي إلا إلى مزيد من تعقيد الأزمة، وتقويض أي مساعٍ جادة للتوصل إلى حل سياسي شامل في سوريا.

مستثمرو إقليم كوردستان يخصصون 700 مليون دينار لتأمين احتياجات النازحين في كوردستان سوريا

أعلنت مؤسسة بارزاني الخيرية، يوم الاثنين 26 كانون الثاني 2026، عن مبادرة إنسانية جديدة لدعم النازحين في كوردستان سوريا، حيث خصص مستثمرو إقليم كوردستان مبلغاً قدره 700 مليون دينار عراقي لتأمين الاحتياجات الأساسية للمتضررين.

وأوضحت المؤسسة في بيان لها، أن هذه التبرعات المالية سيتم تسخيرها لإغاثة النازحين في غربي كوردستان، وإيصال المساعدات بشكل مباشر عبر القنوات الإغاثية للمؤسسة.

من جانبهم، أكد مستثمرو الإقليم، من المشاركون في الحملة أن هذا الدعم يمثل دفعة أولى، مشيرين إلى استمرار جهودهم

في جمع المزيد من المساعدات خلال الأيام القليلة القادمة لتشمل نازحي كوباني وبقية المدن الأخرى.

عوائل المختطفين الكورد: نطالب قيادة قسد بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين والمغيبين في سجونها

أصدرت عوائل المختطفين الكورد بياناً يوم 21 – 1-2026 قالت فيه إن « قضيتنا القومية وروح الكورداياتي لا تتجزأ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بمنطق يستخدم هذه الهوية كغطاء سياسي حين تضيق بهم السُبل وتشتد الأزمات»

وطالبت قيادة قوات سوريا الديمقراطية اليوم بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة المعتقلين السياسيين والمغيبين في سجونهم:

فيما يلي نص البيان:

بيان إلى الرأي العام

إن نداءنا اليوم ليس مجرد مناشدة عابرة، بل هو استحقاق وطني وأخلاقي عميق، يفرضه علينا واجبنا تجاه قضيتنا وتجاه المناضلين الذين ضحوا لأجل كرامة هذا الشعب.

إن قضيتنا القومية وروح الكورداياتي لا تتجزأ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بمنطق يستخدم هذه الهوية كغطاء سياسي حين تُضيق بهم السُبل وتشتد الأزمات، بينما تُمارس في الظل سياسات الإقصاء والتغييب القسري. لذا، فإننا نطالب قيادة قوات سوريا الديمقراطية اليوم بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة المعتقلين السياسيين والمغيبين في سجونهم.

وعليهم أن يدركوا تماماً أن المسؤولية التاريخية ثقيلة، وأن فرصة التصحيح وإعادة الحقوق لأصحابها لا تزال قائمة، ولعل تبييض السجون يكون الخطوة الأولى والصادقة.

إن استمرار سياسة التغييب هو هدم لمستقبل التعايش بيننا، إذ إن طمأنينة البيوت واستقرار العوائل لا تُبنى على أنقاض بيوتٍ أخرى هدمها التغييب.

ختاماً، إن القوة الحقيقية ليست في ترهيب أبناء الشعب وتغييبهم خلف الجدران.

عوائل المختطفين الكورد

21 كانون الثاني 2026

هيومن رايتس ووتش: مسلحون تابعون للحكومة السورية ارتكبوا جرائم حرب بحق الكورد في حلب

أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش في أحدث تقاريرها إلى تفاصيل الحرب في غربي كوردستان، مشيرة، إلى أن إلقاء مسلحين تابعين للحكومة السورية جثة مقاتلة من شرفة مبنى، جريمة حرب.

نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً مفصلاً عن انتهاكات الحرب في شمال شرقي سوريا، ووفقاً للتقرير، نُشِر مقطع فيديو وتم تأكيده من قبل المنظمة يظهر فيه مسلحون تابعون للحكومة السورية في شوارع حلب، حيي «الأشرفية والشيخ مقصود». وهم يلقون جثة مقاتلة من شرفة مبنى.

وقالت هيومن رايتس ووتش: «هذا العمل إهانة للجثة ويشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي».

ويكشف التقرير أن قوات الأمن الحكومية بدأت حملة اعتقالات في حلب، واعتقلت عشرات المواطنين الكورد الذين لا يُعرف

مصيرهم ومكانهم الآن.

وتشير المنظمة إلى أنه بعد سيطرة قوات الحكومة السورية على سد تشرين، قطعت عمداً الماء والكهرباء عن مناطق كوباني وجزء من حلب.

أما عن وضع النازحين، فإن التقرير يشير إلى إحصاءات منظمة الهجرة (IOM) التي تفيد بأن 13 ألف شخص نزحوا حتى 18 كانون الثاني 2026.

الذكرى الثمانون لتأسيس جمهورية كوردستان في مهاباد

صادفت يوم الخميس، 22 كانون الثاني 2026، الذكرى الثمانون لتأسيس جمهورية كوردستان في مهاباد؛ تلك الجمهورية التي، على الرغم من أن عمرها لم يتجاوز 11 شهراً، إلا أنها تركت إرثاً ثميناً للأجيال اللاحقة، لا يزال الكورد يفخرون به حتى اليوم.

في مثل هذا اليوم، 22 كانون الثاني من عام 1946 للميلاد (الموافق لـ 2 ڕێبەندانی 1325 شمسي)، وفي ساحة «چوارچرا» بمدينة مهاباد، وبمشاركة أكثر من 20 ألف شخص من ممثلي جميع طبقات وفئات الشعب الكوردستاني، أُعلن عن قيام أول جمهورية كوردية في مهاباد برئاسة «پێشەوا» (القائد) قاضي محمد.

أبرز إنجازات جمهورية كوردستان:

رفع علم كوردستان إبان عهد الجمهورية.

تشكيل الجيش الوطني وإطلاق تسمية «البيشمركة» لأول مرة في التاريخ الكوردي.

الاهتمام باللغة الكوردية، وتأسيس المطابع، ونشر الكتب والمجلات والصحف، وجعل التعليم باللغة الكوردية.

الاهتمام بقضايا المرأة وتأسيس منظمات خاصة بالنساء وتشجيعهن على التعليم.

خلال تلك الأشهر الـ 11، وإلى جانب إرساء قواعد الحكم في المناطق التابعة لسلطة الجمهورية، تم تحويل نظام التعليم إلى اللغة الكوردية، وجُلبت المطابع إلى مهاباد حيث صدرت صحيفة وأربع مجلات، من بينها مجلة «گروگاڵ» الخاصة بالأطفال. كما ازدهر الشعر والقصة والأدب الكوردي، وعُرضت لأول مرة مسرحية «دایکی نیشتمان» (الأم الوطن) باللغة الكوردية، وتم تأسيس إذاعة في مهاباد.

وفي عهد الجمهورية أيضاً، تأسس الجيش الوطني الكوردستاني الذي سُمي لاحقاً بقوات «بيشمركة كوردستان»، وهو الاسم الذي ظل مقدساً لدى الكورد حتى يومنا هذا. كما اعتُمد نشيد «أي رقيب» (ئەی ڕەقیب) كنشيد وطني، وحُدد علم كوردستان ليُرفع فوق المؤسسات الحكومية.

وعلى الصعيد الخارجي، نُظمت علاقات سياسية واقتصادية مع الاتحاد السوفيتي وجمهورية أذربيجان، وصُدّرت المحاصيل الزراعية الكوردستانية إلى السوفييت، ولتأمين ميزانية الحكومة، طُبق نظام ضريبي على مداخيل المواطنين.

وتعد مشاركة البارزانيين بقيادة الشيخ أحمد بارزاني في جمهورية كوردستان، ودفاع قوات البيشمركة المكونة من البارزانيين بقيادة الملا مصطفى بارزاني عن الجمهورية، واحدة من النقاط المضيئة في ذلك التاريخ؛ حيث كان أول شهيد لجمهورية كوردستان هو مقاتل بيشمركة من جنوب كوردستان (إقليم كوردستان العراق). ولهذا السبب، قام القائد قاضي محمد قبيل سقوط الجمهورية بتسليم علم كوردستان المقدس إلى الملا مصطفى بارزاني كأمانة.

والآن، ومع مرور 80 عاماً على تأسيس جمهورية كوردستان، يُنظر إليها كصفحة مشرقة في تاريخ كوردستان ونموذج للنضال المشترك ووحدة الصف الكوردي في سبيل التحرر والاستقلال.

ألمانيا.. كونفدراسيون الجالية الكوردستانية يدعو لتظاهرة جماهيرية دعما للكورد في غربي كوردستان

دعا كونفدراسيون الجالية الكوردستانية في المهجر، إلى تظاهرة جماهيرية دعما للشعب الكوردي في كوردستان سوريا.

بإشراف كونفدراسيون الجالية الكوردستانية، سيقام يوم السبت 31 كانون الثاني 2026، تظاهرة جماهيرية كبيرة في مدينة «بون» الألمانية، دعما للشعب الكوردي في كوردستان سوريا.

وسيتم إلقاء كلمة للرئيس مسعود بارزاني من قبل شفا بارزاني المسؤول العام لكونفدراسيون الجالية الكوردستانية في المهجر خلال التظاهرة الجماهيرية.

التظاهرة الجماهيرية ستقام على العنوان التالي (Bon, Hofgarten)، بمشاركة عدد كبير من الفنانين الكوردستانيين.

بارزاني الخيرية تصدر التقرير السادس بأنشطتها في غربي كوردستان

أعلن رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية، عن التقرير السادس للمؤسسة المتعلق بتفاصيل المساعدات الإنسانية المقدمة للنازحين والمنكوبين في مدن وبلدات كوردستان سوريا، والخاص بالنشاطات المنفذة حتى منتصف ليل 29 كانون الثاني 2026.

قال موسى أحمد، رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية، يوم الجمعة 30 كانون الثاني 2026، خلال مؤتمر صحفي، إن عملية إيصال المساعدات تمت عبر 255 شاحنة، وبمشاركة 478 عاملاً وقائماً على عمليات النقل والتوزيع لضمان وصول المعونات إلى مستحقيها.

وفق الإحصائيات المعلنة من قبل رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية، استفادت 7,475 عائلة من المساعدات المتنوعة، كما شملت المعونات 160 مدرسة و9 مساجد.

وأشار رئيس المؤسسة إلى توزيع 241,632 لتر من الوقود (المازوت) على 6,850 عائلة نازحة، بالإضافة إلى تزويد 178 مدرسة و10 مساجد بالوقود اللازم للتدفئة والتشغيل.

وأوضح رئيس المؤسسة أنه، تم تقديم 25,589 وجبة طعام ساخنة لأهالي المنطقة، حيث استفاد من هذه الخدمة طلبة 69 مدرسة ورواد 5 مساجد.

وأردف موسى أحمد، قدمت الفرق الطبية التابعة لمؤسسة بارزاني الخيرية خدماتها العلاجية لـ 3,541 شخصاً، كما نفذت الفرق الطبية الجوالة حملات فحص وعلاج شملت 47 مدرسة في مناطق متفرقة.

واختتم موسى أحمد تصريحه بالتأكيد على أن هذه الأرقام تمثل الحصيلة الإجمالية لنشاطات المؤسسة منذ انطلاق عملياتها الإغاثية في المنطقة وحتى نهاية يوم 29 كانون الثاني 2026، مؤكداً استمرار المؤسسة في أداء واجبها الإنساني تجاه المحتاجين.

بالتنسيق مع بارزاني الخيرية.. «زوم» تسيّر قافلة مساعدات تضم 2000 سلة غذائية إلى غرب كوردستان

في إطار حملة جمع وإيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية للأشقاء في غرب كوردستان (كوردستان سوريا)، وضمن أداء الواجب الوطني والإنساني، أعلنت شركة «زوم» (Zoom) عن تسيير قافلة إغاثية محملة بمنتجاتها إلى المنطقة.

وتضمنت القافلة (2000) سلة غذائية مجهزة من منتجات الشركة، تم إرسالها عبر «مؤسسة بارزاني الخيرية، تنفيذاً لأوامر وتوجيهات الرئيس مسعود بارزاني، بضرورة تسخير كافة الإمكانيات لدعم أهالي غرب كوردستان في ظل الظروف الراهنة.

وأكدت شركة «زوم» أن هذه المبادرة

تأتي كاستجابة إنسانية عاجلة لإسناد الأهالي، وتأكيداً على دور القطاع الخاص في المشاركة بالمهام الوطنية والقومية الرامية إلى تخفيف معاناة أبناء الشعب الكوردي في كافة الأجزاء.

الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد البيشمركة سعيد أحمد عيني

صادفت يوم الجمعة 30 من كانون الثاني 2026، الذكرى السنوية الحادية لاستشهاد المقاتل ضمن قوات بيمشركة روج، سعيد أحمد عيني، في معركة دحر تنظيم داعش الإرهابي في إقليم كوردستان.

استشهد سعيد أحمد عيني البيشمركة في قوات بيشمركة لشكرى روج (Leşkerê Roj) بتاريخ 30 كانون الثاني 2015 في منطقة شندوخة، بمعركة دحر تنظيم داعش الارهابي .

الشهيد سعيد عيني مواليد مدينة ديرك بكوردستان سوريا عام 1993، من مرتبات اللواء الأول ،الفوج الثاني لبيشمركة روج.

بارزاني الخيرية تواصل جهودها الإغاثية في كوردستان سوريا

منذ وصول فرق وكوادر مؤسسة بارزاني الخيرية إلى كوردستان سوريا عبر قافلة ضخمة انطلقت من إقليم كوردستان، تواصل المؤسسة تنفيذ برامجها الإغاثية والإنسانية في عدد من المدن والبلدات، ضمن استجابة عاجلة تهدف إلى دعم النازحين والتخفيف من معاناتهم في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي تشهدها المنطقة.

ومنذ الحادي والعشرين من الشهر الجاري، باشرت مؤسسة بارزاني الخيرية عملياتها الإغاثية عقب وصول قافلة إنسانية كبيرة من إقليم كوردستان، إلى جانب شحنات خاصة بوقود التدفئة، في خطوة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر النازحة والمتضررة، ولا سيما في ظل انخفاض درجات الحرارة وتزايد متطلبات فصل الشتاء.

شملت عمليات توزيع المساعدات مدن قامشلو، وديرك، وتربسبية، وكركي لكي، وعامودا، والدرباسية، فيما أكدت المؤسسة حرصها على توجيه الدعم أيضًا إلى القرى والأرياف المحيطة، لضمان وصول المساعدات إلى أكبر شريحة ممكنة من المتضررين.

وفقًا لآخر إحصائية نشرتها المؤسسة يوم الخميس حول أعمالها الإغاثية، وبحسب ما ذكر أحد المسؤولين في المؤسسة فقد بلغ عدد الشاحنات التي وصلت إلى المنطقة 206 شاحنات محمّلة بمختلف أنواع المساعدات الإنسانية، شملت مواد غذائية وطبية، ومستلزمات الشتاء، والفرش.

وأضاف: «تُنفَّذ هذه العمليات عبر كوادر تضم 418 موظفًا، فيما غطّت المساعدات 6609 عائلات نازحة ومتضررة، تقيم غالبيتها في مراكز الإيواء، منها 169 مدرسة».

ضمن برامج الدعم الشتوي، أشار المسؤول إلى أن حجم وقود التدفئة الذي تم توزيعه حتى الآن بلغ نحو 200 ألف ليتر، في حين تم توزيع ما يقارب 20 ألف وجبة طعام ساخنة على الأسر النازحة والمتضررة.

وأضاف: «تلقّى أكثر من 3 آلاف شخص خدمات العلاج والطبابة، في إطار الاستجابة الصحية المرافقة للجهود الإغاثية».

تعمل فرق مؤسسة بارزاني الخيرية ليلًا ونهارًا دون توقف في مدن قامشلو، وعامودا، وديرك، وتربسبية، وكركي لكي، والدرباسية، بهدف إيصال المساعدات إلى مستحقيها بأسرع وقت ممكن، وذلك في ظل الأعداد الكبيرة للنازحين وحجم الاحتياجات المتزايد، إضافة إلى التحديات الميدانية.

في هذا السياق، أعلنت حكومة إقليم كوردستان بتوجيه مباشر من رئيس الحكومة، مسرور بارزاني، عن زيادة مخصصات وقود التدفئة، مع التأكيد على استمرار عمليات التوزيع حتى نهاية فصل الشتاء، لمواجهة الظروف الجوية القاسية والتخفيف من تأثير الطقس البارد على حياة النازحين في مراكز الإيواء.

رغم الضغط الكبير الناتج عن الأعداد المتزايدة للنازحين، وصعوبة الظروف الميدانية، وسوء الأحوال الجوية، تؤكد المؤسسة أن فرقها تواصل أداء واجبها الإنساني بوتيرة عالية، وتسعى بشكل متواصل إلى سد الاحتياجات الأساسية والتخفيف من معاناة الأسر المتضررة، بما يعكس التزامها المستمر بالعمل الإغاثي والإنساني.

وتأتي هذه الجهود في إطار الدور الإنساني الذي تضطلع به مؤسسة بارزاني الخيرية، حيث تؤكد التزامها الدائم بالوقوف إلى جانب المتضررين في كوردستان سوريا، وذلك بتوجيه مباشر من الرئيس مسعود بارزاني، وانطلاقًا من إيمانها العميق بالقيم الإنسانية، وتجسيدًا لمقولة البارزاني الخالد:
«فخرٌ للمرء أن يخدم شعبه».

بارزاني الخيرية تستعد لتوسيع جهودها الإغاثية لتشمل القرى بكوردستان سوريا

تواصل مؤسسة بارزاني الخيرية جهودها الإغاثية والإنسانية لمتابعة أوضاع النازحين في مدن وبلدات كوردستان سوريا، في إطار مساعيها المستمرة لتخفيف معاناة المتضررين جراء الظروف الإنسانية الصعبة.

وشملت برامج المؤسسة اليوم زيارات ميدانية شملت مدينتي كركي لكي وديرك، للاطلاع عن كثب على واقع النازحين ومعرفة احتياجاتهم الضرورية والعاجلة.

وأشرف رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية، موسى أحمد، على الجولات الميدانية التي انطلقت يوم الاثنين 26 كانون الثاني، حيث شملت متابعة أوضاع النازحين المقيمين في المدارس ومراكز الإيواء المنتشرة في المدينتين، والوقوف على أبرز التحديات التي يواجهونها في ظل استمرار النزوح.

وقال أحمد، في تصريح عقب وصوله إلى مدينة ديرك، إن المؤسسة ستباشر بتوزيع الوجبات الساخنة والخبز على النازحين في المدينة، إضافة إلى توفير المحروقات ووقود التدفئة، بهدف التخفيف من الأعباء المعيشية التي يعاني منها الأهالي، لا سيما في ظل الظروف المناخية القاسية.

وأوضح أحمد أن النازحين يعيشون أوضاعاً إنسانية ومعيشية صعبة تفتقر إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، مؤكداً أن المؤسسة لن تدخر جهداً في تقديم المساعدة لهم أينما وجدوا.

وأضاف أن المرحلة المقبلة ستشهد تكثيف الجهود الإغاثية باتجاه القرى، بعد الانتهاء من تغطية المدن والبلدات، وذلك بالتعاون مع الهلال الأحمر الكوردي، مشيراً إلى أن الجولات ستشمل القرى المحيطة جميعها لتأمين احتياجات النازحين فيها.

وأكد رئيس المؤسسة أن المساعدات المقدمة تشمل مختلف الاحتياجات الأساسية، من الغذاء والعلاج والرعاية الصحية، إلى مستلزمات الشتاء وتوفير المحروقات، بما يضمن الحد من معاناة المتضررين وتحسين ظروفهم المعيشية قدر الإمكان.

وخلال الجولات الميدانية، أجرى فريق مؤسسة بارزاني الخيرية لقاءات مباشرة مع النازحين، حيث تم الاستماع إلى شكاواهم والتعرف على أوضاعهم عن قرب، ورصد أبرز احتياجاتهم تمهيداً لتلبيتها ضمن البرامج المعتمدة للمؤسسة، الهادفة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للنازحين والمتضررين إلى حين تحسن الظروف وتجاوز الأزمة الحالية، بما يتيح لهم العودة إلى ديارهم بسلام.

من جانبهم قدم النازحون في مختلف مراكز الإيواء شكرهم وتقديرهم للمؤسسة ولجهودها المبذولة معبرين عن امتنانهم العميق لإقليم كورستان قيادة وشعباً على الاهتمام الكبير بهم وخصوا بذلك الرئيس مسعود بارزاني على اهتمامه البالغ بهم.

وفي سياق متصل، كشفت المؤسسة عن أحدث الإحصائيات المتعلقة بجهودها الإغاثية، حيث أكدت وصول 155 شاحنة محملة بمختلف المواد الإغاثية والاحتياجات الإنسانية من إقليم كوردستان إلى كوردستان سوريا.

وبيّنت أن هذه الجهود أسهمت في دعم ومساعدة 46,421 متضرراً، موزعين على 7,506 عائلات استفادت من برامج الدعم الإغاثي، إلى جانب تقديم العلاج والرعاية الصحية لـ2,115 شخصاً.

وتأتي هذه الجهود في إطار الدور الإنساني الذي تضطلع به مؤسسة بارزاني الخيرية، وسعيها المتواصل للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للنازحين في كوردستان سوريا.

المرسوم رقم 13 لعام 2026 في سوريا.. خطوة تاريخية لتعزيز حقوق الكورد وتنويع المجتمع السوري

عزالدين ملا

في خطوة تاريخية تعكس روح الوحدة والتعددية، أصدر الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع المرسوم رقم (13) لعام 2026 الذي يؤكد أن المواطنين السوريين من أصول كوردية جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري، ويعترف بحقوقهم الثقافية واللغوية، ويعزّز من مكانتهم في المجتمع السوري الموحد. ويهدف هذا المرسوم إلى إرساء قواعد جديدة لتعزيز التعايش والتنوع الثقافي، من خلال الاعتراف الرسمي بالهوية الكردية كمكوّن أصيل من مكونات الشعب السوري، وتأكيد التزام الدولة بحماية حقوقهم وتعزيز لغتهم وتراثهم، بما يعكس روح العدالة والمساواة بين جميع مكونات الوطن.

وفي ضوء هذا المرسوم، يطرح العديد من الأسئلة المهمة التي تساعد على فهم أبعاده وتأثيره على المجتمع السوري، ومنها:

1-ما هي المبادئ الأساسية التي يؤكدها المرسوم حول هوية المواطنين الكورد في سوريا؟
2- كيف يساهم هذا المرسوم في تعزيز التنوع الثقافي واللغوي في سوريا؟
3- ما هي الإجراءات التي تتخذها الدولة لضمان تطبيق حقوق المواطنين الكورد، خاصة فيما يتعلق باللغة والتعليم؟
4- كيف ينعكس إقرار اللغة الكوردية كلغة وطنية وعطلة النوروز على الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي؟
- 5ما هي الآثار القانونية والاجتماعية التي يترتب عليها إلغاء القوانين والتدابير الاستثنائية المرتبطة بإحصاء 1962؟

المرسوم السوري الجديد وحقوق الكورد، بين خطوة رمزية وتحديات التنفيذ

تحدث سكرتير حزب تيار مستقبل كوردستان – سوريا، ريزان شيخموس لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «تعكس التطورات الجارية في سوريا اليوم عمق الأزمة السياسية غير المحسومة، في ظل الاشتباكات المستمرة بين فصائل تابعة للسلطة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وما يرافقها من تصعيد عسكري وتحريض قومي متجدد. وفي خضم هذا المشهد المعقّد، صدر المرسوم رقم (13) لعام 2026 عن الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، في توقيت بالغ الحساسية، ما منح المرسوم دلالة سياسية خاصة لا يمكن فصلها عن السياقين الأمني والسياسي المحيطين به.

أكد المرسوم أن المواطنين السوريين من أصول كردية يشكّلون جزءا لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري، مع الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية وتعزيز مكانتهم ضمن الدولة السورية الموحدة. وقد أثار هذا المرسوم نقاشًا واسعًا في الأوساط السياسية والمجتمعية، خاصة أنه صدر في مرحلة انتقالية معقّدة تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية مع الاستحقاقات السياسية، ما يستوجب قراءة متأنية تتجاوز الترحيب الشكلي أو الرفض المسبق.

يرتكز المرسوم على مبادئ أساسية، أبرزها الاعتراف الرسمي بالهوية الكردية بوصفها مكوّنا أصيلا من مكونات الشعب السوري، والتأكيد على مبدأ المواطنة المتساوية، ورفض سياسات الإقصاء والإنكار التي مورست بحق الكرد لعقود. كما يعيد الاعتبار للتنوع القومي والثقافي بوصفه عنصر قوة ووحدة وطنية، لا تهديداً للدولة.

غير أن أهمية هذه المبادئ تبقى منقوصة ما لم تُترجم ضمن إطار دستوري وتشريعي دائم، يضمن استمراريتها ويحميها من التراجع، ويحوّلها من نصوص سياسية ظرفية إلى حقوق مكتسبة لا تخضع لتقلّبات موازين القوى».

يعتقد شيخموس: «إن هذا المرسوم، من حيث المبدأ يساهم، في إعادة الاعتبار للتعددية الثقافية واللغوية بعد عقود من سياسات الصهر القومي، إذ يفتح الاعتراف باللغة الكردية والتراث الثقافي الكردي الباب أمام نموذج وطني تعددي يعزز التعايش بين المكوّنات السورية. إلا أن هذا الدور يبقى محدود الأثر ما لم يُرفق بسياسات ثقافية وتعليمية واضحة، تضمن حضور هذا التنوع في المناهج التعليمية والإعلام الرسمي والفضاء العام، بعيدًا عن منطق "المنّة السياسية".

ويتضمن المرسوم إشارات إلى إجراءات عملية تتعلق باللغة والتعليم، مثل السماح بتدريس اللغة الكردية وحماية استخدامها في الحياة الثقافية. غير أن التجربة السورية السابقة تفرض تساؤلات جدية حول آليات التنفيذ، والجهات المشرفة عليها، ومدى استقلاليتها، خاصة في ظل استمرار تغليب المقاربة الأمنية على السياسية في إدارة الملف الكردي».

يرى شيخموس: «ان إقرار اللغة الكردية كلغة وطنية، والاعتراف بعيد النوروز كعطلة رسمية، يحمل دلالات رمزية عميقة يمكن أن تسهم في تعزيز التلاحم الاجتماعي إذا ما قُدّمت في سياق وطني جامع. إلا أن هذه الرمزية تفقد جزءًا كبيرًا من قيمتها حين تترافق مع تصعيد عسكري وانتهاكات على الأرض، كما حدث في بعض الأحياء الكردية في حلب، ما يعيد إلى الواجهة مخاوف قديمة من ازدواجية الخطاب بين السياسة والممارسة».

ريزان شيخموس

يشير شيخموس: «إن قضية إلغاء القوانين والتدابير الاستثنائية المرتبطة بإحصاء عام 1962، تبقى من أكثر الملفات حساسية، لما خلّفه من حرمان عشرات الآلاف من الكرد من الجنسية وما ترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية عميقة. إن معالجة هذا الملف تشكّل اختبارًا حقيقيًا لجدية الدولة في طي صفحة الماضي وإرساء مبادئ العدالة الانتقالية».

يؤكد شيخموس: «أن القضية الكردية في سوريا ليست قضية ثقافية أو لغوية فحسب، بل هي في جوهرها قضية أرض وشعب وحقوق تاريخية. فسياسات نزع الملكية، والتغيير الديمغرافي، وحرمان الكرد من أراضيهم ومصادر عيشهم، شكّلت أحد أعمدة المظلومية الكردية. وعليه، لا يمكن لأي مقاربة جادة للقضية الكردية أن تتجاهل هذا البعد الجوهري، أو تختزلها في إجراءات رمزية أو ثقافية معزولة عن جذور الصراع الحقيقية.

وفي السياق ذاته، لا يمكن تجاوز قضية الحزام العربي، التي جرى بموجبها الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العائدة للكرد وتوزيعها على وافدين من مناطق أخرى. هذه القضية لا تسقط بالتقادم، ومعالجتها تتطلب إعادة الحقوق إلى أصحابها ضمن إطار قانوني عادل ومنصف.

رغم الترحيب الحذر الذي قوبل به المرسوم، إلا أنه يشكّل خطوة إيجابية يمكن البناء عليها، لكنه غير كافٍ بحد ذاته. فالحقوق لا تُصان بالمراسيم وحدها، بل عبر عقد اجتماعي جديد ودستور ديمقراطي لا مركزي، نابع من حوار وطني شامل تشارك فيه جميع المكوّنات دون إقصاء».

يضيف شيخموس: «انه لا يمكن اختزال القضية الكردية، المتراكمة منذ عقود، في مراسيم إدارية مهما بلغت أهميتها. فالحل الحقيقي يمر عبر حوار وطني جاد بين السلطة الانتقالية وممثلي الشعب الكردي الحقيقيين، ويُنظر إلى الوفد الكردي المشترك المنبثق عن كونفرانس 26 نيسان بوصفه إطارًا تمثيليًا قادرًا على نقل المطالب الكردية ضمن رؤية وطنية جامعة.

كما لا يمكن الحديث عن سوريا جديدة دون مشاركة فعلية للكرد في بنائها، من خلال تمثيل سياسي حقيقي داخل مؤسسات الدولة، يعكس دورهم الوطني ووزنهم الديمغرافي والتاريخي. إن المعالجة الدستورية والتشريعية للمرسوم تمثل الضمانة الفعلية لاستمراريته، إذ تشكّل المبادئ فوق الدستورية التي تكرّس حقوق المكوّنات القومية والثقافية الركيزة الأساسية لأي حل دائم للقضية الكردية، ومن دونها يبقى خطر الالتفاف أو الإلغاء قائمًا.

ولا يمكن إغفال أن إصدار المرسوم جاء في ظل ظروف سياسية وعسكرية وضغوط إقليمية ودولية معقّدة، ما يثير مخاوف مشروعة من أن يكون خطوة تكتيكية لاحتواء المرحلة. غير أن تحوّله إلى وثيقة متداولة في الفضاء العام السوري يفرض التمسك به والبناء عليه ومواصلة النضال السلمي لتحقيق الحقوق الكاملة.

أما التصعيد العسكري الأخير في المناطق الكردية، فيُعد مؤشرا خطيرا على استمرار تغليب الحلول الأمنية والعسكرية على المسار السياسي، رغم الحاجة الملحّة لتهدئة شاملة تفتح الباب أمام الحوار. إن الاستمرار في هذا النهج لا يخدم وحدة سوريا، بل يوسّع الشرخ المجتمعي ويقوّض الثقة بين السوريين بعد أكثر من أربعة عشر عامًا من الحرب وعقود من الاستبداد.

كما لا يمكن فصل هذا التصعيد عن سياق أوسع من العمليات العسكرية التي شهدتها مناطق أخرى كالساحل والسويداء، وهي سياسة تضع السلطة أمام مخاطر جدية، أبرزها خسارة ثقة هذه المكوّنات وتعميق الانقسام المجتمعي. فمحاولة فرض الحل العسكري لكسر قسد لا تخدم العملية السياسية، بل تعقّدها وتدفع نحو مزيد من الاستقطاب.

ويزداد التشكيك في نوايا السلطة مع تزامن صدور المرسوم مع التصعيد العسكري والتحريض العنصري، لا سيما الصادر عن وزير الأوقاف. فلو صدر هذا المرسوم في سياق تهدئة حقيقية وقبل التصعيد، لكان له أثر شعبي أوسع، وربما ساهم في تخفيف الاحتقان والاستقطاب، وفتح أفق جديد لبناء الثقة بين المكوّنات السورية».

حاجي كالو

يختم شيخموس: «إن أهمية المرسوم تكمن في كونه خطوة إيجابية قابلة للبناء، لكن نجاحه يبقى مرهونًا بإرادة سياسية حقيقية تُترجم عبر حوار سياسي جاد ومستمر بين السلطة السورية والتمثيل الكردي الحقيقي، وفي مقدّمته الوفد الكردي المشترك. فالتجارب السابقة أثبتت أن الحلول الفوقية والجزئية سرعان ما تفقد مضمونها، بينما تبقى الحلول الوطنية التوافقية وحدها القابلة للاستمرار».

خطوة جريئة نحو حقوق الكورد وتثبيت تنوُّع سوريا في ظل المرسوم الجديد

تحدّث عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، حاجي كالو، لصحيفة «كوردستان»، قائلا: «إن الشعب الكوردي من أقدم الشعوب في المنطقة، وله تاريخ عريق يمتد لآلاف السنين، حيث احتضن حضارات وثقافات متنوعة، وساهم بشكل فاعل في بناء مجتمعات المنطقة على مر العصور. ومع ذلك، وفي ظل السياسات الاستعمارية التي فرضت تقسيم المنطقة، تم تجزئة الشعب الكوردي إلى أربعة أجزاء، حيث تعرضت حقوقه القومية والوطنية للانتقاص والتنكّر على مدى العقود الماضية من قبل الحكومات المتعاقبة في سوريا. لقد عانت الهوية الكردية من محاولات الطمس والتمييز، سواء من خلال السياسات الرسمية أو غير الرسمية، بهدف إقصائها ووأدها من الذاكرة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الروح القومية للكورد وإعاقة تطور هويتهم الثقافية واللغوية».

يضيف كالو: «أن هذا المرسوم يُعدُّ خطوة جريئة نحو تصحيح المسار، من خلال الاعتراف بأن الكورد يشكلون جزءاً أساسياً وأصيلا من النسيج السوري، وأن هويتهم الثقافية واللغوية ليست مجرد مكونات فرعية، بل هي جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية السورية، التي تتسم بالتعدد والتنوع. إن الدولة السورية، بموجب هذا المرسوم، تتعهد بحماية هذا التنوع الثقافي واللغوي، وتلتزم بضمان حق الكورد في إحياء تراثهم وفنونهم، وتطوير لغتهم الأم، في إطار السيادة الوطنية، بما يعكس احترامها لخصوصيتهم وحقوقهم».

يتابع كالو: «أن اللغة الكردية أصبحت تُعتبر لغة وطنية رسمياً، ويمكن تدريسها في المدارس الحكومية والخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية، سواء كمقرر اختيار أو كنشاط ثقافي وتعليمي. إن ذلك يعكس رغبة في تعزيز مكانة اللغة الكردية، وإتاحة الفرصة للأجيال الجديدة للتعلم والتعبير بلغتهم الأم، مما يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي واللغوي الكردي، ويعزز من الوحدة الوطنية من خلال احترام التنوع. وأن المرسوم ألغى قواعد استثنائية كانت تتعلق بإحصاء عام 1962، والتي كانت تُستخدم سابقًا كوسيلة لتمييز أو تقييد حقوق الكورد، وفتح الباب أمام منح الجنسية الكاملة لجميع الأكراد السوريين، بما في ذلك من كانوا مسجلين كـ«مكتومي القيد»، الأمر الذي يعيد لهم حقوقهم المدنية والسياسية، ويعزز اندماجهم في المجتمع السوري بشكل كامل».

يرى كالو: «أن المرسوم اعتمد أيضا عيد النوروز (21 مارس) كعطلة رسمية مدفوعة الأجر في البلاد، معتبرا إياه مناسبة وطنية تذكر بتاريخ الكورد وتراثهم، وتُعزز التلاحم الاجتماعي بين مختلف مكونات الشعب السوري. وأوضح أن هذا يُعد اعترافًا رمزيًا هامًا، يعبر عن التقدير والاحترام للثقافة الكردية، ويعكس الرغبة في بناء مجتمع سوري موحد يستند إلى مبدأ التعددية واحترام حقوق الأقليات. كما أكد أن المرسوم يعاقب على أي تمييز أو خطاب كراهية

أحمد حسن

على أساس العرق أو اللغة، ويلزم أجهزة الدولة والمؤسسات العامة باعتماد خطاب وطني شامل، يعبر عن جميع مكونات المجتمع السوري، ويؤسس لبيئة من الاحترام والتفاهم المتبادل».

يُبين كالو: «أن هذا المرسوم، بشكل عام، يُعد خطوة جيدة ومتقدمة في الاتجاه الصحيح، لكنه يعبر عن قناعته بأنّها لا تزال غير كافية لتلبية تطلعات الشعب الكوردي الأصيل، الذي يعيش على أرضه التاريخية بموجب إطار قانوني وسياسي يعكس حقوقه، ويُعبر عن تطلعاته في العيش بكرامة واستقلالية. ويجب أن تتبعها خطوات أكثر جرأة وشجاعة، لضمان الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكوردي، وتمكينه من إدارة شؤونه الذاتية، وحماية هويته بشكل كامل، بما يضمن استقرار المنطقة وتحقيق السلام العادل والشامل للجميع».

يؤكد كالو: «أن المرسوم يساهم بشكل كبير في تعزيز التنوع الثقافي واللغوي عبر الاعتراف القانوني والدستوري بالهوية واللغة الكردية، وحمايتها من التهميش والانتقاص، ومنحها الحق في الاستخدام في مجالات التعليم والثقافة والإعلام، مما يرسخ مبدأ المواطنة المتساوية ويحسن من صورة الكورد في المجتمع السوري. وأوضح أن ذلك يخلق بيئة من التفاهم والاحترام، ويعزز الثقة بين المجتمع والدولة، ويحول التنوع إلى مصدر قوة تساهم في بناء وطن موحد، يتسع للجميع ويحتضن كل مكوناته.

يُشدد كالو: «على ضرورة الاعتراف القانوني الدستوري باللغة الكردية، والسماح باستخدامها رسميًا في الدوائر الحكومية وفي المناطق ذات الأغلبية الكردية. وذكر أن من المهم أيضًا إدراج اللغة الكردية كمادة دراسية معترف بها في المناهج التعليمية، وتوفير التعليم باللغة الأم في المراحل الأساسية، لمنح الأجيال الجديدة أدوات التعبير والانتماء، ومحاسبة من يمارس التمييز أو ينتهك حقوق اللغة، لضمان بيئة عادلة ومتساوية للجميع. وأن هذه الإجراءات ستعزز من مكانة الكرد، وتؤكد أنهم شركاء حقيقيون في الوطن، وليسوا أقل من غيرهم، وأن الاعتراف بهم يجب أن يكون شاملاً وفعّالًا، ليدرك الجميع أن التنوع هو مصدر قوة، وأن الوحدة الوطنية لا تتحقق إلا باحترام الحقوق الثقافية واللغوية للجميع».

يشير كالو: «ان إقرار اللغة الكردية كلغة وطنية، وإعلان عيد النوروز عطلة رسمية، يمثلان رمزين مهمين يعززان شعور الكورد بالكرامة والانتماء على أرضهم التاريخية، ويؤكدان أن الكورد ليسوا مجرد أقلية، بل مكون أصيل من مكونات المجتمع السوري، يحق له أن يعيش بحرية وكرامة، وأن يكون له دوره في بناء مستقبل سوريا الموحد. كما أن هذه الخطوات تساهم في تخفيف الاقصاء والتهميش، وتقوي الثقة بين الدولة وأبنائها من الكورد، وتحوّل التنوع الثقافي إلى عامل وحدة وتلاحم، يرسّخ الاستقرار ويخدم مصلحة جميع السوريين، ويعكس صورة سوريا كبلد متنوع ومتسامح».

يختم كالو: «ان إلغاء القوانين والتدابير الاستثنائية المرتبطة بإحصاء 1962، والذي يترتب عليه آثار قانونية واجتماعية مهمة، من شأنه أن يُعيد الجنسية والحقوق المدنية، ويعمل على تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالكورد، من خلال استعادة هويتهم وحقوقهم المدنية والاجتماعية، مثل حق التملك، والعمل، والسفر، والحياة الكريمة. وإن ذلك سيسهم في إنهاء التمييز القانوني، ويعزز الاستقرار الاجتماعي، ويمكّن الأسر الكوردية من لمّ الشمل، ويقوّي الانتماء الوطني، ويُعطي فرصة حقيقية لمستقبل أكثر عدلاً ومساواة في سوريا».

الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية، خطوة نحو وحدة سوريا وتعدد مكوناتها

تحدث رئيس محلية المجلس الوطني الكوردي في عفرين، أحمد حسن، لصحيفة «كوردستان»، قائلاً: «بداية، المرسوم رقم (13) لعام 2026 الذي أصدره الرئيس السوري أحمد الشرع يُعتبر خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، منذ تأسيس الدولة السورية بعد الحرب العالمية الأولى، لكنه ليس كافياً، بل يمكن البناء عليه واستكماله من خلال حوارات وطنية بين جميع مكونات الشعب السوري والدولة السورية، بهدف التوصل إلى عقد اجتماعي ودستور عصري يضمن حقوق الجميع. فالشعب الكوردي مكون أصيل من مكونات الدولة السورية، ويعيش على أرضه التاريخية (الجزء الكوردستاني – كوردستان الغربية) التي ألحقت بالدولة السورية بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916. وبالتالي، فإن المطالب الكوردية هي مطالب شعب، وتشمل الاعتراف الدستوري بالوجود القومي، والحقوق السياسية، واللامركزية السياسية، ورفع آثار سياسات التعريب والإحصاء الاستثنائي، والحزام العربي. من هنا، كان من الأجدر أن يخاطب المرسوم الشعب الكوردي بهويته القومية، وليس كمواطنين سوريين كورد. وهنا تكمن الإشكالية العميقة بين حقوق المواطنة والحقوق القومية التي تناضل من أجلها الحركة السياسية الكوردية منذ قرن من الزمن».

يضيف حسن: «إن المرسوم يُعد خطوة إيجابية من حيث الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي للشعب الكوردي، لكن الأهم هو أن تُثبّت هذه المواد في دستور سوريا المستقبلي كضمانة قانونية ودستورية لا تتغير بتغير الأنظمة والحكام، وأن تكون هذه الحقوق محمية وفق العهود والمواثيق الدولية، ومقررات الأمم المتحدة، وحقوق الشعوب».

يشير حسن: «إن المشكلة الحقيقية لا يمكن حلها بالنصوص والمراسيم فقط، بل في التطبيق العملي وآليات التنفيذ والضمانات. ولكي لا يتحول هذا البند من المرسوم إلى نص شكلي، لا بد من إدخال اللغة الكوردية في التشريعات والقرارات التربوية والدستورية في وزارة التربية والتعليم، وكذلك وزارة التعليم العالي، بشكل واضح وصريح، وإعداد مناهج رسمية معترف بها، وتأهيل الكوادر التربوية والتعليمية، وتوفير مؤسسات إشراف مختصة ومستقلة تضمن الاستمرارية. ومن هنا، فإن دور الحركة الكوردية ونخبها السياسية والثقافية والأدبية واللغوية لا يقتصر فقط على الرضا والمدح الشكلي للمرسوم، بل يجب العمل على أن يكون ضامنًا قانونيًا ودستوريًا للاستمرارية والديمومة، إلى جانب اللغة العربية، في المناطق الكوردية».

يرى حسن: «سوريا دولة متعددة المكونات (عرْقية – إثنية – مذهبية...)، وهذا يزيدها غنى وقوة، فهي أشبه بفسيفساء جميلة وحديقة رائعة فيها كل الأزهار والورود من كل الألوان. فالاعتراف الدستوري بكافة المكونات، وإعطاء كل ذي حق حقه، والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، يُؤسس سوريا قوية وقلعة صامدة، ينعم فيها الشعب بكافة مكوناته بالحرية والكرامة والمحبة. ومن هنا، فإن الاعتراف باللغة الكوردية وإقرارها كلغة وطنية، وعيد النوروز كعيد رسمي، ومنحها عطلة رسمية، يفتح آفاقًا وطنية واجتماعية واسعة على قيم التعايش السلمي والتلاحم الاجتماعي والوطني، وقبول الآخر المختلف (عرقياً – إثنياً – مذهبياً – سياسياً...). لكن، دائمًا، نعود إلى الضمانات القانونية والدستورية، كعقد اجتماعي معترف به دولياً، وفق مواثيق ومقررات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان».

يبيّن حسن: «إنه بموجب الإحصاء الاستثنائي الجائر عام 1962، جُرد عشرات الآلاف من الجنسية السورية، بمن فيهم رجالات الدولة مثل توفيق نظام الدين وغيرهم، ووصلت الآن الأعداد إلى مئات الآلاف من المجردين من الجنسية، الذين حُرموا من حق التعليم والعمل وكافة الحقوق المدنية، وغيرها.

وبالتالي، فإن إلغاء هذه القوانين والتدابير، وإعادة الجنسية لهذه الأعداد الهائلة، يُعد خطوة جيدة، ويعيد تفعيل هذه الطاقات الاجتماعية، ويُسهم في التفاعل والانخراط في الحياة بكافة مجالاتها (السياسية – الثقافية – الاجتماعية – العلمية...). كما أنه يُخفف أعباء كثيرة عن المجتمع الكوردي، ويُخلصهم من الآثار والنتائج السلبية من النواحي القانونية والاجتماعية وغيرها، ويؤهلهم من جديد للمشاركة الإيجابية في خدمة الشعب والوطن».

يختتم حسن: «إن الشعب الكوردي يعيش على أرضه التاريخية منذ آلاف السنين، ويملك كافة مقومات الأمة من (أرض – تاريخ مشترك – لغة – سيكولوجيا...)، وقضيته لن تحل إلا بالاعتراف الدستوري بالحقوق القومية للشعب الكوردي، وبالمواطنة التامة في الحقوق والواجبات، وإلغاء كافة المشاريع العنصرية التي طبقت بحقه، من الإحصاء الرجعي الاستثنائي، والحزام العربي، وتعويض المتضررين، وتطبيق نظام لامركزي يدير أبناء كل مكون مناطقه الأصلية لبناء سوريا حرة، ديمقراطية، تعددية، لامركزية، ينعم فيها الجميع بالحرية والعيش الكريم».

نيجيرفان بارزاني: علينا أن نجعل من ذكرى الأول من شباط منطلقاً لتجاوز الخلافات

أصدر رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، اليوم الأحد، بياناً بمناسبة الذكرى الـ 22 على فاجعة الأول من شباط فبراير.
وفيما يأتي نص البيان:
نستذكر اليوم بإجلال وإكبار الشهداء الخالدين لفاجعة الأول من شباط 2004، عندما استهدف الإرهابيون الظلاميون في صباح يوم عيد وبحقد أسود، مقرّين رئيسين للحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني في أربيل، فاستشهد وأصيب كوكبة من القادة والمناضلين البارزين والمواطنين الأبرياء.
يمثل شهداء الأول من شباط رمزاً للتعايش، ووحدة الصف، وامتزاج دماء أبناء كوردستان في سبيل الحرية والعزة. لقد استشهدوا وهم يتبادلون التهاني بالعيد ويعملون على تمتين أواصر الوئام والمحبة، لذا فإن إحياء ذكراهم ليس مجرد استذكار لألم، بل هو تأكيد على القيم العليا التي ضحوا بأرواحهم من أجلها.
وخير وفاء لدماء شهداء الأول من شباط وجميع شهداء كوردستان، هو حماية المنجزات، وتعميق روح الوئام والعمل المشترك ووحدة الصف بين الأطراف السياسية. علينا أن نجعل هذه الذكرى منطلقاً لتجاوز الخلافات وللعمل من أجل بناء مستقبل أكثر إشراقاً لأجيالنا، مستقبل يليق بتضحيات شهدائنا.
تحية وسلاماً للأرواح الطاهرة لشهداء الأول من شباط وجميع شهداء كوردستان. المجد والشموخ لذويهم الأعزة.
نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان
1 شباط 2026

وزارة البيشمركة في إقليم كوردستان تشيد بالذكرى الـ١١ لتحرير كوباني

أشادت وزارة البيشمركة في حكومة إقليم كوردستان، في الذكرى الحادية عشرة لتحرير مدينة كوباني، بالمقاومة الأسطورية لقوات البيشمركة والمقاتلين ضد إرهابيي «داعش».
وأكدت الوزارة في بيانها الصادر يوم الاثنين 26 كانون الثاني 2026، أن «هذا الانتصار التاريخي كان ثمرة لوحدة الصف والتضحيات التي قدمها جميع الأبطال الذين حالوا دون سقوط المدينة، وتمكنوا في معركة منقطعة النظير من دحر أعتى تنظيم إرهابي».
وجاء في بيان وزارة البيشمركة أنه «قبل أحد عشر عاماً، وقف مقاتلو البيشمركة والمقاتلون الكورد جنباً إلى جنب في واحدة من أصعب حروب القرن الحادي والعشرين، واستطاعوا بإرادة فولاذية تحرير كوباني من براثن الإرهاب».

وأشارت الوزارة إلى أن هذا الانتصار لم يكن إنجازاً عسكرياً فحسب، إنما كان انتصاراً لإرادة الحياة والروح الإنسانية على الفكر المتطرف والوحشية.
كما وجهت وزارة البيشمركة تحية إجلال لمقاتلي البيشمركة والمقاتلين الذين غيروا بدمائهم مجرى التاريخ وحافظوا على كرامة الشعب الكوردي.
كما جددت التأكيد على أنه بنفس روح المقاومة التي سادت في تلك الحقبة، ستستمر إرادة النصر وستبقى كوباني شامخة أبية.
ووجهت الوزارة السلام لأرواح الشهداء الزكية، مؤكدة على أهمية التكاتف والوحدة الوطنية باعتبارهما السبيل الوحيد لتجاوز المخاطر وحماية السلام والاستقرار.
يصادف اليوم 26 كانون الثاني 2026 الذكرى الحادية عشرة لتحرير مدينة كوباني من سيطرة «داعش» الإرهابي، بعد معارك شرسة استمرت أكثر من أربعة أشهر وانتهت في 26 كانون الثاني 2015، لتتحول المدينة إلى رمز عالمي للمقاومة في مواجهة الإرهاب.
وأدت وحدة الصف الكوردي دوراً حاسماً في هذا الانتصار، ولا سيما عبر دعم إقليم كوردستان وإرسال قوات البيشمركة بقرار من الرئيس مسعود بارزاني، وبموافقة برلمان الإقليم، إضافة إلى الغطاء الجوي للتحالف الدولي، ما أسفر عن أول هزيمة كبرى للتنظيم الإرهابي في سوريا والمنطقة.

تمديد مدة حملة «أربيل» لجمع المساعدات للنازحين في غربي كوردستان

صرح محافظ أربيل، بأنه بناءً على طلب المتبرعين من أهالي محافظة أربيل، تقرر تمديد مدة حملة (أربيل) لجمع المساعدات والمعونات المخصصة لدعم أشقائنا في غرب كوردستان حتى يوم السبت 1-2-2026
قال محافظ أربيل أوميد خوشناو إنه «يمكن للمواطنين تقديم تبرعاتهم للحملة يومياً من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 12 منتصف الليل أمام متنزه «شاندر»، حيث تكون فرق المحافظة ومؤسسة بارزاني الخيرية في استقبالهم.
وبحسب مح
افظ أربيل، فقد شهدت الحملة حتى الآن جمع أكثر من 65 شاحنة محملة بالسلع والمواد الغذائية، إضافة إلى جمع أكثر من 300 مليون دينار في صناديق التبرعات، ناهيك عن المساهمات المباشرة التي قدمتها هيئة الاستثمار والمستثمرون.

فرار بعض أفراد وعائلات داعش من مخيم الهول

رصد نشطاء المرصد السوري، ليل الأربعاء–الخميس، توتراً أمنياً جديداً في مخيم الهول بريف الحسكة، في ظل حالة أمنية هشة أعقبت انسحاب القوات الأمنية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية. وترافقت الأوضاع مع محاولات متكررة من عائلات تنظيم «الدولة الإسلامية» للفرار، وسط معلومات عن تمكّن بعضهم من ذلك.

وتزامن التوتر مع إطلاق نار كثيف على محيط المخيم من قبل قوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية، دون ورود معلومات عن أعتقال الذين حاولوا الفرار.
وسبق أن رصد المرصد السوري، في 27 كانون الثاني الجاري، فرار عشرات الأفراد، من نساء ورجال وأطفال، من عائلات عناصر تنظيم «الدولة الإسلامية» من مخيم الهول بريف الحسكة.
ووفقاً للمعلوما
ت، جاء ذلك عقب هجوم عائلات عناصر التنظيم على أحد حراس المخيم التابعين لقوى الأمن الداخلي في وزارة الداخلية السورية والاعتداء عليه، وحدوث إطلاق نار من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي، ما أتاح فرار بعض عائلات تنظيم «الدولة الإسلامية» من المخيم، دون معرفة أماكن توجههم. ولا يزال التوتر قائماً في المخيم، وسط حالة من الخوف والذعر تسود بين أهالي المنطقة نتيجة فرار هؤلاء العناصر.

مسرور بارزاني: الرئيس بارزاني أدى دوراً محورياً في الاتفاق بين الحكومة السورية وقسد

أعلن رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، اليوم الأحد 1 شباط 2026، أن القوى السياسية لم تتوصل حتى الآن إلى اتفاق نهائي بشأن مرشح منصب رئيس جمهورية العراق، مؤكداً في الوقت ذاته على الدور الريادي للرئيس مسعود بارزاني في حل الأزمات الإقليمية.
خلال مؤتمر صحفي عقده تزامناً مع مراسم إحياء ذكرى شهداء الأول من شباط، قال مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كوردستان: «نأمل ألا تتكرر مثل هذه المآسي بحق شعبنا الكوردي. اليوم نستذكر بمرارة قادة ومناضلين استشهدوا في عمل إرهابي غادر».
وأضاف مسرور بارزاني: «أن تضحيات هؤلاء الشهداء وجميع شهداء كوردستان تحتم علينا أن نكون موحدين، وأصحاب موقف واحد، وأن نستمر في الدفاع عن حقوقنا المشروعة حتى تحقيق أهدافنا القومية العليا».
وحول الدور الذي لعبه الرئيس مسعود بارزاني في الاتفاق بين الحكومة السورية وقسد، أوضح رئيس الحكومة: «كما تعلمون، أدى فخامة الرئيس مسعود بارزاني دوراً محوريا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف من أجل إيقاف التوترات والبدء بوقف إطلاق النار واستمراره للوصول إلى نتائج ملموسة».

ورحب مسرور بارزاني بالأنباء عن التوصل لاتفاق أولي بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، معرباً عن أمله في أن «يتوسع هذا الاتفاق بما يضمن عودة الأمن والاستقرار إلى عموم سوريا، لاسيما في المناطق الكوردستانية هناك».
وفي الشأن السياسي العراقي، وتحديداً حول منصب رئيس الجمهورية وما وصل إليه التفاهم بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، أكد مسرور بارزاني: «حتى الآن لا يوجد أي اتفاق بشأن هذا المنصب. نحن في انتظار اللقاء بالوفود التي ستزور الرئيس مسعود بارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي، وحينها سنتخذ قرارنا بناءً على المتطلبات الوطنية وما تقتضيه المصالح العليا لشعبنا وما يصب في نفعه».

ليندسي غراهام يقدم مشروع قانون جديد لحماية الكورد إلى مجلس الشيوخ الأمريكي

قدّم السيناتور الجمهوري البارز، ليندسي غراهام، مشروع قانون جديد إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، يهدف إلى صياغة إطار قانوني وعسكري قوي لحماية الكورد في إقليم كوردستان وغربي كوردستان.

* محتوى مشروع القانون:
1ـ توفير أسلحة متطورة: يطالب مشروع القانون بتزويد قوات البيشمركة والقوات الكوردية بأنظمة دفاع جوي وأسلحة متطورة لمواجهة تهديدات الطائرات المسيرة (الدرون) والصواريخ.
2ـ منع الانسحاب المفاجئ: يضع القانون التزاماً طويل الأمد على عاتق الحكومة الأمريكية بعدم سحب قواتها من المنطقة دون ضمان أمن واستقرار الكورد.
3ـ الضغط على خصوم الكرد: يقترح فرض عقوبات صارمة على أي جهة أو دولة تشن هجمات على المناطق الكوردية أو تعمل على زعزعة استقرارها.
* يمكن للمواطنين الكورد في أي مكان في العالم دعم مشروع القانون هذا من خلال «توقيع» عريضة إلكترونية، حيث تم جمع أكثر من 105 آلاف توقيع حتى الآن:
1ـ اضغط على الرابط التالي: https://c.org/7sz5JhRvkR.
2ـ ستظهر لك خانتان: (First name) للاسم الأول، و(Last name) للاسم الثاني؛ اكتب اسمك فيهما.
3ـ في خانة (Email)، اكتب بريدك الإلكتروني الحقيقي.
4ـ اختر مدينتك ودولتك.
5ـ في الختام، اضغط على الزر الأحمر المكتوب عليه (Sign this petition).
6ـ ملاحظة هامة: بعد التوقيع، اذهب إلى بريدك الإلكتروني؛ ستجد رسالة واصلة من موقع (Change.org)، اضغط على زر «Confirm» أو «Verify» لكي يتم اعتماد توقيعك بشكل رسمي.
في النظام السياسي الأمريكي، لا تُبنى القرارات على الأسس السياسية فحسب، بل إن لـ «عدد الأصوات وحجم الضغوط» تأثيراً كبيراً. عندما يرى الكونغرس وصول آلاف الرسائل والتواقيع من الكورد وأصدقائهم، سيدركون أن مشروع القانون هذا يحظى بأهمية دولية وإنسانية كبرى، مما يدفعهم للتصويت عليه وإقراره بشكل أسرع.
هذا النوع من الدعم يشكل ضغطاً مدنياً كبيراً على ممثلي الولايات الأمريكية المختلفة، لأنه يظهر أن هذا القانون هو مطلب شعبي مرتبط بحياة ملايين البشر.
صرح ليندسي غراهام أثناء تقديم المشروع قائلاً: «لقد كان الكورد أوفى حلفائنا في الحرب ضد الإرهاب، ونحن مدينون لهم. لا يجوز أن نسمح للتاريخ بأن يعيد نفسه ويُترك الكورد بمفردهم في مواجهة التهديدات».

إلغاء قرار فصل طالب رسم علم كوردستان في امتحان الفنية في كركوك

شهدت الأوساط التربوية والشعبية في مدينة كركوك موجة من الاستياء والغضب، عقب إقدام إدارة إحدى المدارس على فصل طالب كوردي وحرمانه من عامه الدراسي لسبب وُصف بـ «الغريب»، وهو رسمه لعلم كوردستان خلال امتحان مادة التربية الفنية.
بدأت القضية عندما قام الطالب (ديار خليل إبراهيم)، وهو أحد تلاميذ مدرسة «أجيال النصر» في كركوك، برسم علم كوردستان كأحد العناصر الجمالية في ورقة امتحان مادة الفنية. وبدلاً من تقييم العمل كموهبة أو تعبير فني، واجهت إدارة المدرسة هذا الفعل بإجراء عقابي قمعي وصارم، تمثل في طرده فوراً من المدرسة وإصدار قرار بحرمانه من مواصلة دراسته للعام الدراسي الحالي (2025-2026).

سرعان ما انتشر خبر فصل الطالب في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، حيث اعتبرت منظمات حقوق الإنسان والناشطين أن ما تعرض له الطالب ديار هو «انتهاك صارخ» للحق في التعليم ومحاولة لقمع المشاعر والرموز القومية. وأكد حقوقيون أن مادة الفنية هي مساحة للتعبير والتدريب الذهني، وتحويلها إلى أداة للعقاب السياسي هو تجاوز لرسالة التعليم التربوية.
نتيجة للضغط الإعلامي والتحرك الشعبي، تدخلت المديرية العامة لتربية كركوك بشكل عاجل لإنهاء الأزمة. وفي تصريح خاص، أكد سامان برزنجي، معاون مدير عام تربية كركوك، أن المديرية تابعت القضية بدقة وقررت التدخل الفوري لإنصاف الطالب.

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

حقوق كوردستان المؤجلة

أعلنت حكومة إقليم كوردستان في 29 كانون الثاني/يناير 2026 انتهاء تقدير الأضرار الناتجة عن جرائم النظام العراقي السابق بحق الشعب الكوردي بين 1963 و2003، مؤكدة أن الدستور العراقي يلزم الحكومة الاتحادية بدفع تعويضات تُقدّر بـ384.6 مليار دولار. هذا الإعلان لا يمثل مطلباً مالياً فحسب، بل اختباراً حقيقياً لمفهوم العدالة الانتقالية، ولمدى استعداد الدولة العراقية الحديثة للاعتراف بماضيها ومعالجة آثاره بروح دستورية وأخلاقية.
تستند حكومة الإقليم إلى المادة (132) من الدستور التي تنص على رعاية ضحايا النظام الدكتاتوري وتعويضهم بما يكفل لهم العيش الكريم، وهو نص شامل يغطي ضحايا الأنفال، التهجير القسري، الإعدامات الجماعية، والتغيير الديمغرافي، فضلاً عن جريمة حلبجة الكيميائية. هذه الجرائم لم تدمّر قرى وممتلكات فحسب، بل أصابت النسيج الاجتماعي والاقتصادي لكوردستان بضرر طويل الأمد ما زالت آثاره قائمة حتى اليوم.
غير أن هذا الملف لا يمكن فصله عن السياق السياسي والمالي للعلاقة المتوترة بين بغداد وأربيل منذ عام 2014، حين بدأت الحكومة الاتحادية باقتطاع حصة الإقليم من الموازنة بسبب الخلافات حول النفط. ومع مرور الوقت، تحوّل هذا الإجراء إلى أداة ضغط سياسي، بلغت ذروتها منذ عام 2019 عندما أصبحت رواتب موظفي الإقليم ورقة تفاوض مباشرة، ما خلّف آثاراً اجتماعية قاسية، رغم الالتزامات الدستورية تجاه موظفي الدولة في جميع أنحاء العراق.
تزداد رمزية المطالبة الحالية بالتعويضات إذا ما قورنت بدور كوردستان خلال أحلك مراحل العراق الحديثة. فمنذ عام 2014، فتح الإقليم أبوابه لملايين النازحين واللاجئين الهاربين من تنظيم داعش والحرب في سوريا، ووفّر لهم المأوى والخدمات الأساسية في وقت كانت فيه مؤسسات الدولة الاتحادية تعاني من انهيارات واسعة. هذا السلوك لم يكن استجابة إنسانية فحسب، بل تعبيراً عن تصور مختلف للدولة يقوم على التضامن وتقاسم الأعباء، ما يجعل استخدام الموازنات لاحقاً كوسيلة ضغط مفارقة أخلاقية وسياسية صارخة.
أما تقدير الأضرار بـ384.6 مليار دولار، فهو يعكس حجم الخسائر المادية الهائلة في البنى التحتية والمناطق الزراعية والممتلكات المصادرة، كما يحاول أن يمنح رقماً تقريبياً للضرر الإنساني الممتد عبر أجيال. وتُظهر تجارب العدالة الانتقالية في دول أخرى أن التعويضات، حتى حين تُدفع تدريجياً أو بآليات غير نقدية، تمثل ركناً أساسياً في إعادة بناء الثقة بين الدولة والضحايا، وفي إعادة دمج المجتمعات المتضررة ضمن عقد اجتماعي جديد.

سياسياً، يضع هذا الملف الحكومة الاتحادية أمام اختبار حساس لمصداقيتها الدستورية. فالتعامل مع مطالب كوردستان بوصفها عبئاً مالياً فقط يعيد إنتاج عقلية الدولة المركزية القديمة، بينما يمكن لتحويل الملف إلى مسار مؤسسي قائم على الاعتراف بالضرر والالتزام بمعالجته تدريجياً أن يفتح فرصة لإعادة بناء الثقة بين بغداد وأربيل على أسس جديدة تتجاوز الصراع على الصلاحيات والموازنات.
الأهم أن قضية تعويضات كوردستان تعيد طرح سؤال العدالة الانتقالية في العراق ككل. فمنذ 2003، انشغل النظام السياسي بإدارة السلطة والأزمات الأمنية، فيما بقي ملف الضحايا هامشياً ومجزأً، ما جعل الدولة تبدو وكأنها ورثت مؤسسات النظام السابق دون أن ترث مسؤوليته الأخلاقية تجاه ضحاياه.
وأخيرا لا تتعلق تعويضات كوردستان بإقليم بعينه فقط، بل تمثل مرآة لاختبار الدولة العراقية الحديثة: هل هي دولة قطيعة أخلاقية مع الماضي، أم مجرد امتداد إداري له؟ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ليس فقط مستقبل العلاقة بين بغداد وأربيل، بل شكل العدالة والشرعية السياسية في العراق خلال السنوات المقبلة.

أكثر من 170 ألف نازح في حلب والحسكة والرقة

قال مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) إنه سجّل أكثر من 170 ألف نازح بمحافظات حلب والحسكة والرقة في سوريا، حتى الخامس والعشرين من الشهر الجاري، بسبب المواجهات العسكرية الأخيرة بين الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وأضاف المكتب أن مخيمات النزوح تعاني الاكتظاظ مع تزايد الاحتياجات الإنسانية.

وأوضح أن الاحتياجات تشمل المأوى والمساعدة في فصل الشتاء والغذاء وتوفير المياه النظيفة والرعاية الصحية وخدمات الحماية، لا سيما للأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

في غضون ذلك، أفاد «أوتشا» بأن عاصفة شتوية كبرى ضربت محافظات عدة في جميع أنحاء البلاد الأسبوع الماضي، وشملت المناطق التي لا تزال تعاني آثار عاصفة ثلجية في 31 ديسمبر/كانون الأول، مما تسبب في تضرر أكثر من 1700 خيمة بمواقع النزوح في محافظتي حلب وإدلب.

وفي 18 يناير/كانون الثاني الجاري، وقّعت الحكومة وقسد اتفاقا يقضي بوقف إطلاق النار ودمج عناصر التنظيم ومؤسساته ضمن الدولة السورية.

وجاء الاتفاق بعد عملية عسكرية أطلقها الجيش السوري، واستعاد خلالها مناطق واسعة بشرقي البلاد وشمال شرقيها، إثر خروق متكررة من قسد لاتفاقاته الموقعة مع الحكومة قبل 10 أشهر.

وتبذل إدارة الرئيس أحمد الشرع جهودا مكثفة لضبط الأمن وبسط سيطرتها على أراضي البلاد كافة منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد في الثامن من ديسمبر 2024.

جان نويل باور: يجب منع أي محاولة لعودة تنظيم «داعش» إلى سوريا

أكد وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو التزام بلاده بمواصلة دعم الاستقرار في سوريا، مشدداً على أهمية منع أي محاولات لعودة تنظيم «داعش» إلى الأراضي السورية.

وقال بارو، في تصريح أدلى به اليوم الخميس 29-1-2026 قبيل اجتماع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، ونقلته قناة «الجزيرة مباشر»: إن باريس ستبقى ملتزمة بالحفاظ على الأمن الإقليمي ودعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، مضيفاً أنه «من الضروري منع أي محاولة لعودة تنظيم داعش إلى سوريا».

وأشار الوزير الفرنسي إلى دعم بلاده لاتفاق وقف إطلاق النار، وللمسار الذي يهدف إلى اندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن مؤسسات الدولة السورية، مؤكداً أهمية استمرار المفاوضات في هذا الإطار بما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

العراق يستكمل التعزيزات الأمنية على طول الحدود مع سوريا

أعلنت قيادة قوات الحدود العراقية عن استكمال تعزيزاتها الأمنية على طول الحدود مع سوريا، خاصة في المناطق المحاذية لغربي نينوى، وذلك في إطار خطة شاملة لمنع أي عمليات تسلل أو تهديدات إرهابية قد تنجم عن الأوضاع غير المستقرة في الجانب السوري.

وفق المصادر الإعلامية الكوردستانية، أن القوات العراقية اعتمدت نظاماً دفاعياً متطوراً يتكون من ثلاث طبقات أمنية:

- الجدار الكونكريتي: جدار إسمنتي عالٍ يمنع الرؤية والعبور.

- الأسلاك الشائكة والخنادق: حواجز حديدية مدعمة بخنادق عميقة.

- منظومة المراقبة الإلكترونية: كاميرات حرارية وأبراج مراقبة ذكية تعمل على مدار الساعة.

تأتي هذه الخطوات العسكرية بعد سلسلة من الهجمات والتوترات الأمنية التي شهدتها مناطق شمال وشرقي سوريا (غربي كوردستان) في الآونة الأخيرة.

ويمتد الشريط الحدودي الذي تم تأمينه بشكل مكثف لأكثر من 300 كيلومتر، حيث تنتشر وحدات من الجيش وقوات الحدود بآلياتهم العسكرية وعربات «الهمر» المدرعة لضمان استقرار المنطقة ومنع انتقال الصراعات إلى الداخل العراقي.

«ميدل إيست آي»: ترامب يمنح نتنياهو مهلة شهر لإبرام اتفاق أمني مع سوريا

كشف موقع «ميدل إيست آي» نقلًا عن مصادر مطلعة أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مهلة تمتد لشهر واحد من أجل التوصل إلى اتفاق أمني مع سوريا، في ظل تصعيد الضغوط الأمريكية على الجانبين لإنهاء المفاوضات الجارية.

وأشارت المصادر إلى أن واشنطن تضغط على كل من إسرائيل وسوريا لإبرام الاتفاق بحلول شهر آذار، مع توقعات بالإعلان عنه «قريبًا»، رغم استمرار بعض العقبات الأساسية.

*جبل الشيخ.. العقدة الرئيسية

لا يزال الوجود العسكري الإسرائيلي على جبل الشيخ يمثل العائق الأبرز أمام إتمام الاتفاق.

ووفقًا لمصادر الموقع، يتمسك كل طرف بموقفه حيال هذه النقطة.

وأكد مسؤول غربي رفيع أن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة أن التخلي عن جبل الشيخ يُعد «خطًا أحمر»، مشيرًا إلى أن تل أبيب لا يُتوقع أن تغيّر موقفها خلال المهلة المحددة.

*اتصال هاتفي بين ترامب والشرع

وأجرى ترامب اتصالًا هاتفيًا بالرئيس السوري أحمد الشرع يوم الثلاثاء، ناقش خلاله ملف الاتفاق الأمني، بحسب مصدر مطلع على فحوى المكالمة.

وقال المصدر: «أبلغ ترامب الشرع أنه منح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مهلة شهر لإتمام الاتفاق الأمني مع دمشق».

وأضاف: «لقد أحرز تقدم ملحوظ في المحادثات مع إسرائيل، والقضية الوحيدة المتبقية هي جبل الشيخ، بينما هناك اتفاق على باقي النقاط».

*تأكيد خليجي وتصريحات ترامب

أكد مسؤول خليجي مطلع على المفاوضات صحة الجدول الزمني المحدد بشهر واحد، كما أفاد بأن ترامب أبلغ الشرع رغبته في رؤية سوريا موحدة، لا «سوريا متعددة».

وفي تصريحات للصحفيين، قال ترامب إنه أجرى «محادثة رائعة» مع «الرئيس السوري الذي يحظى باحترام كبير»، معربًا عن سعادته بالتطورات في سوريا والمنطقة.

*الموقف السوري الرسمي

امتنعت الحكومة السورية عن التعليق على تفاصيل الاتصال، مكتفية بالقول إن المكالمة مع ترامب سارت «بشكل جيد للغاية».

في المقابل، أكد مسؤول سوري لموقع ميدل إيست آي إحراز تقدم في المفاوضات مع إسرائيل، موضحًا أنهم يتوقعون «انفراجة» قريبة.

*انقسامات داخل الإدارة الأمريكية

قال مسؤول غربي رفيع إن الضغوط التي يمارسها ترامب على إسرائيل تعود في الأساس إلى جهود المبعوث الأمريكي الخاص توماس باراك.

وأضاف: «كل الضغوط التي يمارسها ترامب على إسرائيل هي في الأساس مجرد حجج يروج لها المبعوث الأمريكي الخاص توماس باراك، ولا أحد في الإدارة الأمريكية يضغط من أجل هذا الأمر بنفس قوته».

وأوضح أن الموعد النهائي الذي حدده ترامب كان نتيجة مشاورات داخلية، قائلًا إن باراك «كان يهمس بهذا الطرح لترامب لتقريب وجهات النظر بين الطرفين».

*الموقف الإسرائيلي والسياق الأمني

أفاد مصدر غربي على اتصال بالإسرائيليين بأن تل أبيب تدرك الانقسام داخل واشنطن، لكنها تعتبر جبل الشيخ مسألة أمن قومي، بخلاف قضايا أخرى مثل شمال شرق سوريا.

وقال مسؤول غربي: «عارضت القيادة المركزية الأمريكية والنواب الجمهوريون الهجوم السوري على الكورد، بينما أيده باراك».

وأضاف: «لكن ذلك لم يكن خطًا أحمر بالنسبة لإسرائيل، وكما رأينا في معبر رفح، تتمسك إسرائيل بموقفها عندما تعتبر المسألة خطًا أحمر».

*آلية تنسيق جديدة

بعد محادثات بوساطة أمريكية في باريس مطلع الشهر الجاري، اتفقت سوريا وإسرائيل على إنشاء آلية مشتركة تضم «خلية اتصالات متخصصة» لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق خفض التصعيد العسكري.

وجاء في بيان مشترك: «ستكون هذه الآلية بمثابة منصة لمعالجة أي نزاعات على الفور والعمل على منع سوء الفهم».

«هلسنكي» تعقد جلسة استماع بعنوان تأمين تحول سوريا عبر تقليص النفوذ الروسي

من المقرر أن تعقد لجنة الأمن والتعاون في أوروبا «هلسنكي» التابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية جلسة استماع بعنوان «تأمين تحول سوريا عبر تقليص النفوذ الروسي»، الثلاثاء المقبل 3 شباط 2026.

وفق المصادر الإعلامية جلسة لجنة الأمن والتعاون في أوروبا «هلسنكي»، ستعقد في مجلس النواب الأمريكي في العاصمة واشنطن، لبحث سبل الحد من النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي الروسي في سوريا والمنطقة.

وحسب المصادر، تهدف الجلسة إلى مناقشة الدور الذي لعبته القواعد الجوية والبحرية الروسية في سوريا، والتي شكلت ركيزة أساسية لدعم موسكو لنظام الرئيس المخلوع، بشار الأسد، خلال قمع الثورة السورية، ما أسفر عن مقتل مئات الآلاف من المدنيين.

وذكرت الوثائق التعريفية للجلسة أن سوريا تستضيف القواعد الجوية والبحرية الروسية الوحيدة خارج نطاق الاتحاد السوفييتي السابق، ما منح موسكو قدرة على بسط نفوذها العسكري عبر البحر المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا.

وتعتبر لجنة «هلسنكي» أن تقليص الوجود الروسي في سوريا يشكل عاملاً محورياً لتحقيق استقرار طويل الأمد، في ظل ما وصفته بـ«السجل الطويل لموسكو في تأجيج العنف والفقر وتعزيز علاقات التبعية».

وأكدت اللجنة أن الرئيس السوري، أحمد الشرع، يمتلك فرصة لإعادة تأكيد سيادة سوريا، والمطالبة بمساءلة روسيا عن دورها في الفظائع التي ارتُكبت خلال العقد الماضي، معتبرة أن الحد من النفوذ الروسي خطوة ضرورية لتحقيق سلام مستدام في المنطقة.

صندوق التنمية السوري يبحث مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي التنمية في سوريا

بحث المدير العام لصندوق التنمية السوري صفوت رسلان الثلاثاء 27 كانون الثاني، مع وفد من الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي (Enabel) أولويات التنمية في سوريا، ولاسيما في مجالات خلق فرص العمل، وبناء القدرات المؤسسية وتنفيذ المشاريع ذات الأثر المباشر على المجتمعات المحلية.

وأوضح رسلان أن اللقاء يشكل خطوة مهمة لتعزيز الشراكات الدولية الداعمة لجهود التنمية في سوريا، مشيراً إلى أن الصندوق يعمل على بناء مسارات تنموية تستند إلى احتياجات المجتمعات المحلية، وتفتح المجال أمام مشاريع توفر فرص عمل وتدعم إعادة الإعمار في القطاعات الحيوية، وفق ما نقلت وكالة سانا.

وقدم رسلان عرضاً حول دور الصندوق في دعم جهود إعادة الإعمار في القطاعات الحيوية، والتحديات القائمة إضافة إلى الجهود المبذولة لتنفيذ مشاريع تنموية صغيرة تعتمد نهج الشراكة مع الجهات المحلية والدولية.

وضم وفد الوكالة البلجيكية مدير العمليات لمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأوكرانيا باتريك جوديسار، والمديرة القطرية للأردن وفلسطين هايدي ديبو إلى جانب المستشار الاستراتيجي الإقليمي محمد روابدة وقائد فريق الحوكمة المناخية والبناء الأخضر والطاقة والمياه ألكسيس دوسيه.

ضفاف

شـــريف علي

سوريا والمخاض الأصعب

لم تعد سوريا تعيش أزمة عابرة، ولا حرباً يمكن اختصارها بتسويات شكلية، بل دخلت مرحلة المخاض الأصعب، مرحلة يُعاد فيها تشكيل الدولة أو تفكيكها نهائياً، بينما يُترك الشعب السوري بكل أطيافه رهينة صراعات لا يملك قرارها، ولا يتحكم بمسارها.

فالمعركة اليوم لم تعد على السلطة فحسب، بل على معنى سوريا نفسها، هل هي دولة أم ساحة؟ وطن أم وظيفة إقليمية؟ المواطن السوري لم يعد جزءاً من معادلة وطنية، بل تفصيلاً مهملاً في مشاريع الآخرين، وفي قلب هذا المشهد الداخلي، تبرز القضية الكوردية بوصفها أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً، ليس لأنها مشكلة طارئة، بل لأنها جزء أصيل من البنية الوطنية السورية التي أهملت لعقود.

فالكورد، ليس كغيرهم من المكونات السورية، فقد دفعوا ثمن سياسات التمييز العرقي والتغيير الديموغرافي والإقصاء والإنكار إن معالجة القضية الكوردية لا يمكن أن تتم أمنياً أو عبر تفاهمات ظرفية، بل عبر إطار دستوري واضح يضمن الحقوق الثقافية والسياسية والإدارية، ويعيد دمج الكورد في مشروع وطني جامع لا يقوم على الغلبة ولا على الخوف، بل على الشراكة والمواطنة المتساوية وهذا ما أكدعليه دائما الزعيم الكوردستاني مسعود بارزاني سيما خلال جهوده الحثيثة وعلى كافة المستويات في الآونة الأخيرة للتوصل إلى حل سلمي للقضية الكوردية في سوريا .

اما ما يُسمّى بالعملية السياسية لم يعد سوى مظلة لتدوير الأزمة وإطالة أمد الوصاية الخارجية على القرار السوري . دستور مؤجل، مفاوضات بلا نهاية، لشراء الوقت لا لصناعة الحل، والسكوت عن الجذور الفكرية للعنف ليس حياداً، بل مشاركة غير مباشرة في صناعة موجات جديدة من الدم من خلال استثمار الفوضى لإعادة إنتاج التطرف لا لمواجهته.

إقليمياً، تُدفع سوريا قسراً لتكون ساحة لتصفية الحسابات، إيران على خط النار مع أمريكا وإسرائيل ، تركيا والكورد في ميزان الصراع، روسيا وأمريكا في لعبة النفوذ البارد، كل طرف يتعامل مع الأرض السورية كمساحة اختبار، فيما يُطلب من السوريين الانتظار بصمت لما سيُقرَّر لهم،وفي ظل هذا المشهد المعقد، تقف البلاد أمام مفترق طرق حاسم. فالمخاض الحالي قد يقود إلى أحد مسارين متناقضين تماماً إما التعافي أو الانهيار.

سيناريو التعافي يبدأ حين يستعيد السوريون زمام المبادرة عبر إرادة وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات من خلال طاولة حوار مستديرة تضم جميع المكونات السورية، وتقوم على الاعتراف المتبادل وقبول الآخر بروح المسؤولية الوطنية ويؤسس لدولة لامركزية.

أما سيناريو الانهيار يتجسد حين تستمر المعادلات الحالية دون تدخل وطني حاسم، فتترسخ خطوط التماس كحدود فعلية، وتتحول مناطق النفوذ إلى كيانات شبه مستقلة، ويتوسع اقتصاد الحرب والتهريب، وتندلع صدامات بين القوى المحلية على الموارد والنفوذ، والانهيار هنا لا يحدث دفعة واحدة، بل يتسلل ببطء حتى تتآكل فكرة الدولة السورية نفسها. لم يعد المطلوب حلولاً تجميلية ولا تسويات مؤقتة، بل قراراً وطنياً قاطعاً ينهي زمن الوصاية ويكسر منطق إدارة سوريا من الخارج.

فالمستقبل لن يُمنح للسوريين، بل يُنتزع انتزاعاً. سوريا اليوم أمام لحظة حاسمة: إما أن تنتزع مستقبلها بيدها، أو أن تُستكمل تصفيتها باسم الحل. وفي السياسة، كما في التاريخ، من لا يملك قراره يُكتَب عنه.

قضايا راهنة

الشعب الكردي في سوريا أسيراً للأيدولوجيا العابرة للحدود

فرهاد حاجو

بعد سقوط نظام الأسد و معه نظام حزب البعث الشوفيني بدأ الشعب السوري بكل أطيافه ، و من ضمنه الشعب الكردي في سوريا، يتأمل خيراً بأن معاناته الذي دام قرابة سبعة عقود قد انتهت. ولكن و مع الأسف نشوة الإنتصار تلك لم تدم طويلاً. فلم تمر سوى بضعة أشهر على إستلام بعض الفصائل العسكرية للحكم في دمشق حتى بدأت الأحداث تتجه نحو ما لا يشتهيه الشعب السوري عامة و ما لم يتوقعه الشعب الكردي في سوريا بشكل خاص. و تفادياً للدخول في التفاصيل نشير هنا فقط إلى ما جرى في الساحل السوري و في محافظة السويداء بحق إخوتنا العلويين و الدروز. و مع الصدام المسلح بين قسد و بين ما يسمى " بالجيش العربي السوري" بدأت ملامح التصعيد في الأزمة السورية تتضح لتشمل مناطق شمال و شرق الفرات أيضاً.

و وجد الشعب الكردي نفسه مرة أخرى في قلب صراع أكبر منه، تتنازعه المشاريع الإقليمية والدولية، وتُستثمر قضيته العادلة في بازار المصالح والصراعات الأيديولوجية. واليوم، وبعد أكثر من عقد من الحرب، بات من الضروري طرح سؤال مصيري: هل ما يجري في المناطق الكردية من صراع عسكري يخدم فعلاً القضية القومية الكردية، أم يزجّ بها في محرقة مشاريع لا علاقة لها بها؟

للجواب على هذا السؤال من الضروري أولاً التمييز، على المستوى الفكري والسياسي، بين التوجه القومي الذي يفترض أن يحكم عمل القوى الكردية السورية، كما هو حال المجلس الوطني الكردي، وبين التوجه الأيديولوجي العقائدي الذي يحكم مشروع حزب العمال الكردستاني وامتداداته في سوريا. فالتوجه القومي، في جوهره، ينطلق من واقع كرد سوريا، ومن مصالحهم المباشرة، ومن خصوصية موقعهم داخل الدولة السورية، ويضع في مقدمة أولوياته انتزاع الحقوق القومية ضمن سياق وطني واقعي، قابل للحياة والاستمرار. وهو توجه ، مهما اختلفنا مع تجلياته العملية، يفترض أن تكون بوصلته الأساسية هي الإنسان الكردي السوري، وأرضه، ومستقبله، واستقراره. في المقابل، يقوم مشروع حزب العمال الكردستاني على أيديولوجيا مغلقة وعابرة للحدود، لا ترى في الجغرافيا السورية إلا ساحة من ساحات صراع أوسع، ولا تنظر إلى المجتمع الكردي المحلي بوصفه غاية بحد ذاته، بل كثيرًا ما يُختزل إلى أداة تعبئة، ورافعة بشرية، ووقود لمعركة لا يملك قرارها ولا يحدد توقيتها ولا أهدافها النهائية.

إن الفارق الجوهري هنا هو أن السياسة القومية تفترض أن الإنسان هو الغاية، بينما تفترض الأيديولوجيا المغلقة — في كثير من تجاربها التاريخية — أن الإنسان وسيلة في خدمة الفكرة. وبين هذين المنهجين، يكمن أحد أهم الأسئلة التي يجب على النخبة الكردية السورية اليوم أن تطرحها بشجاعة ومسؤولية:

أين موقعنا فيما يحصل؟

وقبل طرح السؤال يتحتم علينا جميعاً التخلص من طوق اللعنة التي نجح حزب العمال الكردستاني وضعه بكل حنكة حول رقابنا طيلة عدة عقود، و أجاد في استعماله على أعلى المستويات كلما ضاقت به السبل و كلما وجد نفسه على حافة الإفلاس السياسي و العسكري. هذه الحنكة الذكية هي حنكة مكتسبة وراثياً من قائدهم عبدالله أوجآلان والتي تتمثل بكل بساطة في افتعال أوضاع كارثية يدفع بالشعب الكردي إلى شفيرالهاوية ثم يصرخ و يولول في طلب النجدة لإنقاذهم. و أمام هذا الوضع المفتعل لا يجد الإنسان الكردي الغيورمفراً من وضع طوق اللعنة تلك حول رقبته و الركض إلى حتفه تلبية لدعوة إخوته الأبطال المتمترسين داخل الخنادق في أرض المعركة.

و بتلك الوسيلة الذكية من قبل ذلك التيار الإيديولوجي المستنسخ من خليط من الإيديولوجيات التي عفا عليها الدهر، أقول بهذه الوسيلة تحولنا، نحن كرد سوريا إلى رهائن، مهمتنا الوظيفية لا تتعدى سوى خدمة تلك الشعارات الكبيرة والفضفاضة التي يرفعها هذا التيار، من قبيل "تحرير الشعوب" و"الأمة الديمقراطية" و "حرية المرأة" و "المحافظة على البيئة" وما شابه، و التي لا تتعدى عن كونها أدوات تعبئة عاطفية أكثر منها مشاريع سياسية قابلة للقياس أو التحقق، أو بوصفها أدوات تسويق تلعب دورها في عملية صقل الوجه لدى المجتمعات الأوروبية التي تجهل في أغلبية الأحيان الحقائق على الأرض.

ولكن أيستطيع أحد إنكار أن تجربة تلك المحاولات خلال كل السنوات الماضية لم تجدي نفعاً بل إن الحقائق على الأرض أظهرت أن هذه الشعارات لم تحمِ المجتمع الكردي من:

- موجات النزوح و الهجرة الواسعة
- استنزاف الطاقات البشرية و الإقتصادية
- و لا من تحول مناطق كردية واسعة إلى ساحات صراع مفتوحة

بل على العكس، كثيرًا ما جرى توظيف معاناة الناس ونزوحهم وصمود من تبقى منهم في الخطاب الدعائي والسياسي، سواء لتبرير سياسات الأمر الواقع، أو لتغذية سرديات "الصمود والمقاومة"، بينما كانت الكلفة الحقيقية تُدفع من حياة الناس وأمنهم ومستقبل أبنائهم.

يمرّ الشعب الكردي في سوريا بمرحلة مفصلية من تاريخه السياسي، حيث لم يعد التحدي محصورًا في انتزاع الحقوق من سلطة مركزية طالما أنكرتها، بل بات يتمثل أيضًا في طبيعة المشروع الذي يُفترض أن يحمل هذه القضية، وحدود ارتباطه بالمصلحة الكردية السورية الخالصة.

لقد أفرزت سنوات الصراع واقعًا سياسيًا معقدًا، اختلطت فيه الشعارات القومية بالمشاريع الأيديولوجية، وتداخل فيه المحلي بالإقليمي، ما يجعل من الضروري اليوم فتح نقاش هادئ ومسؤول داخل البيت الكردي نفسه. - اعتراف دستوري بالهوية القومية

- ضمان الحقوق الثقافية والسياسية
- شراكة حقيقية في الوطن السوري على أساس المواطنة والعدالة

وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مشروع سياسي كردي سوري مستقل في قراره، واضح في أولوياته، ومندمج في السياق الوطني السوري العام. في هذا الإطار، ورغم كل ما يمكن تسجيله من ملاحظات نقدية على أداء المجلس الوطني الكردي، فإنه يبقى إطارًا ينطلق، نظريًا على الأقل، من مرجعية كردية سورية، ويربط نضاله بسياق القضية الكردية داخل سوريا، لا بصراعات إقليمية عابرة للحدود. في المقابل، تطرح تجربة قسد إشكالية سياسية عميقة تتجاوز البعد العسكري أو الإداري، وتتعلق أساسًا بمرجعية القرار السياسي وطبيعة المشروع الذي تمثله.

فمن الواضح أن قسد تستند إلى بنية فكرية وتنظيمية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وهو ما يجعلها أن نعتبر بحق أن مشروعه، شئنا أم أبينا، هو جزء لا يتجزأ من صراع إقليمي ذي أبعاد أيديولوجية وأمنية تتجاوز الإطار السوري. كما يحق لنا أيضاً أن نتساءل بصراحة ومسؤولية:

- إلى أي مدى قرار هذا المشروع سوري بالفعل؟
- وإلى أي حدّ تتطابق أولوياته مع المصلحة الاستراتيجية لكرد سوريا؟

التوتر المتصاعد بين قسد والحكومة السورية لا يبدو، في جوهره، صراعًا من أجل إعادة تعريف الدولة السورية على أسس ديمقراطية حقيقية، بقدر ما هو تصادم بين مشروعين سلطويين، لكل منهما مقاربته الخاصة للسلطة والإدارة والهيمنة.

إن الخلط بين الدفاع عن الحقوق القومية، وبين الدفاع عن مشروع سياسي بعينه، يهدد بـ:

- تقسيم الموقف الكردي
- إضعاف شرعية المطالب القومية
- وتحويل القضية من قضية حقوق إلى ملف نزاع إقليمي معقّد.

ربما تكون اللحظة الراهنة من أكثر اللحظات التي تحتاج فيها الحركة السياسية الكردية في سوريا إلى:

- مراجعة هادئة وشجاعة للمسارات القائمة
- إعادة تعريف الأولويات على أساس المصلحة الكردية السورية أولًا
- السعي إلى بلورة مشروع سياسي جامع، ديمقراطي، واقعي، وقابل للحياة ضمن سوريا المستقبل

فالقضية الكردية لن تُحمى بالشعارات، ولا بالقوة وحدها، بل بـ وضوح الرؤية، واستقلالية القرار، وحسن قراءة موازين القوى، والتمسك بجوهر الحق دون الارتهان للمحاور.

والسؤال الذي يجب ألا يُهمل هو:

ما هي مصلحة الشعب الكردي في أن يكون طرفًا رئيسيًا أو وقودًا في صراع لا يضع حقوقه القومية في مركز أولوياته؟

التجربة التاريخية للكرد في سوريا والمنطقة تعلمنا أن دفع أثمان الصراعات الكبرى دون امتلاك قرارها كان دائمًا وصفة لخسارات استراتيجية، حتى عندما تتحقق مكاسب مرحلية. وأخطر ما يمكن أن يصيب أي قضية عادلة هو اختزالها في حزب أو تنظيم أو أيديولوجيا.

فالقضية الكردية أوسع وأعمق وأبقى من أي إطار سياسي راهن، وهي ملك شعب بأكمله، بأجياله الحاضرة والقادمة. و القضية الكردية في سوريا هي قضية شعب يسعى إلى:

- الاعتراف بهويته القومية
- نيل حقوقه الثقافية والسياسية
- العيش بحرية وكرامة ضمن وطن يضمن الشراكة والعدالة

لقد آن الأوان لأن يسأل كل كردي سوري نفسه:

- هل المسار الذي يتشبث به التيار الايديولوجي يخدم مستقبل أولادي؟
- هل يحمي وجودي؟
- أم يضعني في مواجهة مفتوحة مع الجميع؟

القضية الكردية قبل كل شيء هي أكبر من أي حزب، وأشرف من أي أيديولوجيا، وأبقى من أي مشروع عابر للحدود.

وحده المشروع القومي الديمقراطي السوري، القائم على الشراكة الحقيقية، والاعتراف المتبادل، والعمل السياسي الناضج، هو القادر على حماية الكرد وضمان مستقبلهم.

الشعب الكردي في سوريا أسيراً للأيدولوجيا العابرة للحدود فرهاد حاجو السويد
30/1/2026

محلية دوميز تعقد اجتماعها التنظيمي لشهر كانون الثاني

عقدت محلية دوميز لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا اجتماعها التنظيمي لشهر كانون الثاني، حيث جرى خلاله بحث الوضع التنظيمي للمحلية ومناقشة واقع العمل خلال الفترة الماضية. الأربعاء 28 كانون الثاني 2026

كما تناول الاجتماع رؤية المحلية للسنة الجديدة، إلى جانب استعراض الخطط العامة والبرامج المقرر تنفيذها خلال المرحلة القادمة، بما ينسجم مع أهداف الاتحاد وتوجهاته التنظيمية.

وأكد المجتمعون على أهمية تعزيز العمل الجماعي ورفع مستوى التنسيق، بما يسهم في تطوير الأداء التنظيمي ومتابعة تنفيذ الخطط المقررة

إقامة دوري كرة قدم في دارشكران تحت شعار «المجد والخلود لشهداء كوردستان»

أُقيم دوري لكرة القدم على ملعب وسومريان في دارشكران تحت شعار «المجد والخلود لشهداء كوردستان»، بمشاركة عشرة فرق من مختلف المخيمات في إقليم كوردستان. في دارشكران – الجمعة 16 كانون الثاني 2026

وشارك فريق اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا في ثلاث مباريات ضمن الدوري، واختتم مشاركته بالمباراة النهائية، حيث قدّم أداءً مميزًا وروحًا رياضية عالية، رغم خسارته بنتيجة (5–2) أمام فريق الحسكة.

ويأتي تنظيم هذا الدوري في إطار تعزيز الروح الرياضية والتلاقي بين الفرق المشاركة، تأكيدا على قيم التضامن والأخوة، ووفاءً لذكرى شهداء كوردستان

محلية داراشكران تطلق دورة تقوية في مادة الكيمياء لطلبة الصف الثاني عشر

أطلقت محلية داراشكران لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا دورة تقوية في مادة الكيمياء لطلبة الصف الثاني عشر، وذلك في إطار جهود الاتحاد المستمرة لدعم العملية التعليمية ومساندة الطلبة خلال المرحلة الدراسية الحساسة.

يوم الثلاثاء 27 كانون الثاني 2026 وتهدف الدورة إلى مراجعة أساسيات المادة بشكل منهجي، والتدريب على حل المعادلات والمسائل الكيميائية، إضافة إلى التركيز على نماذج من الأسئلة الوزارية،

وشهدت الدورة مشاركة واسعة من الطلبة، في تأكيد على أهمية هذه المبادرات التعليمية ودورها في تهيئة بيئة داعمة للنجاح الأكاديمي، وترسيخ دور الاتحاد في الوقوف إلى جانب الطلبة وتلبية احتياجاتهم التعليمية

اتصال هاتفي بين اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني واتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا

أجرى سكرتير اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني، السيد شفان محمود، اتصالًا هاتفيًا مع السيد جوان علي، مسؤول التنظيم في سكرتارية اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا.

وأكد السيد شفان محمود أن هذا الاتصال جاء بناءً على توجّهات فخامة الرئيس مسعود بارزاني، بضرورة تعزيز التواصل مع اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا، وذلك بهدف تقديم الدعم والمساندة للطلبة والشباب الكرد في سوريا، في ظل المرحلة الحساسة التي يمر بها الشعب الكوردي هناك.

من جانبهما، شدد الطرفان على أهمية تعزيز التنسيق المشترك بين الاتحادين، لما لذلك من دور فاعل في خدمة قضية الشعب الكوردي العادلة.

بدوره أعرب السيد جوان علي عن شكره وتقديره لما يقدمه إقليم كوردستان، متمثلاً بفخامة الرئيس مسعود بارزاني، من دعم ومساندة للكورد في سوريا على مختلف الصعد.

استمرار كورس الإعلام في محلية دوميز ضمن برنامج تدريبي متواصل

تواصل محلية دوميز تنفيذ كورسها الإعلامي، الذي انطلق بتاريخ 8 كانون الثاني 2026، ضمن برنامج تدريبي يهدف إلى تطوير مهارات الطلبة والشباب في مختلف مجالات العمل الإعلامي والصحفي.

يوم الخميس 22 كانون الثاني 2026 وشهدت الجلسات ماقبل الأخيرة من الكورس تركيزاً على الجانب العملي في إعداد وتقديم البرامج إلى جانب محاور متعلقة بفن التصوير الإعلامي، بما يسهم في صقل مهارات المشاركين وتعزيز قدرتهم على التعامل مع أدوات العمل الإعلامي بأسلوب مهني.

ويأتي تنظيم هذا الكورس في سياق رؤية محلية دوميز الهادفة إلى الارتقاء بالعمل الإعلامي الطلابي، وتأهيل كوادر شابة قادرة على تغطية رسالة الاتحاد ونقلها بأسلوب مهني ومسؤول، إلى جانب تعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجال الإعلامي

كلمة الاتحاد

جالا عبدالكريم علي

دور اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا في العمل الشبابي

يُشكّل الشباب عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمعات وتطوّرها، لما يمتلكونه من طاقات وقدرات تسهم في إحداث التغيير الإيجابي.

وفي ظلّ التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة، تتزايد أهمية العمل الشبابي المنظّم كأداة فاعلة لتوجيه هذه الطاقات وتعزيز دور الشباب في الحياة العامة.

في هذا السياق، يلعب اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژ آڤا دورًا مهمًا في احتضان الطلبة والشباب، والعمل على تطوير قدراتهم الفكرية والتنظيمية بما يتناسب مع متطلبات المجتمع.

ويسعى الاتحاد إلى توفير مساحة تتيح للشباب التعبير عن آرائهم، والمشاركة في مناقشة القضايا التي تمسّ واقعهم ومستقبلهم، ضمن إطار يعتمد على الحوار والعمل الجماعي.

تركّز الأنشطة الشبابية على الجوانب الثقافية والتعليمية والتنظيمية، من خلال تنظيم الندوات وورش العمل والفعاليات المختلفة، التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتنمية المهارات الفردية والجماعية. كما تشكّل هذه الأنشطة مساحة لتبادل الآراء ومناقشة الأفكار بروح نقدية بنّاءة، بما يعزز القيم الديمقراطية، واحترام التنوّع، والعمل المجتمعي.

ويولي العمل الشبابي أهمية كبيرة لإشراك الشباب في الحياة العامة، من خلال تمكينهم وإعدادهم فكريًا وتنظيميًا، ليكونوا عنصرًا فاعلًا في عملية البناء وصنع القرار.

فالاستثمار في طاقات الشباب لا يقتصر على تطوير المهارات فحسب، بل يمتد إلى تعزيز شعورهم بالمسؤولية والانتماء تجاه المجتمع.

إن دعم الطاقات الشبابية والاستثمار فيها يُمثّل ركيزة أساسية لمستقبل أكثر توازنًا واستقرارًا، حيث يسهم العمل الشبابي المنظّم في تحويل الأفكار والطموحات إلى مبادرات فعلية تخدم المجتمع، وتعزّز ثقافة المشاركة والعمل المؤسسي، وتفتح المجال أمام جيل واعٍ قادر على مواجهة التحديات وبناء مستقبل أفضل.

نحن كورد

سيماف خالد محمد

نحن الكورد لم يكن وجودنا يوماً فعلاً عابراً في هذا التاريخ، ولا حدثاً هامشياً يمكن تجاوزه أو شطبه،

نحن هنا لأننا اخترنا الحياة ولأن البقاء بالنسبة لنا ليس امتيازاً يُمنح، بل حقٌّ طبيعي لا يحتاج إلى إذن، وجودنا ليس طارئاً، ولا مؤقتاً، ولا قابلاً للمحو مهما تكرّرت المحاولات، ومهما تغيّرت الأسماء والذرائع.

لم نتعلّم الخوف يوماً لا لأننا لم نُجرّبه، بل لأننا عرفناه جيداً ورفضنا أن يحكمنا، تعلّمنا كيف نقف وسط العواصف دون أن نفقد إنسانيتنا، وكيف نحمل الألم دون أن يتحوّل إلى كراهية، وكيف ننجو دون أن نتخلّى عن كرامتنا.

نحن الكورد الذين وُضع أطفالهم في قلب الشتاء، لتواجه أجسادهم الصغيرة البرد، ويتعلّموا باكراً وبقسوة أن العالم قد يشيح بوجهه طويلاً.

أطفال لم يأتوا إلى هذه الحياة ليُشرّدوا، ولا ليُتركوا في مواجهة البرد، ولا ليصبح صمتهم أداة ضغط، ومع ذلك كان عليهم أن يدفعوا ثمن دمائهم الكوردية.

لم يكن هذا قدراً أعمى بل نتيجة واضحة لعالم يعرف ما يحدث، يرى ثم يختار أن يؤجّل الاعتراف، أطفالنا لم يموتوا لأن القدر أراد ذلك، بل لأن إنسانية هذا العالم تأخّرت.

مع كل ذلك لم ننهَر، لم نفقد قدرتنا على الوقوف بكينا، نعم ليس لأننا ضعفاء، بل لأن البكاء أحياناً شكل من أشكال الوعي، واعترافٌ صادق بما لا يجوز التعايش معه.

بكينا الأطفال الذين رحلوا، والذين بقوا يحملون الخوف في عيونهم، بكينا الأمهات اللواتي تعلّمن كيف يبتلعن الألم بصمت، والآباء الذين وقفوا عاجزين، لا لأنهم فشلوا بل لأن القسوة كانت أكبر من قدرتهم.

البكاء لم يكن استسلاماً، بل رفضاً داخلياً لأن يصبح هذا الألم عادياً، ومع ذلك نحن هنا نكتب، نشهد، ونستمر نرفض أن يتحوّل وجودنا إلى ملفٍّ مؤجَّل، أو أن تُختصر إنسانيتنا في نقاشات باردة، أو أن تصبح حياة أطفالنا بنداً قابلاً للتفاوض.

نحن لا نطلب شفقة، ولا نبحث عن تعاطف، نحن نطلب فقط ما يُفترض أن يكون بديهياً في أي عالمٍ يدّعي الإنسانية:

أن يُرى الإنسان كإنسان، وأن يُحمى الطفل قبل أن يتحوّل إلى دليل على الجريمة.

هذه ليست قصة بل شهادة تقول إن هناك شعباً، كلّما حوصِر تشبّث بالحياة أكثر، شهادة تقول إننا رغم كل ما حدث، ويحدث، ما زلنا نؤمن أن الحياة تستحق أن تُعاش، وأن الكرامة ليست مطلباً زائداً، بل حقٌّ لا يسقط.

نحن كورد، وهذا وحده يكفي لأننا لا نخشى الموت لا لأننا نحبّه، بل لأننا وقفنا في مواجهته طويلاً، حتى صار جزءاً من ذاكرتنا اليومية، من حكاياتنا، من أسماء من رحلوا وبقوا معنا.

من عاش سنواته وهو يواجه الفقد، الحصار، والتهديد المستمر للوجود، يتعلّم أن الخوف لا يحمي،

وأن التراجع لا يؤجّل النهاية، نحن لا نبحث عن الموت، لكننا لا نرتعد أمامه، لأننا عرفناه وجهاً لوجه، وواصلنا الحياة رغم حضوره الدائم.

ماذا يتطلب من الكورد في ظل هذه الظروف العصيبة؟

كلستان بشير الرسول

في ظل هكذا ظروف عصيبة وحساسة، علينا نحن الكورد، أحزابًا ومنظماتٍ وأفرادًا، أن نكون حذرين ويقظين، وأن نكون على قدرٍ عالٍ من المسؤولية للدفاع عن وجودنا وكرامتنا، وذلك بتحكيم لغة العقل وضبط النفس، وعدم الانجرار نحو المشاعر والعواطف الجياشة، وألّا نتصرف أي تصرف فردي دون الرجوع إلى المرجعية الكوردية المكوّنة من الطرفين الكورديين، المجلس الوطني الكوردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكوردية، فهما المخوّلان للتفاوض واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتلافي الفوضى والتصرفات الفردية غير المسؤولة من قبل البعض.

فالمرحلة حساسة، والشارع الكوردي يعيش حالةً من الغليان، وعلينا أن نهدّئ من روع الناس، وأن نُدخل إلى نفوسهم شيئًا من السكينة والطمأنينة، كما يتوجب علينا أن ندحض الإشاعات والأخبار الكاذبة، وألّا نروّج لها كي لا تُدخل المزيد من الخوف والفزع إلى نفوس المواطنين.

نود أن نقول إن هذا الوقت ليس وقتًا للمشاحنات والمهاترات الكلامية، ولا لإلقاء اللوم والعتاب على هذا الطرف أو ذاك، فالتاريخ شاهد على من أخطأ وتمادى في الخطأ.

المهم الآن، يجب أن نعترف بتقصيرنا وأخطائنا وأن نستفيد من تلك الأخطاء والنواقص، علينا أن نقف جميعًا جنبًا إلى جنب، نتكاتف ونضع يدنا في يد بعضنا البعض مهما اختلفت آراؤنا وتوجهاتنا وأيديولوجياتنا، فقضيتنا واحدة، وهدفنا واحد، وعدوّنا واحد.

فإن تكاتفنا جميعًا في الداخل والخارج، فلن تستطيع أي قوة على وجه الأرض أن تكسر شوكتنا وتُوئد قضيتنا.

لذا، علينا نحن الكورد في الخارج أيضًا أن نستمر في دعم إخواننا الكورد في الداخل ماديًا ومعنويًا، وفي التحرك الدبلوماسي في كل أنحاء العالم، والخروج في مظاهرات منظمة أمام السفارات والقنصليات لكسر جليد هذا الصمت الدولي، ولإيصال صوت الكورد والقضية الكوردية إلى عموم أنحاء العالم.

فهذه ليست المرة الأولى التي يُخذَل فيها الكورد ويُغدر بهم، ومع ذلك استمروا وسيستمرون، ولن يستسلموا ولن ييأسوا.

ستظل القضية الكوردية قضيةً حيّة، فلن يضيع حق وراءه مطالب، ولن تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار والسلام دون إيجاد حل عادل للقضية الكوردية.

الفجر المخفي للكاتب لفواز عبدي

الترّجمة من الكُردية: صبري رسول

قُطِعت عنك الكهرباء وأنت في القرن الحادي والعشرين، وألقوا بك في كوخ أفريقية، وسحبوا لسانك من فمكَ، فقط أعطوك شمعة واحدة، وقالوا لك:

هيا أيها الشاعر، ها أنت والشمعة التي صرعتم بها رؤوسنا! هيا اذهب وأكمل أغنيتكم.
أصبح الكوخُ مدينة الفئران، إنها لا تحسبُ لك حساباً، تُصدرُ صريراً وتدور حولك لاعبة بمرح.

تتنقل فوق طعامك، على إبريق الشاي، يصعدون على جسمك، وكأنّ لا أحد هناك. لا تنتظر الفئران ما أن في النوم، ما إن تغفو، حتى تسرع إلى فوق رأسك ووجهك، فيطير نومك.

لم تتجمّع الفراشات حول شمعتك، لم تجذبها، يهرب منها البعوض أيضاً، بقيت الشمعة يتيمة، كانت تنطفئ من هواء يدك أثناء طرد البعوض، شيئاً فشيئاً وبكلّ هدوء كان جسمها يستحم بدموعها، كنتَ تُشعِلها ثانية، كنتَ ترغب في الحديث معها، لكن لم يخرج صوتُك، ولا هي كانت تسمع.

لم تتآلف مع الفئران، قبل أنْ تمسك العصا، كانت تهرب وتقف على رجليها الخلفيتين، ثمّ تضحك باستهزاء، كنتَ تقوم لملاحقتها، لكنّها تفرّ إلى جحورها، مع الهياج الصّوتي، وكأنّ عرساً قد بدأ، وصل الأمرُ بك إلى الحنق منها حتى أنفك،

صببْتَ الماء في جحورها، كانت أصواتها تأتي من الزاوية الأخرى من الكوخ، وتعلو زغاريدها. لِمَ لا؟ فقد جاءهم اليوم أحد المهرجين. سحبتَ الجرابات إلى فوق سروالك الطويل، كي لا يدخلوا إليها.

التفتَّ، رأيتَ أنّ الشمعة تبكي على حالك. كانت العروق في جسمك تغلي، كانت تريد أن يرجع إليك لسانك، وحده لسانك، ليصرخ معها: أينَ أنتَ أيّها الفجر؟ 2001/10/21

- كاتب ومترجم من قامشلي، يقيم حاليا في ألمانيا، صدرت له عدة كتبٍ منها: خوارو، (قصص بالكردية).

نقمة الحرية، رواية لالش قاسو، ترجمها عن الكردية. الخوف الأدرد، رواية حليم يوسف، ترجمها عن الكردية.

يكتب باللغتين الكردية والعربية.

مرايا

علي جزيري

دعوني أسألكم: هل أباح لكم دينكم هذه الأفعال؟

وفق تقاليدنا الكردية الراسخة، كانت المرأة تحمل السلاح برفقة أخيها الكردي وهي تدافع عن عرضها بشجاعة قل نظيرها، حتى نالت بموقفها السالف الذكر كل الاحترام والتقدير في مواجهة الغزاة الذين كانوا يستبيحون، ويدنسون أرضها، ويتنكّرون لهويتها؛ بخلاف العصابات التكفيرية التي لا ترى في المرأة سوى سلعة تُباع وتُشترى في أسواق النخاسة، أو مجرد سلعة أو سبية لممارسة جهاد النكاح، وما عليكم إلا أن تقرأوا رواية «سبايا سنجار» لسليم بركات، تلك التي تناول فيها ما تعرضت له الفتيات السنجاريات عام 2014.

الفيديو الذي ظهر فيه المجرم رامي الدهش، ويتباهى فيه بجديلة الضحية أمام الملأ، أثار فتنة بهدف نسف روابط الجوار وتاريخ التعايش المشترك بين الكرد والعرب، وتوتير الأجواء وجرّهم إلى صدام لا تُحمد عقباه، لأن ما شاهدناه كان له وقعاً أليماً على الشرفاء، هزّ الضمائر الحية في العالم، مما أثار المذكور بفعلته الشنيعة تلك تنديداً واسعاً؛ بدليل أن إحدى أعضاء البرلمان الأوربي أقدمت في الحال على تضفير شَعْرها، وقص جديلتها، من باب التضامن مع المقاتلة الكردية.

كانت هذه الجريمة النكراء مشهداً صادماً بحق، مما أثار غضباً واسعاً بين الكرد والناس الشرفاء، لما للجديلة من إرث تاريخي يعيد إلى ذاكرتنا مآثر تلك الملحمة الخالدة في تاريخنا، في قلعة دِمْدِمْ ضد الصفويين منذ أربعة قرون ونيِّف، كون المساس بكرامة المرأة في العرف الكردي خط أحمر.

وحين استباح الجيش السوري حيي الأشرفية والشيخ مقصود بحلب، ومن ثم الرقة، قام بعمليات السلب والنهب لبيوت الكرد، رغم العشرة التاريخية بين الكرد والعرب؛ وراح المستشار الإعلامي أحمد زيدان يبارك للجيش والقوات الأمنية بـ «النصر المبين»..! أما حسين الشرع، والد الرئيس، فشُهِّرَ بدوره سكين التحريض ضد الهدنة التي أعلنت مؤخراً، وما زاد الطين بلة تشبيه الكرد بإسرائيل، وهي ذات الأسطوانة التي كانت تُعزف طوال عهد البعث وآل الأسد، ضارباً بذلك حقائق التاريخ عرض الحائط؛ فالشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية التي كانت جزءاً كوردستانياً ألحق بالكيان السوري المصطنع بعد ترسيم الحدود السورية - التركية، وكان الأجدر به أن يتريث في حكمه، ويدعو إلى التهدئة حقناً للدماء.

ما من شك أن احتقاناً لا مثيل له يسود سوريا، فأبواق الفتنة - أعني تحديداً القنوات الفضائية العربية - أضحت مفارخ لبث ثقافة الكراهية، حتى غدت تلك الأبواق وعصابات التكفير وجهان لعملة واحدة، وكان الأولى بإعلاميي التحريض أن يدعوا لعقد مؤتمر وطني يضم كل المكونات السورية لتشارك في إدارة البلاد بعيداً عن الإملاءات التركية؛ فمن المحال تحقيق الاستقرار من دون حل سياسي عادل يضمن حقوقنا القومية، ويصون كرامتنا، فالبحث عن الشرعية ينبثق عادة من الداخل، وهو لامحالة الحل الأنجع، أما السعي لنيل الشرعية عبر الدعم الخارجي، فلا معنى له.

وأصدر وزير الأوقاف السوري بدوره بياناً، كَفَّر فيه الكرد، وأباح دمهم، ووصف ما تُرتكب من موبقات ضدهم بـ (الفتوحات)، تيمناً بالحروب التي شنت منذ أربعة عشر قرناً ونيِّف، وقد سبق لسلفه دكتاتور العراق المقبور أن دفن 182 ألف كردي وهم أحياء تحت يافطة سورة الأنفال... وراح المذكور يُشيطن الكرد، ويدعوهم إلى الرضوخ للأمر الواقع، ولابأس أن تُهدر بعدئذٍ الحقوق تحت سنابك خيوله، كما يتباكى على وحدة الأمة الإسلامية، وفي يده خنجر يطعننا به خلسة، ويطلب منا أن نصمت ونتخاذل، رغم سفك الدماء، فلا بأس - وفق رؤيته - أن تُفرش الأرض بالأشلاء، وتُلقى بالفتيات من علٍ وتعبث بجثامينهن، وتباع ضفائرهن في المزاد وتنتهك أعراضهن أمام مرأى ومسمع الرأي العام العالمي الذي لا يحرّك ساكناً، وفوق ذلك يطلب منا أن نجنح للسلم؛ لكنْ ما يدعو إليه حقيقة هو الاستسلام بعينه، وهذا محال.

التسمية والهوية في غرب كوردستان: نحو استعادة المصطلح الدقيق

الدكتور: كاميران حاج عبدو

في السياقات السياسية المتوترة، لا تقتصر التسميات على كونها أدوات توصيف محايدة، بل تتحول إلى وسائل فاعلة في إنتاج المعنى، توجيه الوعي العام، وإعادة تشكيل الخرائط الرمزية للهوية والجغرافيا والانتماء.
المصطلحات ليست مجرد مفردات لغوية؛ فهي حوامل ثقافية وتاريخية تمنح الشرعية لتصورات محددة وتنزعها عن أخرى. ومن هذا المنطلق، يتجاوز الجدل حول تسمية غرب كردستان البعد اللغوي ليصبح نقاشاً معرفياً وسياسياً حول الهوية والانتماء وحق التسمية.

في بدايات الحرب الأهلية السورية، بدأ تداول مصطلح «روجآفا» على يد جهة سياسية محددة ووسائل إعلامها للإشارة إلى المناطق الكردية في سوريا، والمعروفة بغرب كردستان. لكن هذا المصطلح ما لبث أن تراجع لصالح مسمّى آخر عقب تأسيس قوات سوريا الديمقراطية (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥) بدعم من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش، وتوسيع نفوذها ليشمل إلى جانب مناطق غرب كردستان كامل محافظات الرقة والحسكة ودير الزور. هنا برز مصطلح «شمال وشرق سوريا»، الذي سرعان ما تسلل إلى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية بصيغة «شمال شرق سوريا»، في محاولة واضحة لصهر مفهوم غرب كردستان ضمن تسميات طوباوية وفضفاضة، مما أضعف دلالاته التاريخية والسياسية والإثنية.
عاد مصطلح «روژآفا» مؤخراً إلى الواجهة السياسية والإعلامية بشكل أوسع، لا سيما بعد الهجمات الأخيرة لقوات الحكومة السورية المؤقتة على مناطق «شمال وشرق سوريا»، وما رافق ذلك من تقلص نفوذ قوات سوريا الديمقراطية على بعض مناطق غرب كردستان في محافظة الحسكة ومنطقة كوباني. مما يعيد أهمية فتح النقاش حول اللغة المستخدمة لوصف المكان، وحدود الدلالة السياسية للمصطلحات المتداولة.
إن استخدام مصطلح «روجآفا» بوصفه بديلاً عن «غرب كردستان» ليس مجرد توصيف جغرافي («الغرب»)؛ بل يشكل محاولة لتجريد المنطقة من سياقها الكردستاني الأوسع وتحويلها إلى مساحة رمزية قابلة للتأويل أو النفي. وقد توسع هذا الاستخدام ليشمل الإعلام الكردي والكردستاني، وحتى منابر غير كردية، ما أكسبه حضوراً متزايداً في الخطاب العام على الرغم من إشكاليته المفهومية والسياسية.

تتجلى هذه الإشكالية عند المقارنة بالمصطلحات المعتمدة في أجزاء كردستان الأخرى؛ فلا يُستعاض عن «جنوب كردستان» بلفظ باشوور، ولا عن «شمال كردستان» بباكور، ولا عن «شرق كردستان» بروژهلات، إذ تُستخدم هذه التسميات بوصفها توصيفات مرافقة ضمن الإطار الجغرافي والسياسي التاريخي، دون استبعاد الاسم الكامل للمنطقة. غير أن غرب كردستان وحده يُختزل إلى اتجاه جغرافي مجرد، مما يثير تساؤلات مشروعة حول الخلفيات السياسية والمعرفية لإنتاج المصطلحات وتداولها، والدور الذي تلعبه الأيديولوجيا في إعادة رسم حدود الانتماء والهوية.

إن الدفاع عن حقوق شعب غرب كردستان يبدأ بالاعتراف بجغرافيته التاريخية وتسميتها ضمن إطارها الانتمائي الصحيح. كل مطالبة سياسية أو قانونية أو ثقافية تبقى ناقصة إذا لم تُبنى على اعتراف واضح بالمكان بوصفه فضاءً تاريخياً لشعب محدد. تمييع الاسم يشكل نزعاً للشرعية، في حين يمثّل الإصرار على التسمية الدقيقة خطوة أولى لتثبيت الحق في الوعي العام والخطاب السياسي.

تسمية الأشياء بأسمائها هي ممارسة جوهرية وأساسية، إذ تشكّل فعلاً ثقافياً وسياسياً وتاريخياً بامتياز؛ فالاسم يحمل ذاكرة جماعية ويجسّد الحق في الوجود والاعتراف. إن اعتماد مصطلح «غرب كردستان» يعزز وحدة السياق الكردستاني وتكامله الجغرافي والتاريخي، ويمنح المكان موقعه الطبيعي ضمن خريطة كردستان الكبرى، بينما يؤدي الاكتفاء بمصطلح «روجآفا» أو التسميات الفضفاضة إلى تذويب هذه الهوية في توصيف يفتقر إلى الثقل الرمزي والسياسي نفسه.

في زمن الأزمات والتحولات الكبرى، كالتي يمر بها اليوم الشعب في غرب كردستان، تصبح الدقة في التسمية شكلاً من أشكال المقاومة السلمية، وربما أهم من أي مقاومة أخرى، إذ إن الحفاظ على المعنى شرط أساسي لصون الهوية والانتماء والذاكرة الجمعية. فالذاكرة التي تُشوَّه مصطلحاتها تُشوَّه سرديتها، ومعها يتآكل الحق تحت وطأة الالتباس اللغوي والتأويل السياسي.
لذلك، فإن الإصرار على المصطلح الصحيح لا يعكس تعصباً لغوياً، بل دفاعاً مشروعاً عن التاريخ والجغرافيا والذات الجماعية.
إعادة الاعتبار لتسمية «غرب كردستان (روژآفاي كردستان)» تشكل، بلا شك، ضرورة معرفية وسياسية وأخلاقية. فالتسمية هنا ليست مجرد تفصيل أو اسم، بل جوهر القضية؛ إذ تحدد كيفية فهم المكان، ومكانة الإنسان تجاهه، وسبل صون الحق في الوجود ضمن سرديته التاريخية والجغرافية المشروعة.

في المحصلة، يصبح الدفاع عن الاسم الصحيح لغرب كردستان فعلاً سياسياً واستراتيجياً يرسّخ حق الشعب في الاعتراف بوجوده التاريخي والجغرافي وما يترتب على ذلك من حقوق. فاللغة ليست أداة للتعبير فحسب، بل تمثل وسيلة لحماية الهوية وتأكيد الحقوق المشروعة، بما يضمن أن يظل هذا المكان جزءاً حيوياً من الوعي والذاكرة التاريخية الجماعية للكرد، ولا يتحول إلى مجرد اسم يفتقد دلالته التاريخية والسياسية والثقافية، ولا إلى توصيف غامض يمحو معاني الانتماء والهوية، ويخضعها للتبديد والإضعاف الرمزي والسياسي.

حين تُهزم العدالة أمام المصلحة:السياسة الواقعية والقضية الكردية في سوريا نموذجاً

شادي حاجي

تتناول هذه الدراسة مفهوم السياسة الواقعية في العلاقات الدولية، وتناقش مدى تغليب المصالح على القيم والأخلاق في سلوك الفاعلين الدوليين، متخذةً من القضية الكردية في سوريا نموذجاً تطبيقياً. وتُبرز الورقة التناقض بين عدالة القضية الكردية من جهة، والتخلي الإقليمي والدولي عنها من جهة أخرى، بما يكشف محدودية الخطاب الأخلاقي في النظام الدولي المعاصر. كما تسلط الضوء على جملة من الإخفاقات الذاتية البنيوية في الأداء السياسي الكردي، بوصفها عاملاً مكملاً لفهم تعثر هذه القضية.
أولاً: الإطار النظري – السياسة الواقعية في العلاقات الدولية
تُعدّ السياسة الواقعية أحد أبرز التيارات النظرية في العلاقات الدولية، وتنطلق من فرضية مركزية مفادها أن الدولة، بوصفها الفاعل الأساسي، تسعى إلى تعظيم مصالحها القومية، ولا سيما الأمن والبقاء والنفوذ، في بيئة دولية فوضوية تفتقر إلى سلطة أخلاقية عليا.
وفق هذا المنظور، لا تُعدّ القيم أو المبادئ أو حقوق الإنسان محددات حاكمة للسلوك السياسي، بل أدوات ظرفية يتم توظيفها عندما تنسجم مع المصلحة، والتخلي عنها عندما تتحول إلى عبء استراتيجياً. وعليه، تُختزل السياسة إلى حسابات القوة والكلفة والعائد، لا إلى ميزان العدالة أو الأخلاق.
ثانياً: القضية الكردية في سوريا – جذور تاريخية وعدالة مهملة
عانى الشعب الكردي في سوريا من إرث طويل من التهميش السياسي والثقافي، تجلّى في:
سياسات إنكار الهوية القومية،
حرمان شريحة واسعة من الجنسية لعقود،
تقييد اللغة والثقافة الكردية، الإقصاء من مؤسسات الدولة والتمثيل السياسي.
وتُصنَّف المطالب الكردية، ولا سيما ما يتعلق بالاعتراف الدستوري، واللامركزية السياسية، والحقوق الثقافية، ضمن إطار المطالب المشروعة وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تنطوي بالضرورة على نزعة انفصالية كما يُروَّج سياسياً، بل تندرج في سياق السعي إلى شراكة وطنية عادلة داخل الدولة.
ثالثاً: التوظيف الدولي للقضية الكردية – دعم وظيفي بلا التزام.
الولايات المتحدة الأمريكية
شكّل الكرد في سوريا حليفاً ميدانياً رئيسياً للولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم "داعش"، حيث قدّموا قوة برية فعّالة بأقل كلفة بشرية أمريكية. إلا أن هذا الدعم ظل تكتيكياً ومؤقتاً، ولم يُترجم إلى التزام سياسي طويل الأمد.
وعند تعارض الوجود الكردي مع المصالح الأمريكية الأوسع، ولا سيما العلاقة مع تركيا، جرى تقليص الدعم وترك الحليف الميداني في مواجهة مباشرة مع تهديدات إقليمية.
روسيا الاتحادية
انتهجت روسيا سياسة براغماتية تجاه الكرد، فتعاملت معهم كورقة ضغط في سياق التفاوض مع دمشق وأنقرة، دون تبنٍّ واضح لمطالبهم السياسية. وقد حافظت موسكو على أولوية وحدة الدولة السورية المركزية، ما حدّ من أي أفق حقيقي لمشروع سياسي كردي مستقل أو شبه مستقل.
تركيا
تنظر تركيا إلى أي كيان كردي في سوريا من منظور أمني صرف، معتبرةً إياه امتداداً لتهديد داخلي. وقد نجحت في تسويق هذا التصور دولياً، مستفيدة من مناخ السياسة الواقعية، حيث حظيت عملياتها العسكرية بتفهّم أو صمت دولي رغم ما رافقها من انتهاكات.
رابعاً: الأخلاق في الهامش – حدود الخطاب القيمي
تكشف التجربة الكردية في سوريا عن حقيقة مركزية في النظام الدولي المعاصر:
الأخلاق ليست عنصراً حاكماً في اتخاذ القرار السياسي، بل خطاباً مكملاً أو تجميلياً.
في هذا السياق:
لا يُكافأ الفاعل الذي يلتزم بالقيم إن لم يمتلك القوة،
ولا يُعاقَب من ينتهكها إذا كان ضرورياً في معادلات التوازن،
وتتحول القضايا العادلة إلى ملفات مؤجلة أو منسية.
خامساً: العوامل الذاتية – الإخفاقات البنيوية في الأداء السياسي الكردي
على الرغم من هيمنة السياسة الواقعية على السلوك الدولي، فإن اختزال تعثّر القضية الكردية في سوريا بالعوامل الخارجية وحدها يظل تفسيراً غير مكتمل. إذ تكشف التجربة العملية عن إخفاقات ذاتية بنيوية في الأداء السياسي الكردي أسهمت في إضعاف القدرة على تحويل عدالة القضية إلى نفوذ سياسي مؤثر.
ضعف الدور الإعلامي وغياب الاستثمار الاستراتيجي
عانى الإعلام الكردي من التشتت والارتهان للاصطفافات الحزبية وضعف التخطيط، رغم أن الإعلام يشكّل أحد أهم أدوات الصراع السياسي الحديثة.
ويصح هنا القول الشائع: "إذا كنت صاحب قضية وتدّعي تمثيل شعب وتملك مليون دولار، فعليك أن تنفق تسعمائة ألف منها على الإعلام"، لما له من دور حاسم في صناعة الرواية وبناء الشرعية والتأثير في الرأي العام الدولي.
إلا أن القضية الكردية افتقرت إلى خطاب إعلامي موحّد، متعدد اللغات، يخاطب العالم بلغة المصالح إلى جانب القيم.
قصور الأداء الدبلوماسي وضعف الكفاءة التمثيلية
اتسمت الدبلوماسية الكردية بمحدودية الاحتراف، حيث لم تكن معظم اللجان والمكاتب المعنية بالعلاقات الخارجية مؤهلة للقيام بهذا الدور المعقّد. وغلبت الاعتبارات الحزبية والولاءات الداخلية على معايير الكفاءة، ما أضعف القدرة على بناء تحالفات سياسية فعّالة ومستقرة.
تهميش الكفاءات وإقصاء المثقفين والأكاديميين
برزت مشكلة إبعاد أو ابتعاد أصحاب الخبرة والاختصاص من المثقفين والأكاديميين الكرد عن العمل السياسي، وعدم إفساح المجال أمامهم لتولي مواقع تتناسب مع قدراتهم، ما أسهم في إفقار الخطاب السياسي من محتواه المعرفي والاستراتيجي.
غياب منظومة العمل الاستشاري المؤسسي
افتقر الأداء السياسي الكردي إلى منظومة استشارية منهجية تضم خبراء في القانون الدولي، واللغات، والتاريخ، والإعلام، وسواها من الاختصاصات الضرورية، الأمر الذي انعكس في ضعف الصياغات السياسية وارتباك المواقف التفاوضية.
سادساً: الخلاصة والاستنتاجات
تُبرز القضية الكردية في سوريا التناقض البنيوي بين العدالة السياسية ومنطق المصالح في العلاقات الدولية. فهي قضية تمتلك مشروعية قانونية وأخلاقية، لكنها افتقرت إلى رعاية دولية مستقرة بسبب غياب توازن قوى داعم لها، وبسبب إخفاقات ذاتية في إدارتها سياسياً.
وتخلص الدراسة إلى أن:
السياسة الواقعية تظل الإطار الحاكم للسلوك الدولي،
العدالة وحدها لا تكفي لفرض الاعتراف،
القوة، وأدوات التأثير الناعمة، والإدارة السياسية الكفؤة، هي العوامل الحاسمة.
وعليه، فإن مستقبل القضايا العادلة في النظام الدولي، ومن ضمنها القضية الكردية في سوريا، يبقى مرهوناً بقدرتها على التحول من مجرد حقوق قومية مشروعة ومطالب عادلة وأخلاقية إلى أوراق ضغط سياسية فاعلة، تُدار بعقلية مؤسسية، وبأدوات العصر، وبلغة المصالح لا المظلومية وحدها.
وإلى مستقبل أفضل.

الركائز الأساسية الثلاث لاستقرار الكورد في سوريا

أحمد آلوجي

يشهد غرب كوردستان خاصة في الجزيرة وكوباني، تحولات مصيرية في ظل المفاوضات الجارية مع دمشق. يتطلب النجاح في هذه المفاوضات رؤية تتجاوز التسويات الأمنية المؤقتة إلى بناء نموذج متكامل يضمن الاستقرار الدائم. يجب أن ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أركان رئيسية: إدماج مقاتلي «بيشمركة روج» — وهم كورد سوريا المقيمون في إقليم كوردستان — في الأجهزة الأمنية المحلية، وعودة آلاف اللاجئين من كوردستان وأوروبا، وصياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد يُشرك الكرد كفاعل رئيسي في مستقبل سوريا. هذا النموذج المتكامل هو الضامن الحقيقي لبسط الأمن، وحماية المكاسب، ومواجهة التهديدات الأيديولوجية مثل ظاهرة «الأخونة» وغيرها من أشكال الإسلام السياسي المتطرف التي تستغل فراغ السلطة وتدهور الأوضاع المعيشية.

إن الدمج الأمني للمقاتلين في المؤسسات المحلية ليس فكرة جديدة، بل هو نهج أثبت نجاعة في العديد من التجارب الدولية بعد الصراعات. ففي كوسوفو، ساهم دمج مقاتلي جيش تحرير كوسوفو (KLA)) في المؤسسات الأمنية الجديدة بعد الاستقلال عام 2008 في استقرار البلاد وحماية مكاسبها السياسية. وفي رواندا، بعد الإبادة الجماعية المروعة عام 1994، كان دمج المقاتلين السابقين من جميع الأطراف في الجيش الوطني حجر الزاوية في عملية المصالحة الوطنية المعقدة وإعادة الإعمار. والأقرب إلى السياق السوري، تجربة إقليم كوردستان نفسه، حيث تم بعد عام 2003 دمج فصائل البيشمركة المختلفة في هياكل أمنية رسمية تابعة للإقليم، مما وفّر درجة ملحوظة من الاستقرار والأمن الداخلي.
في سوريا، يمكن أن يشكل مقاتلو «بيشمركة روج» — الذين يمتلكون خبرة قتالية وتنظيمية عالية — نواة مهنية لقوة أمنية محلية فاعلة. مثل هذه القوة، المنبثقة من المجتمع وذات الشرعية المحلية، ستكون الأقدر على حماية هذه المناطق من التهديدات المتجددة، سواء من الأعمال الإرهابية أو التدخلات الخارجية أو محاولات فرض الهيمنة الأيديولوجية. هذا الإدماج يجب أن يتم ضمن اتفاق واضح مع دمشق، يضمن لهم منح الصلاحيات الإدارية والأمنية اللازمة لإدارة الشأن المحلي، مما يحول دون ترك الشارع الكردي فريسة للجماعات المتطرفة.

لا يمكن فصل الاستقرار الأمني عن الاستقرار المجتمعي. لذا، فإن الركن الثاني لهذا النموذج يتمثل في تسهيل عودة آلاف اللاجئين الكرد السوريين المقيمين في إقليم كوردستان ودول أوروبا. تمثل هذه العودة إعادة بناء للنسيج الاجتماعي الممزق، وإحياءً للحياة الاقتصادية والتعليمية. يحمل العديد من هؤلاء اللاجئين مهارات وتعليماً وخبرات حياتية غنية، ستكون بمثابة رأس مال بشري ثمين في مرحلة إعادة الإعمار. عودتهم ستعيد التوازن الديموغرافي الذي قد يتعرض لتغييرات خطيرة، وتساهم في صياغة واقع جديد قائم على التنوع والإنتاجية بدلاً من الاعتماد على المساعدات. ولكن، عودتهم يجب أن تكون إلى بيئة آمنة ومستقرة، وهو ما يوفره الركن الأمني، وإلى إطار سياسي واضح يضمن حقوقهم، وهو ما يأتي من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد.

هذا العقد الاجتماعي الجديد يجب أن يكون نتاج مفاوضات جادة بين القوى السياسية الكردية الفاعلة على الأرض وبين الحكومة السورية. يجب أن ينتقل، فيما بعد، من منطق اللامركزية الإدارية المحدودة إلى شراكة سياسية حقيقية تضمن للكرد تمثيلاً مؤثرًا في مؤسسات الحكم المركزية والمحلية على حد سواء، وأن يكون لهم قرار فعال في المشاركات والمفاوضات المستقبلية مع دمشق. كما يجب أن ينص هذا العقد دستوريًا على الحقوق الثقافية واللغوية والتعليمية للشعب الكردي، ويوفر ضمانات ضد أي تهميش أو إقصاء في المستقبل. فقط من خلال مثل هذا الإطار القانوني والسياسي المرضي يمكن تحويل المنطقة من ساحة صراع محتملة إلى منطقة استقرار تساهم في بناء سوريا جديدة.

بطبيعة الحال، يواجه تطبيق هذا النموذج تحديات جسيمة، أبرزها تحفظات دمشق التاريخية على أي وجود أمني لا تتحكم به مباشرة، والانقسامات الداخلية بين الفصائل الكردية، والمخاوف الإقليمية من أن يُفهم هذا النموذج على أنه خطوة نحو الانفصال، خاصة تركيا. لذلك، يحتاج النجاح إلى ضمانات دولية وإقليمية، وآليات مراقبة متعددة الأطراف، وتنفيذ تدريجي يبدأ بالمناطق الأكثر استقرارًا، بالإضافة إلى إنشاء صندوق دولي لإعادة الإعمار وتسهيل عودة اللاجئين.

في الختام، إن إنهاء المفاوضات بشكل إيجابي هو البداية فقط. الطريق نحو السلام الدائم في المناطق الكردية السورية يمر عبر نموذج متكامل يجمع بين الإدماج الأمني المهني، وإعادة الإعمار المجتمعي من خلال عودة اللاجئين، والتسوية السياسية والاقتصادية العادلة عبر عقد اجتماعي جديد، وتوزيع عادل للثروات، وإزالة آثار الإجراءات الاستثنائية التعسفية السابقة ضد الشعب الكردي. هذا هو السبيل الأوحد لتحصين هذه المناطق ضد التطرف والفوضى، وتمكينها من أن تكون شريكًا فاعلًا في استقرار سوريا وبناء مستقبلها.

اختزال حقوق الكورد في كوردستان / سوريا : استمرار لسياسة الإنكار لا خطوة نحو الحلالكورد في سوريا

كريم ميراني

لا يمكن التعامل مع القضية الكردية في سوريا بجدية طالما يجري اختزال حقوق الكورد السوريين في السماح باستخدام اللغة الكردية أو الاحتفال بعيد نوروز. هذا الخطاب ليس بريئًا، بل هو امتداد مباشر لسياسات الإنكار والتهميش التي مورست لعقود، ولكن بصيغة أكثر نعومة وأقل فجاجة.

الكورد في سوريا ليسوا ملفًا ثقافيًا ولا حالة فولكلورية تُدار بالمناسبات، بل هم شعب أصيل جرى إنكار وجوده السياسي والقانوني عمدًا. وعندما تُختزل حقوقهم في مظاهر رمزية، فإن ذلك يعني عمليًا الالتفاف على جوهر القضية، وتفريغ أي حديث عن العدالة من مضمونه الحقيقي.

إن جوهر الصراع لا يدور حول حق الاحتفال أو التحدث باللغة الأم، بل حول الاعتراف الدستوري والسياسي بالكورد كشعب له حقوق جماعية واضحة. فالدولة التي ترفض هذا الاعتراف، مهما رفعت من شعارات الوحدة، إنما تبني وحدتها على الإقصاء، وهذه وحدة هشة لا يمكن أن تصمد.

كما أن تجاهل الحقوق السياسية للكورد، وحرمانهم من التمثيل الحقيقي والمشاركة في القرار، يكشف بوضوح أن المشكلة ليست خوفًا على سوريا، بل خوفًا من تقاسم السلطة. فلا ديمقراطية دون شراكة، ولا شراكة مع استمرار عقلية الهيمنة القومية الواحدة.

أما الحديث الانتقائي عن الحقوق الثقافية دون معالجة جذور الظلم، فهو محاولة لإعادة إنتاج الأزمة. فاللغة بلا سلطة تحميها تبقى مجرد ديكور، والثقافة بلا اعتراف سياسي تبقى رهينة المزاج الأمني. وتجربة العقود الماضية دليل صارخ على ذلك.

ولا يمكن القفز فوق الجرائم السياسية التي مورست بحق الكورد، من الإحصاء الاستثنائي إلى سياسات التعريب الممنهج، إلى التهميش الاقتصادي المتعمد. إن أي حل يتجاوز هذه الوقائع أو يطالب الكورد "بطيّ الصفحة" دون محاسبة وجبر ضرر، ليس حلًا بل إملاء.

إن تصوير المطالبة بالحقوق القومية على أنها مشروع انفصالي هو كذبة سياسية قديمة تُستخدم لتبرير القمع. فالمطالب الكردية في جوهرها هي مطالب بدولة ديمقراطية تعددية، بينما المشروع الحقيقي الذي يهدد سوريا هو مشروع الإنكار والاستبداد.

إن مستقبل سوريا لن يُبنى عبر تجاهل أحد مكوناتها الأساسية، ولن يُحمى عبر تقليص حقوقهم إلى أغانٍ وأعياد. فإما دولة تعترف بجميع شعوبها على قدم المساواة، أو استمرار في إعادة إنتاج الصراع بأشكال جديدة.

القضية الكردية في سوريا ليست قابلة للتأجيل ولا للتجميل، بل هي امتحان حقيقي لصدق أي مشروع وطني يدّعي الديمقراطية

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (769) 01-02-2026 م - 2725 ك

لحظة القرار الكوردي: بين فكر التخاذل ومتطلبات المرحلة التاريخية

صديق شرنخي

تمرّ القضية الكوردية اليوم بواحدة من أخطر وأدق مراحلها منذ عقود، مرحلة تتقاطع فيها التحولات الإقليمية والدولية مع هشاشة الداخل الكوردي، وعمق الانقسام الفكري والسياسي داخل المنظومات التي ادّعت يومًا تمثيل تطلعات هذا الشعب.

لا يمكن تجاهل التصريحات الأخيرة لعبد الله أوجلان من إيمرالي، ولا سيما مواقفه العدائية المعلنة تجاه إسرائيل، ورفضه أي تواصل كوردي معها، في محاولة واضحة لإرضاء تركيا، ولو كان الثمن تكريس فكر التخاذل والهزيمة داخل الوعي الكوردي.

إن خطورة هذه التصريحات لا تكمن فقط في مضمونها السياسي، بل في الفلسفة التي تقف خلفها: فلسفة الانكفاء، والخضوع لمعادلات القوة الإقليمية، والتخلّي الطوعي عن أي هامش للمناورة أو بناء العلاقات وفق مصلحة الشعب الكوردي. فمن غير المنطقي، ولا المقبول سياسيًا، أن يُطالَب شعبٌ بلا دولة، ومحاصر من أربع دول قومية، بأن يقيّد نفسه أيديولوجيًا، وأن يُحرَم عليه نسج علاقات مع أي طرف دولي أو إقليمي قد يشكّل نافذة دعم أو توازن، فقط لإرضاء دولة تعتبر الوجود الكوردي أصلًا تهديدًا وجوديًا لها.

لقد أثبت التاريخ القريب والبعيد أن تركيا لم تكن يومًا شريكًا محتملاً للكورد، لا في سوريا ولا في غيرها، وأن كل محاولات استرضائها لم تنتج سوى مزيد من القمع والعدوان والاحتلال. من عفرين إلى سري كانيه وكري سبي، كانت النتيجة واحدة: تهجير، تغيير ديمغرافي، وإبادة سياسية وثقافية. فكيف يمكن، بعد كل ذلك، تبرير خطاب سياسي يجرّم أي تفكير كوردي مستقل في بناء علاقات خارج الإطار التركي؟

الأخطر من ذلك، أن هذا الخطاب لا يُنتَج في فراغ، بل يُترجَم عمليًا عبر شخصيات ومؤسسات داخل منظومة الأمر الواقع في روج آفا، تحوّلت مع الوقت إلى أدوات ضبط سياسي وأمني، لا إلى مؤسسات تحرّر وطني. إن استمرار شخصيات مثل صالح مسلم، وآلدار خليل، وغريب حسو وغيرهم في التحكم بالمشهد السياسي، رغم فشلهم الذريع وتورّطهم في الإقصاء والفساد وتخريب العلاقات الكوردية–الكوردية، لم يعد خطأً عابرًا، بل بات عبئًا استراتيجيًا على أي مشروع كوردي في سوريا.

هنا تبرز مسؤولية القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، الجنرال مظلوم عبدي، بوصفه الشخصية الأكثر قدرة اليوم على اتخاذ قرار تاريخي يعيد تصويب البوصلة. فالمطلوب لم يعد إدارة توازنات يومية أو تأجيل الأزمات، بل فتح ملف المحاسبة السياسية والأخلاقية داخل البيت الكوردي نفسه. فالشعوب لا تُهزم فقط بقوة أعدائها، بل أيضًا بصمت قادتها عن الفساد، وبسماحهم بتحوّل الفكر الانهزامي إلى عقيدة رسمية.

قد يطرح البعض السؤال التقليدي: هل هذا هو الوقت المناسب للمحاسبة؟ والجواب بوضوح: نعم. لأن لحظات التحوّل الكبرى لا تنتظر الظروف المثالية، بل تُصنع بالقرارات الجريئة. إن تأجيل المحاسبة بحجة "المرحلة الحساسة" كان دائمًا الوصفة الجاهزة لإعادة إنتاج الفشل. لقد أُعطيت لهذه المنظومة سنوات طويلة لمراجعة خطابها، وللاعتذار من الشعب، ومن ذوي الشهداء، ومن القوى الكوردية التي تم تهميشها وإقصاؤها، لكنها لم تفعل، بل انتظرت فرصة أخرى للمساومة على حساب القضية.

إن الفكر الذي يروّج للعداء الأيديولوجي مع إسرائيل – ليس دفاعًا عن فلسطين بقدر ما هو استرضاء لأنقرة – لا يخدم القضية الكوردية. فالدول والحركات التحررية لا تبني سياساتها على الشعارات، بل على المصالح، وعلى قراءة دقيقة لموازين القوى. وكل تجارب التحرر في العالم تؤكد أن من يعزل نفسه طوعًا، يُساق في النهاية إلى الهزيمة.

اليوم، تتطلع عيون الكورد من آمد ووان وشرنخ، إلى الجزيرة وكوباني وقامشلو، ومن دهوك وأربيل والسليمانية إلى مهاباد، ومن كورد السوفييت السابق إلى كورد الشتات، إلى روج آفا بوصفها الحلقة الأضعف والأكثر حساسية في الجغرافيا الكوردية، لكنها في الوقت ذاته قد تكون الشرارة الأولى لتغيير أوسع، إن أُحسن القرار.

إن المطلوب اليوم ليس انقلابًا، بل تصحيح مسار، وليس تصفية حسابات، بل محاسبة سياسية شفافة، وليس الارتهان لمحاور، بل تحرير القرار الكوردي من عقدة الخوف من تركيا، ومن إرث أيديولوجي أثبت فشله. عندها فقط، يمكن للكورد أن يدخلوا المرحلة القادمة وهم أكثر ثقة بأنفسهم، وأكثر انسجامًا مع منطق التاريخ، لا ضحايا له.

سطحية الخطاب والمسؤولية التاريخية

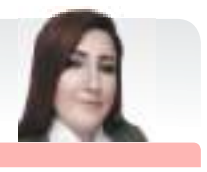

نجاح هيفو

قبل الخوض في حساسية الموضوع وما يفرضه من تدقيق وهدوء، أجد من الضروري استحضار موقف شخصي يعود إلى أكثر من خمسة أعوام، حين شاركتُ مع مجموعة من الأصدقاء في فعالية دولية أُقيمت في العاصمة الليبية طرابلس، تناولت أحد أكثر الملفات تعقيدًا وحساسية في منطقتنا والعالم: الهجرة غير الشرعية.

شاركتُ آنذاك بمحاضرة إلى جانب نخبة من الخبراء الدوليين، في سياق نقاش علمي وإنساني حاول مقاربة الظاهرة من زوايا متعددة، بعيدًا عن التبسيط أو الاستثمار السياسي الرخيص. وبعد نشر مقتطفات من تلك المحاضرة، وكما هي العادة في العمل العام، انتظرنا الملاحظات والنقاشات، بوصفها جزءًا طبيعيًا من أي فعلٍ يتقاطع مع الشأن العام.

من بين أبرز ما طُرح حينها، تأويلات ربطت مشاركتي باسم السيد رامي عبد الرحمن، الذي كان قد وجّه لي الدعوة للمشاركة في تلك الفعالية.

وقد تعاملتُ مع تلك التأويلات، كما أفعل دائمًا، من منطلق الاحترام الإنساني أولًا، وهو مبدأ لا أساوم عليه في تعاملي مع الآخرين، بغضّ النظر عن صفاتهم أو مواقفهم، بل حتى في أشد حالات الخصومة. فالاحترام، في نظري، ليس موجهًا للأشخاص بقدر ما هو انعكاس لاحترام الذات.

إن الانخراط في الشأن العام يفرض على صاحبه درجة عالية من الاتزان، والقدرة على التعامل مع السياقات المتغيرة بوعي وراحة نفسية، دون الوقوع في فخ الاستفزاز أو ردود الفعل الانفعالية. وهذه خصوصية لا يمتلكها إلا من أدرك مبكرًا أن طريق العمل العام محفوف بالتأويلات وسوء الفهم، بقدر ما هو مليء بالمسؤوليات.

المفارقة المؤلمة، وربما المقلقة، تكمن في أن الاسم ذاته الذي كان يُستَخدم سابقًا في سياق الاتهام والتشكيك، بات اليوم يُتداول بحماسة ودعم من الجهات نفسها التي كانت تُصدر تلك الاتهامات. هنا لا نتحدث عن الأشخاص بقدر ما نتحدث عن ازدواجية الخطاب، وعن هشاشة المعايير التي تحكم بعض المواقف العامة.

وللتوضيح، وحتى هذه اللحظة، لم ألتقِ بالسيد رامي عبد الرحمن في حياتي، ولم أتواصل معه مباشرة، ولا أملك معرفة شخصية بطبيعة عمله أو مساراته. ومع ذلك، كانت القراءات السطحية كفيلة بإثارة سيل من التساؤلات التي لا تستند إلى وقائع، بل إلى افتراضات وانفعالات.

وهنا نصل إلى جوهر الإشكالية: سطحية الخطاب العام. متى نتخلى عن هذا النمط من التفكير الذي يُبنى على البساطة المخلّة، والانفعال، وأحيانًا على ما يمكن وصفه بالهمجية الفكرية؟ متى ننتقل من منطق التصنيف السريع إلى فضاء التحليل والاستنباط؟

قد لا نكون قادرين على تغيير الواقع القائم بشكل جذري، لكننا بلا شك قادرون على الارتقاء بأدوات قراءته. فكل من يختار دخول المجال العام يدرك مسبقًا صعوبة الطريق، ويعي حجم النقد الذي سيواجهه، لكنه في الوقت ذاته يحمل من الإرادة والوعي ما يجعله يتعامل مع هذا النقد كجزء من جوهر العمل الجاد، لا كحملة شخصية.

إن الفارق شاسع بين النقد المسؤول، الذي يُسهم في تصويب المسار، وبين السطحية الخطابية التي لا تنتج سوى مزيد من الاستقطاب والضجيج. وفي لحظات التحول الكبرى، وحين تتشابك الأحداث وتتسارع الوقائع، تصبح حساسية التوقيت عاملًا حاسمًا، يستدعي بالضرورة حساسية في الموقف، لا تقل عنه أهمية.

التاريخ لا يُحاسب فقط على الأفعال، بل أيضًا على نوعية الخطاب الذي رافقها. ومسؤوليتنا اليوم، كفاعلين أو متابعين، أن نختار موقعنا بوعي: إما أن نكون جزءًا من الضجيج، أو جزءًا من المعنى.

العيش تحت حكم الديكتاتور... أو فيدرالية ليست كاملة التحقق

هيثم مراد

لم تكن فيدرالية إقليم كوردستان بعد عام 2003 نزوة سياسية، ولا مشروعًا مؤقتًا فرضته الظروف، بل استحقاقًا دستوريًا ونتيجة نضال تاريخي طويل.

ومع ذلك، ما زالت تُعامَل حتى اليوم كأنها خطأ يجب تصحيحه، لا حقًا يجب حمايته.

في بغداد، لا تزال الحكومات المتعاقبة تتهرب من مسؤولياتها الدستورية، خصوصًا فيما يتعلق بتطبيق المادة 140 وحسم مصير المناطق الكوردستانية التي يُصرّ على تسميتها "المناطق المتنازع عليها".

هذا التهرب لم يكن تقنيًا ولا إداريًا، بل خيارًا سياسيًا مقصودًا لإبقاء هذه المناطق معلّقة كورقة ضغط دائمة.

وينسحب هذا المنطق نفسه على سياسة التأخير المتكرر والمقصود لرواتب موظفي إقليم كوردستان، التي استُخدمت مرارًا كأداة ضغط على حكومة الإقليم، وبشكل خاص على الحزب الديمقراطي الكوردستاني، في محاولة لإضعافه سياسيًا لا لمحاسبة الإقليم دستوريًا.

اعترفت بغداد بالفيدرالية على الورق، لكنها فرّغتها من مضمونها في الممارسة اليومية: مماطلة في الالتزامات، تعطيل للحقوق، وعقلية مركزية قديمة تتمنى عودة الدولة القوية الواحدة، حتى لو أعادت إنتاج الديكتاتورية بأشكال جديدة.

هذا الإنكار المستمر أجبر فيدرالية كوردستان على العيش في حالة دفاع دائم عن وجودها، بدل أن تتطور كنموذج حكم حقيقي داخل عراق اتحادي.

لكن تحميل بغداد وحدها المسؤولية ليس شجاعة سياسية، بل هروب من الحقيقة.

في داخل كوردستان نفسها، تُجرى انتخابات، ويحصل الحزب الديمقراطي الكوردستاني على أغلبية الأصوات، لكن هذه الأغلبية تُعطَّل سياسيًا بسبب تعطيل مقصود من قبل الاتحاد الوطني الكوردستاني لإعلان حكومة الإقليم، واستمرار واقع السيطرة الحزبية على جزء من الأرض والإدارة.

هذا التعطيل لا يمكن تبريره باسم الشراكة ولا تقديمه كتنوع سياسي صحي، لأنه يُفرغ العملية الانتخابية من معناها، ويحوّل الإقليم إلى كيان منقسم القرار، تحكمه موازين قوى حزبية–جغرافية لا علاقة لها بإرادة الناخبين.

الديمقراطية لا تعني تقاسم النفوذ بالقوة، ولا تعطيل نتائج الانتخابات، بل تعني شراكة مؤسساتية حقيقية ضمن سلطة موحّدة تحترم الشرعية الانتخابية وتنهي منطق المناطق الحزبية المغلقة.

المواطن الكوردي اليوم لا يعنيه الجدل الدستوري ولا الحسابات الحزبية، بل يطرح سؤالًا بسيطًا ومؤلمًا:

ما الفرق بين حكم مركزي يتهرب من حقوقه، وحكم كوردستاني داخلي عاجز عن توحيد قراره؟

المشكلة ليست في الفيدرالية كنظام، بل في كسرها من الأعلى في بغداد، وشلّها من الداخل في كوردستان.

ومن دون التزام عراقي صريح بتطبيق الدستور، والمادة 140، والتوقف عن استخدام لقمة عيش الناس كورقة ضغط، ومن دون حسم داخلي ينهي تعطيل الأغلبية المنتخبة ويحوّل التعدد السياسي إلى شراكة مؤسساتية حقيقية، ستبقى كوردستان عالقة بين خيارين قاسيين:

ديكتاتورية واضحة، أو فيدرالية غير منجزة تماماً تستهلك نفسها ببطء.

وهنا لا يعود السؤال سياسيًا فقط، بل أخلاقيًا أيضًا:

إلى متى ندافع عن تجربة نرفض تصحيح أخطائها؟

كرد غرب كوردستان بين السياسة والعاطفة

علي عثمان

سؤال يطرح نفسه مراراً وتكراراً: هل التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى؟ وأين يكمن السر؟ وما سبب استمرارية هذه المآسي والمعاناة وتكرارها منذ مئات السنين؟ أم السر والعلة في عدم تفهم الكرد للسياسة وتحليهم بها على الرغم من كثرة المآسي وتكرارها أم العلة في خلط السياسة والعاطفة وهيمنة العاطفة والشعور على العقل والسياسة حتى أنه لم يعد يدرك حقيقة وماهية السياسة.

منذ القديم السياسة لها الغلبة حتى على الشجاعة، فكم من ضعيف غلب القوي والشجاع بفضل السياسة التي تحلى بها هذا الضعيف ناهيك عن الوحدة والتكاتف، فالوحدة والتكاتف رديف وركيزة السياسة الأولى وضمان النجاح وتحقيق النصر، ومن البديهي وخلال تجربة العاطفة وغلبتها على العقل والسياسة غالبا الهزيمة نصيبها إلى جانب ذلك التفرد والأنانية في القرار والتسلط وعدم قبول الراي الآخر وتاريخ ومآسي الكرد شاهدة على ذلك وما تفكك الإمارات الكردية المتعددة في العهد العثماني في القرن السادس عشر والسابع عشر إلا انعكاس لذلك وان دل هذا على شيء فإنما يدل على جهل الكرد بالسياسة وخلطها بالعاطفة والشعور مع الهيمنة ونتيجة ذلك حلت الكوارث على الكرد والمآسي المتكررة، ومن نفس الجهة وبنفس الطريقة وما هذه الإخفاقات المتكررة إلا انعكاس عدم ادراك مفهوم السياسة وكيفية استغلالها لصالح العام والقضية وتحقيق النصر والاحتفاظ بالكرامة من انتفاضة هكاريا ضد السلطنة العثمانية إلى ثورة وانتفاضة الشيخ سعيد بيران والشيخ محمود الحفيد والشيخ عبد السلام البارزاني.

بالرجوع إلى تاريخنا الكردي وثوراتنا وانتفاضاتنا تتكشف لنا حقيقة ذلك ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعدها تم استغلالنا من قبل الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا والسلطنة العثمانية والدولة الصفوية على الرغم من إخلاصنا وتمسكنا بالمبادئ والقيم الإنسانية والحفاظ على العهد والميثاق إلا أن من نتعاون معه سرعان ما يخون هذا العهد والميثاق وما اتفاقية ومعاهدة سيفر سنة 1920م التي كانت من بنودها ضمان حقوق الكرد وحتى درجة الاستقلال ودخول عصبة الأمم المتحدة ولكن سرعان ماخان العهد والميثاق الدولة البريطانية وبالتعاون مع السلطنة العثمانية حتى تم استبدالها بمعاهدة لوزان التي حتى الذكر لم يذكر اسم الكرد ولا حتى عرض اي حق من حقوقهم.

كرد روج آفا كوردستان خاصة والكورد عامة في كل بقعة من بقاع العالم وأجزاء كوردستان الأربعة التي اصطنعتها الدول المتصارعة حسب مصالحها منذ الحرب العالمية الأولى وما نتجت عنها من اتفاقيات مثل اتفاقية سايكس بيكو وكان الكرد عامة ضحية تلك الاتفاقية ومثل معاهدة لوزان فبعدما كانت كوردستان ساحة صراع عنيف بين الإمبراطورية العثمانية والصفوية وكل منهما بحكم مصلحتها كانت تحاول جذب الكرد إلى جانبها وخير شاهد على ذلك الإمارات الكردية المتعددة التي تكونت في القرن السادس عشر والسابع عشر في العهد العثماني امارة شرق الاناضول وشمال العراق والجزيرة الفراتية هذه الإمارات التي تمتعت بحكم ذاتي شبه مستقل ووراثي عقب معركة جالديران مثل امارة سوران التي ضمت موصل وكركوك واربيل وامارة بوتان في جزيرة بوتان وامارة بابان في السليمانية وامارة بدليس وغيرها ومنذ ذاك الوقت وإلى الآن نحن الكرد وقود الحرب بين الدول المتصارعة و السؤال الذي يتردد في ذاكرتي مامدى تفهمنا الكرد وتحلينا بالسياسة؟

وما مدى تحكم العاطفة والمشاعر علينا حتى تكون إلى درجة تتغلب العاطفة على العقل والسياسة فتكون الكارثة والطامة اتكبرى فنكون خسرنا الاثنين معا السياسة والعاطفة ناهيك عن دفع أثمان باهظة من تضحيات جمة ومئات الآلاف من الشهداء منذ مئات السنين أيام كاوا الحداد ومرورا بشيخ سعيد بيران والشيخ محمود الحفيد والشيخ عبد السلام البرزاني والشيخ أحمد إلى الملحمة والأسطورة الخالد ملا مصطفى البارزاني.

الكرد والحكومة السورية، تجاوز التحديات وبناء سوريا المستقبل

عزالدين ملا

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها المشهد السوري، تبرز ملامح واضحة على مسار العلاقات بين الحكومة السورية والكرد، حيث تتغير المعادلات وتتكشف عن بوادر جديدة تلوح في الأفق، تؤشر إلى ميل متزايد نحو التصالح والتفاهم وتؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الوطني والشراكة الحقيقية بين جميع مكونات الشعب السوري. بعد سنوات من التوتر والصراع، بدأت تظهر على الساحة السياسية والإعلامية إشارات واضحة على أن عقلية الحوار والتفاهم والاستيعاب تتجه نحو تلمس الطريق لإعادة بناء الثقة بين الطرفين في إطار ما يُعبر عن رغبة مشتركة لتجاوز الماضي، والتأسيس لمستقبل أكثر استقرارا ووحدة.
وقد زادت هذه الملامح وضوحاً مع صدور المرسوم 13، الذي جاء ليعكس توجهاً جاداً نحو تصحيح المسار وإيجاد أرضية صلبة للسلام والتفاهم، رغم أن هناك قوى وأطرافا لا تزال تسعى إلى عرقلة هذا المسار.

لكن، وفي ظل ما تتسم به المرحلة من تحديات، تبرز مواقف القيادة السورية بشكل واضح، حيث تؤكد أن الدولة لا تنوي مطلقا مهاجمة المناطق الكردية أو الشعب الكردي، بل تؤمن إيمانا راسخا بأن الكرد هم جزء أصيل من النسيج السوري وأنهم شركاء في بناء سوريا الجديدة، وأن الوحدة الوطنية لا تكتمل إلا بتعزيز حقوق الجميع والعمل على إلغاء كل مظاهر التهميش والإقصاء.
في هذا السياق، تظهر نوايا الحكومة السورية بشكل جلي، من خلال تصريحات الجيش السوري الذي يؤكد على عدم نيته اقتحام القرى والمناطق ذات الأكثرية الكردية، مع الالتزام بمبادئ احترام السيادة والوحدة الوطنية والعمل على بناء بيئة من الثقة، تعتمد على الحوار المفتوح، وتوفير ضمانات واضحة بعدم التعرض أو الإضرار بالمناطق الكردية، مع التركيز على أن استقرار المنطقة هو مصلحة وطنية عليا، وأن أمن وسلامة جميع أجزاء الوطن هو هدف لا يخص طرفا بعينه، بل هو مسؤولية مشتركة بين جميع مكونات الشعب السوري.

في هذا المسار، برز الحديث عن قوات بيشمركة روج، التي تشكلت من خيرة شباب الكرد الذين انشقوا عن جيش النظام ووقفوا مع الشعب والثورة، ولجؤوا إلى إقليم كوردستان العراق، حيث تلقوا تدريبات على يد خبراء دوليين وتلقوا دعما لوجستيا وإداريا، بهدف أن يكونوا قوة منضبطة وذات مصداقية عالية، قادرة على حماية المناطق التي ينتمون إليها، والعمل على استقرارها. ويبلغ عدد هؤلاء المقاتلين أكثر من ثمانية آلاف ولم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين، مما يعزز من شرعيتهم ويجعل منهم أداة فعالة لتحقيق الاستقرار وفرض الأمن ودمجهم في مؤسسات الجيش الوطني السوري، بحيث يكونوا قوة أمن داخلي محترفة، تساعد على منع أي أعمال عنف أو فتنة وتعمل على تعزيز الشعور بالمواطنة والولاء للوطن.

وفي إطار هذا الطرح، تأتي المبادرة الرامية إلى دمج قوات بيشمركة روج في الجيش السوري وتوظيفها كقوة أمن داخلي في المناطق الكردية تحديدا بهدف تحقيق الاستقرار وطمأنة السكان وتعزيز الثقة بين مكونات المجتمع، بحيث يشعر الكرد أن الحكومة جادة في توفير حماية حقيقية لهم وأنها تسعى إلى إشراكهم في إدارة شؤونهم، ضمن إطار الدولة السورية الموحدة. كما أن العمل على ضمهم رسميا إلى وزارتي الدفاع والداخلية يرسخ مبدأ أن سوريا ليست دولة للأقليات، وإنما وطن للجميع وأن الكرد جزء لا يتجزأ من نسيجها الوطني وأن استقرار المناطق الكردية هو أحد ركائز بناء سوريا المستقبل، التي تسعى لأن تكون نموذجًا للوحدة والتعايش.

وفي الوقت ذاته، يبرز تأثير القوى التي تسعى إلى تعطيل هذا المسار عبر إثارة الفتن أو عبر تحريض بعض الأطراف على عدم التعامل بجدية مع الجهود الرامية إلى المصالحة، وهو ما يتطلب من الجميع أن يقفوا بحزم أمام هذه التحركات وأن يعملوا على إبعاد كل ما يهدد استقرار السوري وأن يظلوا ملتزمين بالحوار، والعمل على فتح نوافذ للثقة، بعيدا عن لغة التصعيد والمظاهر المسلحة التي لا تزيد المشهد إلا تعقيدا، وتؤدي إلى مزيد من الخسائر على الأرض وتضعف فرص الحلول السياسية الحقيقية.

إن استمرار مظاهر العسكرة والتوجه نحو التصعيد لن يحقق إلا مزيدا من الانقسام ويبدد جهود البناء ويهدد السلم الأهلي ويؤخر عملية إعادة الإعمار، ويعمق حالة التوتر والصراع. لذلك، فإن الحل يكمن في الانخراط الحقيقي في مسار البناء والاندماج، الذي يهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وإشراك جميع المكونات في رسم مستقبل سوريا وإعادة بناء مؤسساتها وتوحيد جهودها بعيدا عن الخلافات والصراعات.
إن منطق العقل والمنطق الوطني يقول إن التعاون والتفاهم هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام وإن السلام هو الطريق الوحيد لبناء دولة قوية وحديثة ومتقدمة.

لذا، تتطلب المرحلة الحالية من سوريا أن تتجاوز لغة التصعيد وأن تركز على بناء الثقة وتفعيل الحوار وإيجاد حلول عملية ومستدامة، تضمن حقوق الجميع وتحقق مصالح الوطن العليا. فالمصلحة الوطنية تقتضي أن نستثمر في فرصة السلام وأن نؤسس لعهد جديد من التعاون، يضمن حماية الحقوق ويعزز من مكانة سوريا كدولة موحدة وقوية ومتحدة على أساس من المواطنة والعدالة.

إن مستقبل سوريا يتوقف على مدى قدرة كافة الأطراف على تحمل مسؤولياتها، وعلى مدى تغليب المصلحة الوطنية على كل مصالح ضيقة، وعلى مدى إيمان الجميع بأن الوحدة الوطنية هي السبيل الأمثل لإنقاذ البلاد واستعادة مكانتها وتحقيق طموحات شعبها في الحرية والتنمية والازدهار. فخيارات السلام والاندماج ليست مجرد خيارات سياسية بل هي خيارات النجاح والنجاة التي ستحدد مستقبل سوريا وتضمن لها مكانة مرموقة بين الدول وتعيد رسم خارطة طريقها نحو مستقبل أكثر إشراقا وأملا.

الانتكاسة ليست النهاية

إبراهيم صبري

ليست كل الهزائم وليدة المعركة ولا كل الانتصارات تُقاس بعدد الجبهات التي تُكسب أو الأرض التي تُسيطر عليها. في التجربة الكردية الحديثة أثبت الميدان مرارًا أن المقاتل الكردي قادر على الصمود والانتصار وأن القوة العسكرية لم تكن يومًا نقطة ضعف في المسار الكردي. لكن ما يتكسر اليوم ليس السلاح بل الرؤية السياسية وما يُهزم ليس المقاتل بل المشروع الذي قاده. نحن أمام انتكاسة لا علاقة لها بالقوة العسكرية بل بتصدّع داخلي في القيادة وبانكشاف لعبة المصالح الدولية التي لا تعترف إلا بالأقوى سياسيًا لا بالأصدق قضية.
الهزيمة التي نعيشها اليوم ليست لحظة عابرة بل حصيلة تراكم أخطاء سياسية ذاتية وموضوعية دفعت بالكرد إلى حافة مشروع فقد بوصلته. وفي خضم هذا المشهد يأتي اتفاق وقف إطلاق النار بين أحمد الشرع وقسد لا كخطوة سلام تاريخية بل كمحطة جديدة تكشف عمق الأزمة مشروع يرفع شعارات تحررية يوقّع هدنة مع مشروع سلطوي في لحظة كان يفترض أن تكون لحظة مراجعة لا مساومة.
لم يهزم الكرد في الميدان بل أثبتوا في أكثر من محطة قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وعن جغرافيتهم. معارك سد الموصل وغيرها من المواجهات المصيرية كشفت قدرة البيشمركة على الحسم حين تتوفر الإرادة. هذه الوقائع تؤكد أن الخلل لم يكن يومًا عسكريًا بل سياسيًا بامتياز. ما خسرناه لم يكن جبهة قتال بل معركة قرار وهذا أخطر أنواع الهزائم.
الانتكاسة التي أعقبت استفتاء إقليم كوردستان لم تكن صدفة. الحلفاء الذين صفقوا في العلن تخلوا في السر. القوى الدولية التي ادعت دعم حق تقرير المصير تركت الكرد وحدهم أمام حصار إقليمي ودولي خانق. المشهد تكرر مع قسد وبشكل آخر حين تغيرت موازين المصالح فُتح الطريق أمام نظام الجولاني للتمدد والسيطرة.

اتفاق وقف إطلاق النار بين أحمد الشرع وقسد يأتي في هذا السياق. ليس انتصارًا ولا تسوية عادلة بل نتيجة ضغط دولي وميزان قوى مختل. ذاتيًا أخطأت قسد في تعاملها مع الحاضنة الكردية. بدل بناء شراكة وطنية كردية جامعة، جرى تهميش القوى السياسية الأخرى عبر القمع والتخوين والمنع. أُغلقت الساحة السياسية ومُنعت الحياة الحزبية الطبيعية وربط مصير الكرد بمصير عبد الله أوجلان. المفارقة أن أوجلان نفسه في مراجعاته الفكرية رفض المركزية الحزبية ودعا إلى ديمقراطية قاعدية يكون فيها القرار من المجتمع لا من التنظيم، لكن الواقع السوري قلب الفكرة رأسًا على عقب. الكومينات تحولت إلى واجهات شكلية والقرار يُصاغ في غرف مغلقة بيد كادرات لا تخضع للمساءلة وهكذا نشأت سلطة حزبية مقنّعة أعادت إنتاج النموذج السلطوي الذي ادّعت الثورة تجاوزه.
قسد اليوم ليست مؤسسة وطنية حديثة بل شبكة ولاءات حزبية لا تراتبية مهنية ولا معايير كفاءة الضابط ليس ضابطًا لأنه مؤهل بل لأنه موالٍ. العربي والكردي سواء في هذا الخلل كلاهما مطالب بولاء أيديولوجي أعمى حتى لو لم يفهم الفلسفة التي يُطلب منه الدفاع عنها. هذا ليس مشروع دولة مجتمعية بل تنظيم مغلق يدير مجتمعًا كاملًا.
أحداث شيخ مقصود لم تكن حادثة عابرة بل لحظة كاشفة. حي يُدار باسم الديمقراطية فإذا به يُدار بعقلية أمنية صرفة، احتجاجات، تُقمع قرارات تُفرض من فوق خطاب تخوين وسلاح في مواجهة الشارع بدل الحوار معه. أين المجتمع؟ أين الكومين؟ أين الفلسفة التي تزعم أن السلطة تعود إلى الناس؟

فكرة الرئاسة المشتركة التي قُدّمت كنموذج تحرري تحولت إلى واجهة شكلية، منصبان بلا صلاحيات والقرار بيد الكادر. والقيادة على أرض الواقع هنا لا تحكم بل تستعمل وتُصدَّر إعلاميًا كنموذج تحرر بينما تُفرغ عمليًا من أي سلطة. تُهان باسم تحريرها وتُختزل في صورة دعائية بدل أن تكون فاعلة سياسية مستقلة. وهذه خيانة مباشرة لجوهر الفلسفة الأوجلانية.

فكرة الأمة الديمقراطية في هذا السياق التاريخي والجغرافي لم تعد مشروع تحرر بل صيغة لإجهاض الثورة. التعايش مع أنظمة استبدادية وبنى اجتماعية مغلقة وحركات إسلام سياسي لا تؤمن أصلًا بالديمقراطية لا ينتج تحولًا بل يبتلع أي مشروع تغييري. الأمة الديمقراطية تفترض مجتمعات قادرة على التعاقد السياسي الحر وقبول التعدد وممارسة النقد والمساءلة لكنها تُطرح اليوم في بيئة تحكمها دكتاتوريات إسلاموية راديكالية وعقليات أبوية وقوى دينية ترى الديمقراطية كفرًا وفي هذا السياق تتحول الأمة الديمقراطية إلى غطاء للتعايش مع الاستبداد لا لمواجهته ومبرر لإيقاف الصراع بدل حسمه لصالح الحرية.
اتفاق الشرع وقسد ليس حلًا بل نتيجة طبيعية لمسار خاطئ هدنة تُفرض من فوق بلا مساءلة شعبية ولا نقاش مجتمعي ولا رؤية استراتيجية اتفاق بين سلطتين لا بين مشروعين تحرريين هنا يتحول الدم إلى ورقة تفاوض وتُختزل تضحيات المقاتلين في صفقة سياسية باردة. هذا الاتفاق يكشف حقيقة المشروع سلطة تبحث عن البقاء لا عن التحرر عن إدارة الواقع لا تغييره.
أما المثقفون المحسوبون على المشروع فقد انحدر دورهم من النقد إلى التهليل بدل مساءلة السلطة أصبحوا أبواقًا لها تخوين لكل مختلف وتعبئة غوغائية وضجيج بلا مضمون المثقف لم يعد ضميرًا نقديًا بل موظف دعاية وهذه علامة موت أي مشروع فكري.

الخلاصة أن ما ينهار اليوم هي النسخة الأساسية والمشروع لم يُهزم في خصومه بل اغتيل في أتباعه. حين تتحول الفلسفة إلى شعارات والنقد إلى خيانة والمجتمع إلى جمهور يكون السقوط حتميًا. الانتكاسة ليست النهاية الكرد أقوياء بتاريخهم وهويتهم وثقافتهم، لكن القوة وحدها لا تكفي المطلوب مراجعة جذرية وتحرر من عقلية الحزب الواحد وإعادة الاعتبار للمجتمع وبناء مشروع سياسي وطني كردي مستقل عن الأوهام والأوصياء. الثورة التي لا تراجع نفسها تتحول إلى كاريكاتير والمشروع الذي يخاف من النقد محكوم بالسقوط وما نشهده اليوم على أرض الواقع وفي اتفاق الشرع وقسد ليس أحداثًا معزولة بل إعلان متأخر عن موت فكرة قُتلت بأيدي من ادّعوا حملها.

هلّ تحررت سوريا؟

ليندا إبراهيم

إن سقوط القامع لا يعني سقوط القمع! وغالباً ما يُعاد إنتاج القمع بأشكال جديدة، وأحياناً كثيرة بأيدي من عانوا منها سابقاً.

لم يكن القمع يوماً شخصاً بل منظومة ذهنية! ومن أكبر الأخطاء أن نعتقد أنه بعد سقوط أي نظام أن المشكلة كانت في الدكتاتور الحاكم فقط! إنما القمع هو: طريقة تفكير! وثقافة طاغة! وعلاقات قوة! وخوف متراكم.
وفهم مشوّه للسلطة والدين والقانون، فالشعوب التي لم تُفكك هذه العناصر أعلاه فإنها تبحث عن حامل جديد للقمع.
الدكتاتورية تخلق أليات إعادة إنتاج القمع من خلال توريث الخوف لدرجة أنه حتى بعد زوال القامع سنرى أن الناس ما زالت تخاف! وتمارس رقابة ذاتية! وترفض الاختلاف! خوفاً كي لا تعود للفوضى مرة ثانية. فالخوف القديم يُستعمل كأداة ضبط جديدة، واستبدال "الطاغية الفرد" بـ "الطاغية الجماعي" فتظهر خطابات مثل: "الأغلبية قررت" "من يحرر يقرر « "هذه إرادة الله "
"من يعارضنا خائن للوطن، وكافر بدين الله، وعميل للغرب"
فيتحول القمع من: قمع باسم الفرد إلى قمع باسم الجماعة.
فيتم إسكات الناس باسم الهوية! إلغاء الفرد باسم المصلحة العامة!
وهنا يصبح القمع أخطر بكثير لأنه يبدو شرعياً، مستمداً من شرع الله ودينه، فيصبح الشعب بعد سقوط النظام القمعي أمام تقديس الرموز الجديدة، ويتم صنع أبطال بلا نقد، تُعلق صور جديدة، ويُمنع السؤال! وهكذا يُعاد إنتاج نفس الهالة من القمع، والتي تغيير هي فقط الوجوه والشعارات، وهنا يعود الدين كأداة ضبط، وتحكم، و سلطة حتى لو كان هذا الدين جزءاً من الثورة، وتُستعمل النصوص الدينية لتبرير الإقصاء، وتُختزل الأخلاق في الطاعة، ويتم تخوين المختلف دينياً أو فكرياً، ومازال لم يُفصل الدين كقيمة روحية عن الدين كأداة للسلطة، سيعود القمع باسم الفضيلة، فيتم غياب العدالة الانتقالية، فلا يُحاسَب المجرمون، ولا يُعترف بالضحايا، و يتم المطالبة بالنسيان من أجل الاستقرار، القمع الفردي الذي عاش الشعب تحت وطأته أنتج ضعفاً في الثقافة الديمقراطية إن لم تكن معدومة!! لذلك نجد الكثير من المجتمعات، والشعوب التي تطالب بالحرية لكنها لا تقبل الاختلاف، وتريد ديمقراطية لكن ديمقراطية تُشبهها فقط!!
فنحصل على صناديق اقتراع بلا قيم! وانتخابات تنتج استبداداً جديداً! فتكون النتيجة أن الخارجين من القمع الفردي مشاركون أنفسهم في القمع!
صحيح هذه نقطة مؤلمة ومن الصعب تصديقها لكنها حقيقية
فالقمع يخلق عند الشعب عقلية السيطرة لأن من ذاق الإهانة سيسعى لتعويضها بالسيطرة لا بالعدالة
فالخوف من الحرية هو بالنسبة له خوف من تحمل مسؤوليتها!
خوف من تحمل القرارات! من الفشل، من المحاسبة! لذلك يفضل الشعب قمعاً مألوفاً على حرية مجهولة.
متى ينجح الشعب في منع إنتاج القمع من جديد؟ عندما تتوفر شروط أساسية، كتفكيك الخطاب القديم، وليس فقط إسقاط رموزه! ونشر التعليم النقدي لا التلقيني، ووضع دستور يقيد السلطة لا يبررها.
فصل الدين عن أدوات الحكم لا عن المجتمع، وخلق مساحة أمنة للاختلاف! والأهم تطبيق عدالة حقيقية لا انتقام ولا نسيان، وإن غاب واحد منها عاد القمع من جديد.

الدكتاتورية، والقمع يُعاد إنتاجها عندما تتغير السلطة، ولا يتغير العقل الذي يفهم السلطة! والتحرر الحقيقي هو أن ترفض الظلم حتى لو جاء ممن يشبهك، ومن نفس دينك، ومن نفس مذهبك، ويتكلم لغتك، ويرفع شعاراتك.

يقول المفكر الإيراني علي شريعتي:
مشكلتنا في الثورات أننا نطيح الحاكم ونبقي من صنعوا ديكتاتوريته لهذا لا تنجح أغلب الثورات، لأننا نغير الظالم ولا نغير الظلم.

قضايا

عبد الغني سليمان

كوردستان بين الرياح العاتية ونهج البارزاني

في قلب الشرق، حيث تلتقي الجبال بالسماء وتهمس الرياح بأسرار العصور، تقف كوردستان كصخرة صماء وسط بحر متلاطم من التحديات. ليس من السهل أن تظل هذه الأرض تحتفظ بتفردها وهويتها في زمن يختلط فيه الصوت الصريح بالصمت الحزين، وفي وقت يتعالى فيه صراع القوى، ويجتمع الأعداء على مائدة واحدة يخططون لحياكة خيوط الفتن في وجه من أرادوا أن يظلوا شامخين.

العصافير التي تسكن تلك الجبال تعلم تمامًا أن في كل رياح عاتية هناك من يخطط للانقضاض على الحرية، لكنها تعرف، بل واثقة أيضًا، أن الشجرة لا تُقتلع بسهولة، وأن الأرض التي صنعت من صخور التاريخ لن تتزعزع بسهولة.
إنه النهج الثابت، نهج البارزاني، الذي لا يرضى إلا أن يكون صلبًا في مواجهة الرياح العاتية. في كل مرة تلتئم فيها حلقات المؤامرات ضد كوردستان، يظهر البارزاني كالجبل الذي لا يهزه ريح، لا يلين في عزيمته، ولا يضعف أمام ضغوطات الزمن. هو الرجل الذي تربى في قلب المعارك، عايش المحن، ولم ينهار أمام القصف الإعلامي، أو الحصار الاقتصادي، أو التهديدات العسكرية.

لقد عاش البارزاني، وعاش معه شعبه، لحظات من الخيانة، وكان يعلم أن الأرض التي يسير عليها أهل كوردستان ليست أرضًا معبدة، بل هي أرض تلطخها دماء الأجداد، وتكبر على أنقاضها آمال لم تمت. ومن هنا، أظهر البرزاني حكمة القيادة التي تفوق السنين. هو ليس فقط زعيمًا، بل هو رمز للشجاعة في زمن الفرقة والضعف، قاد كوردستان بحكمة وصبر، مثل طائر يحلق عاليًا رغم العواصف التي تعصف بجناحيه.

الأعداء يجتمعون، يتآمرون في الظلام، يتشاورون على كيف يمكنهم إطفاء شعلة الكورد التي لا تنطفئ، لكنهم ينسون أن كوردستان ليست مجرد حدود جغرافية، أو كيانات سياسية، بل هي روح حية.
نهج البارزاني لا يقتصر فقط على الثبات أمام الرياح، بل هو تمسكٌ عميق بهوية كوردستان. هو دعوة للعيش بحرية، وعدم الرضا بالعيش تحت أجنحة السلطة المطلقة. البرزاني لا يقتصر على الاعتراف، بل يتجاوز ذلك ليؤكد على ضرورة وجود كوردستان في قلب العراق والعالم.

لقد حاول أعداء كوردستان، في فترات عديدة، أن يضعفوا قوتها الاقتصادية، فتارة بحصار، وتارة بسياسات تقليل الميزانية، وصرف الرواتب. لكن البارزاني استطاع أن يحول التحديات إلى فرص. لقد قال لنفسه: «إن لم يكن لنا في الدنيا ملجأ، فلنا إرادتنا، وهي أقوى من كل الملاجئ.» في كل مرة تواجه فيها كوردستان هجومًا، يتجدد الأمل، ويولد من رحم الظلام شعاع من النور. هو يعلم أن الشعوب التي تصمد أمام الأعداء، تولد من جديد كل يوم.

وليس غريبًا أن يُقال إن البارزاني كان على الدوام شخصية تلتف حولها الأنظار، إذ كان يحمل في قلبه حلمًا لأرض لا تعرف الاستسلام والانكسار. وفي مواجهة تحديات الداخل والخارج، كان البرزاني هو الحائط الذي تتكسر عليه أحلام الأعداء. حتى في لحظات الضعف السياسي والاقتصادي، كانت إرادته أقوى من أي معركة.

يظل نهج البرزاني ثابتًا، لا يتغير. وأن كوردستان ليست مجرد أرض، بل هي فكرة تُحارب من أجلها الأجيال. أما الأعداء، الذين يجتمعون حول طاولة التخطيط، فهم لا يعلمون أن الأمل في هذه الأرض لا يُقتلع، وأن الأحلام، مهما تهدّمت، ستظل تعود لتنبعث من جديد، مثل الشمس التي لا يغطيها غيم، مهما اشتد سواده.

الدور التاريخي للرئيس بارزاني في دعم الاستقرار وقيم التعايش في سوريا

عبد اللطيف موسى

في ظل التحولات الدراماتيكية والمستجدات المتسارعة التي تعصف بالمنطقة وسوريا على وجه الخصوص والمرحلة المفصلية التي تواجه وجود الشعب الكوردي في سوريا، جاء الدور التاريخي والحاسم للمرجع الكوردستاني المتمثل بالرئيس مسعود بارزاني في دعم عملية الانتقال السلمي للسلطة في سوريا بشكلها الصحيح.

تجلى هذا الدور المفصلي في سعي جنابه الحثيث إلى ترجمة كافة المعاني والقيم الحقيقة للثورة السورية في دعم الحرية والديمقراطية والتشاركية والتعايش السلمي وحماية حقوق الأقليات والمكونات السورية وفق الاطر الدستورية والمبادئ الفوق الدستورية على مبدأ العدالة الانتقالية وحماية حقوق الإنسان في سورية، وكما جاء دوره مخالفاً تماماً للدور السلبي لبعض الدول الإقليمية التي حاولت الاستثمار في الملف السوري ورهن قضية شعبه بما يناسب خدمة أجنداتها ومصلحتها.

جاء الدور الكبير للرئيس مسعود بارزاني في سعيه الدؤوب، ومحاولته المتكررة في دعم قضايا الشعب السوري والكردي، عبر الوقوف إلى جانبه في دعم تحقيق تطلعاته في الحرية والديمقراطية منذ الأيام الأولى للثورة السورية من دعم المعارضة السورية وتشجيعها في وضع تجربته الثورية الطويلة في مقارعة أقوى أنظمة الاستبداد ألا وهو نظام البعث، وكما أن جهوده الحثيثة في فتح الأفق الدبلوماسي للمعارضة السورية في أروقة الدبلوماسية ومراكز القرار الأممي، رغم المعارضة الكبيرة وتزايد الضغوط الدولية والإقليمية الداعمة لنظام للأسد ومحور المقاومة في محاولة ثني الرئيس بارزاني عن دعم تطلعات الشعب السوري، ومحاولة إيقاف جهوده الكبيرة في دفع الشعب الكُردي إلى الوحدة الوطنية مع الشعب السوري في العمل والتشاركية في بناء سوريا ديمقراطية تعددية يتشارك فيها الجميع السلطة وإدارة النفوذ.

مع تغير الموازيين والتطورات المتسارعة ازداد هذا الدور بشكل كبير بعد رحيل الأسد في دعم المرجع الكوردستاني الكامل جهود السلطة الانتقالية في دمشق، وتشجيع ومباركة الرسائل الإيجابية من السلطة في دعم حقوق الأقليات والمكونات ولاسيما الشعب الكُردي في سوريا الذي يعتبر القومية الثانية.

إن هذا الدور التاريخي للمرجع الكوردستاني الذي لاقى كل الشكر والتأييد من قبل كافة الدول المشاركة في الملف السوري ولاسيما إدارة ترامب التي شكرته عبر الرسائل الشخصية من الرئيس ترامب المباشرة، وكافة زيارات مبعوثه باراك إلى إقليم كوردستان، وشكر قيادتها وعلى رأسها المرجع الكوردستاني المتمثل بالرئيس مسعود بارزاني على دوره الايجابي في دعم الاستقرار والأمن وتعزيز قيم التعايش والتسامح، ودعم مسار العدالة الانتقالية

وحماية حقوق الأقليات والمكونات السورية، وكما تم ترجمة هذا الدور التاريخي في سعي المرجع الكوردستاني الدؤوب إلى محاولة حلحلة كافة القضايا وتذليل أكبر الصعوبات والعقبات أمام بناء سورية مستقرة، عبر دعمه مسار التفاوض بين قسد وسلطة دمشق المؤقتة والذي تكلل بتوقيع اتفاقية العاشر من آذار.

كما تكللت جهود سيادته الحثيثة في دعم حقوق الشعب الكوردي في سوريا عبر إيفاد مبعوثه الخاص إلى قامشلي، وتوحيد الخطاب الكوردي في سوريا الذي انبثق منه الوفد الكوردي المشترك للمطالبة بالحقوق القومية والسياسية للشعب الكوردي في سوريا عبر الحوار مع السلطة الانتقالية في دمشق. الأمر الذي واجه ضغوط ومصاعب كبيرة من بعض الدول الإقليمية، ولاسيما تركيا في وضع العراقيل أمام السلطة الانتقالية في سوريا بعدم التفاوض وعدم استقبال الوفد الكوردي المشترك في عدم فتح المجال لهذه المبادرة من أن ترى النور في مناقشة حقوق الشعب الكوردي ضمن الأطر والاستحقاقات الدستورية في سوريا.

الأمر الذي وضع من خلاله مسار الاستقرار في سوريا على المحك من خلال اتساع دائرة العنف الذي كاد أن يؤدي بسوريا إلى نزاع شامل لولا استجداء الدول ولاسيما مبعوث ترامب بالرئيس مسعود بارزاني بالتدخل لإعادة منع انزلاق دائرة العنف ودخول سوريا في عنف واقتتال داخلي طائفي وعرقي. حيث تكللت جهود المرجع الكوردستاني في منع سوريا من الانزلاق إلى العنف الشامل من عقد اتفاقية قسد والسلطة الانتقالية في الثامن عشر من يناير، ولقاء سيادته مع مبعوث ترامب الراعي للعملية السياسية، وإعادة بنية نظام الحكم في سوريا رفقة مع قائد قسد ورئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا الذي تكلل بإنجاز هذا الاتفاق الذي أُعتبر بمثابة خارطة طريق في نزع فتيل الأزمة بين السلطة في دمشق وقسد.

برأي المتواضع أن جهود المرجع الكوردستاني التي أسفرت عن اتفاق قسد والحكومة السورية مثّل إنجازاً كبيراً للسوريين لما له من تداعيات داخلية وخارجية من خلال دعم الاستقرار والأمن وتعزيز قيم التعايش والتسامح والديمقراطية في سوريا. تتجسد قيمة هذه الاتفاقية الكثير لما لها من تداعيات، على الصعيد الداخلي للشعب الكُوردي في سوريا جاء هذا الاتفاق كإنجاز تاريخي للحصول على اعتراف تاريخي بوجود الشعب الكوردي في سوريا، وقضيته المشروعة في الحصول على حقوقه الثقافية واللغوية كمرحلة أولية لتعزيز جهوده في السعي من أجل كسب حقوقه السياسية والقومية ضمن الأطر والاستحقاقات الدستورية في سوريا موحدة، وكما جاء هذا المكسب كإنجاز تاريخي للشعب الكوردي في سوريا رغم ما تواجه المنطقة وسوريا من متغيرات دراماتيكية من قبل الولايات المتحدة واسرائيل في السعي لتغير خرائط المنطقة، والتهديد المتكرر بضرب إيران وأزرعها في المنطقة، وكذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير لدى إسرائيل، وكل الجهود الإقليمية في منع هذه المتغيرات عبر الإجماع والتمسك على سوريا موحدة مركزية، لذا يعتبر هذا الاتفاق برعاية المرجع الكوردستاني بمثابة مكسب تاريخي غير مسبوق في مراعاة القضية القومية والوطنية وخصوصية الشعب الكوردي في سوريا عبر جهود الدول في دعم الرئيس السوري في إصدار المرسوم ١٣ في الاعتراف بالهوية والوجود الكوردي في سوريا مع الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية والمناسبات، والتعهد بالحقوق السياسية والقومية في الأطر والاستحقاقات الدستورية في سوريا.

جاءت جهود المرجع الكوردستاني كإنجاز حاسم في منع تصاعد كافة حملات التحريض والتجييش الطائفي والعرقي، وقطع الطريق أمام تكرر التصفية العرقية والقتل والمجازر الوحشية بحق الشعب الكُردي في سوريا كالتي حصلت في الساحل والسويداء نتيجة التحريض والتجييش في زيادة الشرخ والانقسام في بنية المجتمع السوري. جاءت جهود المرجع الكوردستاني كمكسب قومي للشعب الكوردي في سوريا من خلال توحيد خطابهم للمطالبة بحقوقهم ليرسم مشهد الإجماع الكوردي عبر الوفد الكوردي المجتمع مع مبعوث ترامب في أربيل برعاية الرئيس بارزاني وقائد قسد ورئيس المجلس الوطني الكردي عبر عن لوحة في مخيلة كل إنسان كوردي حلم بجمع الشمل الكوردي ووحدة الموقف والمصير المشترك في سوريا، وكرسالة إلى الدول الإقليمية والعالمية بأن الشعب الكوردي متوحد وذو رؤية وطنية وقومية مشترك وتلاحم المصير بقيادة المرجعية العليا للشعب الكوردي الرئيس مسعود بارزاني.

في المحصلة، يمكن القول بأن جهود المرجع الكوردستاني المتمثل بالرئيس مسعود بارزاني ستبقى الضامن الحقيقي لتحقيق المكاسب القومية والوطنية للشعب الكوردي في سوريا، وكذلك هذه الجهود ستكون داعمة ومشجعة لكل قيم التعايش والتسامح والديمقراطية والتشاركية وحماية حقوق كافة الاقليات والمكونات السورية في ضمن أطار مشروع وطني سوري جامع وشامل يقرر فيه السوريين مصير دولتهم وشكل بنية نظام الحكم.

الرئيس مسعود بارزاني... حين تتحوّل القيادة إلى ضمير شعب

سيماف جان

في الأزمنة العادية، يكثر المتحدّثون باسم الشعوب، لكن في أزمنة الكوارث لا يبقى في الميدان سوى القادة الحقيقيين. هناك، حيث تختلط دماء الأبرياء بصراخ الأمهات، وحيث يصبح الانتقام فكرة مغرية، يظهر الفرق الجوهري بين من يقود الغضب، ومن يقود الضمير.

الرئيس البارزاني لم يكن يومًا قائد لحظة، بل قائد مسار. لم تُشكّل مواقفه استجابة لانفعالات الشارع، بل جاءت دائمًا محكومة ببوصلة أخلاقية ثابتة.

حماية الكورد دون أن يتحوّلوا إلى ظالمين، والدفاع عن الحق دون أن يُدنّس بالكراهية.

منذ بدايات نضاله، فهم الرئيس البارزاني حقيقة عميقة أن الشعب الذي يُبنى وعيه على الانتقام، محكوم بأن يورّث أطفاله الدم بدل المستقبل. لذلك كانت رسالته الدائمة لشعب كوردستان واضحة، وإن لم تُرفع كشعار صاخب.

لا تأخذوا البريء بجريرة المذنب، ولا تجعلوا الظلم مبررًا لظلم آخر.

الكورد، الذين عرفوا الإبادة والتهجير والكيماوي والأنفال، كانوا أكثر الشعوب قدرة على الانزلاق نحو الكراهية، لكنهم بفضل قيادات حكيمة اختاروا طريقًا آخر. لم يكن ذلك ضعفًا، بل وعيًا نادرًا بثمن الحقد. ومسعود بارزاني كان في قلب هذا الوعي، لا فوقه.

في كل أزمة مرّت على كوردستان، كان السؤال الأخطر ليس: كيف نردّ؟ بل: كيف نبقى على حق ونحن نردّ؟ هذا السؤال هو جوهر فلسفة بارزاني في القيادة.

حين كان يمكن للغضب أن يتحوّل إلى سياسة، وقف ليقول لشعبه إن المظلوم لا يصبح عادلًا بمجرد أنه مظلوم، وإن الكورد لم يكونوا يومًا مع فكرة العقاب الجماعي، ولا مع الكراهية العابرة للحدود والهويات. المذنب يُحاسَب، نعم، لكن البريء يُحمى مهما كانت هويته.

هذه الرسالة لم تكن موجّهة للكورد فقط، بل لكل من يعيش على أرض كوردستان. العرب، التركمان، الآشوريون، الكلدان، الأرمن، المسلمون، المسيحيون، الإيزيديون... جميعهم وجدوا في خطابه ضمانة أخلاقية قبل أن تكون سياسية. فالتعايش في فكر البارزاني ليس تسامحًا من موقع قوة، بل شراكة في الإنسانية.

والمفارقة المؤلمة أن شعب كوردستان، رغم كل ما قدّمه من حب وتقدير وتسامح وعيش مشترك، ظلّ في كثير من الأحيان وحيدًا في مآسيه. قدّم الأمان لغيره، لكنه لم يُمنح الأمان حين احتاجه. فتح أبوابه للاجئين، بينما أُغلقت أبواب العالم في وجه ضحاياه. ومع ذلك، لم يتحوّل هذا الخذلان إلى حقد.

في ملف روج آفاي كوردستان، تجلّت حنكة الرئيس البارزاني بأوضح صورها. لم يتعامل مع القضية الكوردية في سوريا كملف شعارات، بل كقضية شعب مهدد بالاقتلاع. طرق أبواب العالم بصبر رجل يعرف أن الصراخ لا يبني تحالفات، وأن الحقوق تُحمى حين تُقدَّم للعالم بلغة العقل والقانون.

تحرّك بين العواصم، خاطب الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، القوى الدولية، لا بصفته زعيمًا قوميًا فقط، بل بصفته رجل دولة يحمل ملفًا إنسانيًا. لم يطلب امتيازات، بل طالب بالحماية، لم يروّج للكراهية، بل حذّر من نتائج الظلم. وهكذا، كسب ثقة العالم لا بالقوة، بل بالمصداقية.

في زمن أصبحت فيه السياسة مرادفًا للمصالح الضيقة ظهر البارزاني كاستثناء. رجل يقدّم الحكمة على الشعبوية، والعدل على الانتقام، والإنسان على الحسابات الباردة. لم يكن ذلك الطريق الأسهل، لكنه كان الطريق الوحيد الذي يضمن بقاء الكورد قضية عادلة لا مجرد صراع آخر في سجل الدم.

لهذا أصبح مرجعًا، لا للكورد فقط، بل لباقي المكونات في العراق ودول الجوار. حين تتعقّد الأزمات، يُستدعى صوته. وحين يبحث العالم عن طرف عاقل في منطقة مشتعلة، يُشار إليه.

لأنهم يعرفون أن هذا الرجل لا يوقّع على الدم، ولا يساوم على الكرامة.

وحين نصل إلى السؤال الأصعب: ماذا لو وصل الأمر إلى إبادة شاملة للكورد؟

هنا، لا يتحدث البارزاني بلغة السياسة، بل بلغة المصير. هو من القلائل الذين أثبتت مسيرتهم أن القيادة ليست امتيازًا للبقاء، بل استعدادًا للتضحية. إن تُرك شعبه وحيدًا مرة أخرى، فلن يكون شاهدًا محايدًا، بل سيكون في الصف ذاته، يدفع الثمن معهم، لا فوقهم.

هكذا تُقاس عظمة الرجال. لا بعدد الخطب، بل بقدرتهم على حماية شعبهم دون أن يفقدوا إنسانيتهم.

وهكذا أصبح مسعود بارزاني رجل الحكمة والعدل في زمن يعبد الانتقام، ورجل التوازن في عصر الاختلال، وضميرًا حيًا في مرحلة يساوم فيها الكثيرون على الدم.

هذه ليست أسطورة، بل سيرة موقف، وليست مبالغة، بل قراءة هادئة لرجل اختار أن يكون قائدًا للحق، لا سيدًا للغضب.

علم كوردستان وحده يمثّل الكورد

شيار آلياني

إنّ رفع علم كوردستان في ساحات المدن وقرى، غربي كوردستان وفي تظاهرات الخارج، ليس مجرّد فعلٍ رمزي أو ممارسة شكلية، بل هو موقف سياسي ووطني صريح، وإعلان واضح للهوية والانتماء، وتجديد للعهد مع تاريخٍ طويل من النضال والتضحيات. فهذا العلم المقدّس، إلى جانب النشيد القومي، هو القاسم المشترك الأعلى الذي يجمع الكورد تحت راية واحدة، وهو العنوان الجامع الذي لا يختلف عليه أبناء الشعب الكوردي مهما تباينت آراؤهم أو مواقعهم.

وانطلاقًا من هذه الحقيقة، يجب التوقف فورًا عن كل أشكال الإساءة المتعمَّدة أو المبطَّنة للعلم الكوردستاني، أو محاولة إفراغه من مضمونه عبر خلطه برايات وشعارات دخيلة لا تمثّل الكورد ولا كوردستان.

إن ما يقوم به بعض الأشخاص، ممن يدورون في فلك جوانين شورش كر ومن يسيرون خلفه دون وعي أو مسؤولية، من رفع صور عبدالله أوجلان التُركي أو رايات تنظيمه المسمّى بـ«إخوة الشعوب»، لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة سياسية أو أيديولوجية، لأن هذه الرموز لا تعبّر عن المشروع القومي الكوردستاني، ولم تكن يومًا جزءًا من نضاله التحرري.

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن كل ما عدا علم كوردستان ونشيده القومي، من راياتٍ وشعاراتٍ بديلة، لم يكن في جوهره سوى أدواتٍ مرحلية، صالحة للاستخدام المؤقت ثم للزوال مع تغيّر الظروف وانكشاف الأدوار. بل إنّ الكثير من تلك البيارق لم تكن بريئة في نشأتها، إذ زُرعت عمدًا بأيدي أعداء الكورد، أو فُرضت تحت عناوين خادعة مثل "الأخوّة" و"الشعوب"، فكانت سببًا مباشرًا في تشتيت الصف الكوردي، وتعميق الانقسامات، وضرب وحدة الإرادة القومية من الداخل.

إنّ رفع صورة واحدة لعبدالله أوجلان، أو راية واحدة لتنظيمه، في أي تظاهرة كوردية، لا يُعدّ تصرّفًا فرديًا بريئًا، بل يشكّل إساءةً مباشرةً للعلم الكوردستاني، وخيانةً لدماء الشهداء، وطعنةً في خاصرة القضية الكوردية، لأنه لا يخدم في النهاية إلا أعداء شعبنا... وهم كُثُر.

كما أنه يبعث برسائل خاطئة إلى الرأي العام، ويمنح الخصوم فرصة إضافية لتشويه نضال الكورد وضرب شرعيته.

إنّ تعدّد الرايات داخل البيت الكوردي لم يخدم يومًا سوى خصوم القضية الكوردية، وكان ولا يزال أداة فعّالة لإضعاف المشروع القومي وتفريغه من مضمونه. لذلك، فإن الالتزام برفع علم كوردستان وحده ليس إقصاءً لأحد، بل هو عودة واعية إلى البوصلة الصحيحة، وإلى الرمز الذي يمثّل جميع الكورد دون استثناء، ويختصر وحدة الأرض والشعب والقضية.

وفي هذه المرحلة الحسّاسة، يشكّل علم كوردستان الرمز الوحيد القادر على إرباك أعداء الكورد وبثّ القلق في صفوفهم، لأنه يجسّد ذاكرة النضال، ويعبّر عن إرادة لا تنكسر. ورفعه في الساحات والقرى والتظاهرات هو رسالة واضحة لا لبس فيها: أن الكورد، رغم كل محاولات التفتيت والتذويب، ما زالوا شعبًا واحدًا، لهم علم واحد، وهوية واحدة، وراية لا تُساوَم ولا تُستبدل، ولا تُرمى في مزبلة التاريخ كما رُميت كل الرايات الزائفة من قبل.

ومن هنا، فإن المسؤولية الوطنية والأخلاقية تفرض على الجميع، أفرادًا وقوى سياسية واجتماعية، إصدار تعليمات واضحة للمشاركين في الفعاليات والتظاهرات في الخارج، تؤكد حصر الرموز المرفوعة بعلم كوردستان وحده، بوصفه رمز الكرامة، وعنوان الوحدة، والعهد الصادق لدماء الشهداء، وحصن القضية الكوردية من كل محاولات التشويه والاختراق.

عظمة الرئيس مسعود بارزاني ودوره المحوري في خدمة الكورد وتعزيز السلام والاستقرار

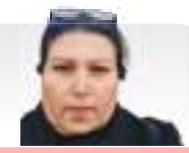

أميرة تمو

يُعدّ الرئيس القائد مسعود بارزاني إحدى أبرز الشخصيات السياسية والتاريخية في الشرق الأوسط، ورمزاً وطنياً كوردياً كرّس حياته للدفاع عن حقوق شعبه، والعمل من أجل ترسيخ قيم العدالة والمساواة والعيش المشترك بين جميع المكوّنات. لقد شكّل نهجه السياسي والإنساني مدرسةً قائمة على الإيمان العميق بأن بناء مستقبلٍ أفضل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إنصاف الشعوب، وفي مقدّمتها الشعب الكوردي الذي يعيش على أرضه التاريخية.

منذ زمن، يناضل الرئيس والقائد والمرجعية مسعود بارزاني دوراً محورياً في خدمة كورد وكوردستان في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ولم يقتصر تأثيره على الإطار المحلي أو الإقليمي، بل امتدّ إلى الساحة الدولية، حيث عُرف بمواقفه الداعية إلى السلام والاستقرار، ونبذ العنف، واعتماد الحوار وسيلةً لحل النزاعات. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن الرؤية التي يحملها الرئيس بارزاني تمثل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الشعوب، دون تمييز أو إقصاء.

وفي ظلّ الظروف الراهنة التي تمرّ بها المنطقة والعالم، تبرز أهمية هذا النهج أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في كوردستان روج آفا، حيث يعيش الشعب الكوردي واحدة من أصعب المراحل في تاريخه الحديث. فمع استمرار الصراع في سورية، واندلاع المواجهات بين القوات الحكومية المؤقتة والكورد في شمال وشرق البلاد، يتعرض المدنيون العزّل لانتهاكات جسيمة، شملت القتل والتهجير واستهداف النساء والأطفال وكبار السن بطرق وحشية، في خرقٍ واضح لكل القيم الإنسانية والمواثيق الدولية.

إن ما يجري في كوردستان روج آفا من عنفٍ ممنهج ضد المدنيين، على يد جماعات متطرفة وجهات مسلحة تفرض سيطرتها على مناطق واسعة، يعكس حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الكوردي هناك. كما يؤكد الحاجة الماسّة إلى موقفٍ سياسي وأخلاقي مسؤول يضع حدّاً لسفك الدماء، ويدعم الحلول السلمية التي تضمن الحقوق المشروعة للشعب الكوردي، وفي مقدّمتها تثبيت هذه الحقوق في الدستور السوري الجديد.

وفي هذا السياق، يبرز الدور الإنساني والوطني للرئيس مسعود بارزاني، بوصفه قائداً تاريخياً ومرجعية سياسية للكورد في جميع أنحاء كوردستان. فقد كان، ولا يزال، من الأصوات القليلة التي دعت بوضوح إلى حماية المدنيين، ووقف العنف، وتوحيد الصف الكوردي من أجل تحقيق الأهداف السياسية المشروعة عبر الحوار والوسائل السلمية. كما لم يتوانَ عن تقديم الدعم المعنوي والإنساني لشعبه في روج آفا، في ظل الحصار وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

لقد شكّلت مواقف الرئيس بارزاني ومبادراته دعامةً أساسية لصمود الشعب الكوردي، ورسالة واضحة مفادها أن وحدة الموقف الكوردي والتضامن القومي هما الطريق الأقصر نحو نيل الحقوق وبناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار. ويعكس هذا الدور إيمانه العميق بأن الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية هما أساس أي مشروع سياسي ناجح ومستدام.

ختاماً، يمكن القول إن الرئيس القائد مسعود بارزاني يمثّل نموذجاً فريداً للقيادة الحكيمة التي تجمع بين الثبات على المبادئ والمرونة السياسية، وبين الدفاع عن الحقوق والسعي الدائم للسلام. وسيبقى دوره التاريخي في دعم الشعب الكوردي، ولا سيما في كوردستان روج آفا، علامةً مضيئة في مسيرة النضال من أجل الحرية والعدالة والمساواة، وأملاً حقيقياً في زمنٍ تتكاثر فيه الأزمات والتحديات في ظل غياب العدالة والمساواة في الحقوق والحريات

مرسوم الاعتراف بالكرد في سوريا.. خطوة تاريخية نحو التغيير والتوافق الوطني

معاذ يوسف

يعدُّ إصدار المرسوم رقم /13/ خطوة تاريخية جريئة ومهمة في سياق التطورات السياسية والقانونية في سوريا، حيث يمثل بداية اعتراف رسمي وواضح بالوجود الثقافي والاجتماعي والحقوقي للكرد داخل الأراضي السورية.

منذ تأسيس الدولة السورية، كانت قضية الاعتراف بالهوية الكردية من المسائل المهمة التي لم تحظَ بالتقدير الكافي، وظلّت السياسات الرسمية تتسم بسياسة التهميش والإقصاء، بل بمحاولات قمعية تهدف إلى طمس الوجود الكردي. حتى خلال فترة الاستعمار الفرنسي، كانت السلطات تتجنب الاعتراف بالوجود الكردي، بل كانت تغلق الجمعيات والمنظمات التي أسسها الكرد، وتمنعهم من التعبير عن هويتهم.

على الرغم من أن المرسوم يحمل في طياته العديد من الإيجابيات، إلا أنه لا يخلو من بعض النقاط التي تحتاج إلى مراجعة وتطوير من الناحية القانونية، خاصة من حيث دقة المصطلحات وتحديد المفاهيم، لضمان توافقه مع الدستور السوري الذي يركز على وحدة الدولة وسيادتها، فضلاً عن الحقوق الأساسية للمواطنين. ومع ذلك، فإن أهميته تكمن في كونه نقطة انطلاق لبناء علاقة جديدة ومتوازنة بين الدولة والأقلية الكردية، حيث يمكن أن يُشكل أساساً لتطوير سياسات دستورية وقانونية تسمح بمزيد من الحقوق والمبادرات الثقافية والتعليمية والحقوقية للأكراد، بما يعزز من مفهوم المواطنة ويكفل حقوقهم المشروعة.

أما من الناحية السياسية، فإن هذا المرسوم يحمل رسائل مهمة، فهو يعكس رغبة الدولة في تصحيح مسارها، ويؤكد أن الاعتراف بهوية الكرد لا يشكل تهديدا لوحدة البلاد، بل يمكن أن يكون عامل استقرار وتكامل.

إن اعتراف المرسوم بعيد نوروز يوماً وطنياً، واعتبار يوم /21/ مارس عطلة رسمية، يمثلان رمزين قويين على التقدير الرسمي للهوية الكردية، ويساهمان في تقوية روابط التفاعل بين المكونات السورية المختلفة.

ومع ذلك، تبقى هناك تحديات تتعلق بكيفية استثمار هذه الخطوة من قبل القوى السياسية الكردية، التي يتوجب عليها أن تتبنى مشروعاً وطنياً شاملاً يضمن حقوق جميع المكونات، ويعزز من الوحدة الوطنية، بدلًا من التوجه نحو مطالب قد تثير حساسيات داخلية أو خارجية، خاصة في سياق التوترات الإقليمية والدولية.

إن مسألة إعادة النظر في وضع العائلات الكردية التي لم تُسجل رسمياً، والتي عرفت بمكتومي القيد، تُعد من القضايا الإنسانية والحقوقية الكبرى التي يهدف المرسوم إلى معالجتها، فهي تساهم في تصحيح الظلم التاريخي الذي تعرضت له تلك العائلات، وتوفر لهم فرصة للحصول على الجنسية السورية بشكل قانوني ورسمي، مما يضعُ حداً لآثار التمييز، ويعزز من حقوقهم المدنية والاجتماعية.

إن هذا الإجراء، إلى جانب رفع الحظر عن اللغة الكردية، واعترافها كلغة رسمية في التعليم والثقافة، يمثل خطوة مهمة نحو تصحيح الأوضاع الثقافية والاجتماعية التي عانت من القمع والتهميش في السابق، حيث كانت اللغة الكردية محرمة في المؤسسات الرسمية، وكانت المطابع والأدباء يضطرون إلى العمل سراً، مما أدى إلى فقدان جزء كبير من التراث الأدبي والثقافي الكردي، وخلل في تطوره الطبيعي، الأمر الذي يمكن أن يتغير الآن لصالح تعزيز الهوية الثقافية والتاريخية للكرد.

على المستوى التاريخي، يؤكد المرسوم أن الوجود الكردي في سوريا هو وجود أصيل، وليس طارئاً، وأن السياسات السابقة التي حاولت إقصاءه أو تهميشه، أدت إلى شرخ مجتمعي عميق، خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية والعشائرية، حيث استمرت الروابط العائلية والتواصل الاجتماعي عبر الحدود، رغم التحديات والضغوط السياسية. إن هذا التاريخ يعكس أن الشعب الكردي، على الرغم من محاولات الطمس والتهميش، ظلّ متمسكاً بهويته، وأنه يمتلك الحق في أن يُعامل كمكون أصيل من مكونات المجتمع السوري، ويجب أن يُعامل على هذا الأساس في إطار دولة قانون ومواطنة.

لكن، رغم كل هذه الإنجازات، فإن التحديات لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بمشاريع التغيير الديموغرافي المزعومة، والتعويضات، وإعادة إعمار المناطق المتضررة، والجبر الجماعي للضحايا، التي تتطلب جهوداً إضافية من الحكومة السورية، ومن المجتمع الدولي، لضمان تحقيق العدالة الشاملة.

إن مستقبل القضية الكردية في سوريا مرهون بشكل كبير بمدى قدرة القوى السياسية الكردية على توحيد رؤاها، وتطوير برامج سياسية واجتماعية تعبر عن تطلعاتها، وتقديم مشروع وطني يضمن حقوق جميع مكونات المجتمع، ويؤسس لعلاقات تعاون وتفاهم مع باقي المكونات السورية. كما أن استثمار هذا المرسوم في تعزيز مفاهيم المواطنة، والتعايش السلمي، واحترام التنوع، هو السبيل لضمان استقرار البلاد، وتحقيق السلام الاجتماعي.

مرسوم الاعتراف بالوجود الكردي في سوريا، رغم ما يكتنفه من تحديات، يُعدّ خطوة تاريخية مهمة، تفتح آفاقاً جديدة لبناء دولة ديمقراطية تعددية، تتقبل التنوع، وتكرس مبادئ العدالة والمساواة بين جميع مكوناتها. وهو بمثابة بداية عملية لإعادة الاعتبار للهوية الكردية، وتأكيد أن حقوق الأقليات ليست امتيازات، بل هي حقوق دستورية وحقوق إنسانية، يجب أن تُحترم وتُعزز في إطار سيادة القانون.

إن العمل على تطوير هذا المرسوم، وتفعيله بشكل واقعي، يتطلب تضافر جهود المجتمع المدني، والنخب القانونية، والسياسية، لضمان أن يتحول إلى واقع ملموس يُسهم في استقرار سوريا، ووحدتها، وتقدمها.

مسرور البارزاني... قيادة استثنائية ورؤية دولة حديثة في إقليم كوردستان

فاضل دللي

في مسيرة الشعوب، تبرز شخصيات قيادية استثنائية لا تُقاس إنجازاتها بزمن توليها المسؤولية فقط، بل بما تتركه من أثر عميق في بنية المجتمع، وفي ثقة المواطن بمؤسساته، وفي رسم ملامح المستقبل. ويُعدّ السيد مسرور البارزاني، رئيس حكومة إقليم كوردستان، واحدًا من تلك الشخصيات التي استطاعت، خلال فترة قيادته، أن تُحدث نقلة نوعية ملموسة في مختلف مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والخدمية في الإقليم، وأن يضع أسسًا راسخة لبناء إقليم حديث يضاهي الدول المتقدمة في العمران والخدمات العامة.

منذ توليه رئاسة الحكومة، تبنّى مسرور البارزاني نهجًا عمليًا قائمًا على التخطيط الاستراتيجي والعمل الميداني، واضعًا في صلب أولوياته خدمة المواطن الكوردستاني وتحسين مستوى معيشته. ولم تكن هذه الأولويات شعارات إعلامية، بل تحولت إلى مشاريع واقعية شملت البنى التحتية، والخدمات الأساسية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، وصولًا إلى ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في إقليم يواجه تحديات كبيرة ومعقدة.

البنى التحتية... أساس التنمية الشاملة

أولى رئيس حكومة الإقليم اهتمامًا بالغًا بقطاع البنى التحتية، باعتباره العمود الفقري لأي نهضة حقيقية. فقد شهد الإقليم تطورًا ملحوظًا في شبكة الطرق العامة والجسور، التي ربطت المدن والمناطق ببعضها البعض، وسهّلت حركة المواطنين والبضائع، وأسهمت في تنشيط التجارة والاستثمار. هذه المشاريع لم تُنفّذ فقط لتلبية احتياجات آنية، بل جاءت وفق رؤية مستقبلية تراعي التوسع العمراني والنمو السكاني، بما يضمن استدامة التنمية لسنوات طويلة.

المدن الخضراء والاهتمام بالبيئة

في زمن تتراجع فيه المساحات الخضراء في كثير من دول العالم، سجّل إقليم كوردستان تجربة رائدة في مجال حماية البيئة وزيادة الرقعة الخضراء، بدعم مباشر من مسرور البارزاني. فقد حظيت الحدائق العامة بعناية خاصة، لتكون متنفسًا طبيعيًا للمواطنين، ومظهرًا حضاريًا يعكس وعي الحكومة بأهمية البيئة في حياة الإنسان.

ويُعدّ مشروع الحزام الأخضر في هولير من أبرز الإنجازات البيئية، حيث جرى التخطيط لزراعة ما يقارب سبعة ملايين شجرة، في خطوة تاريخية تهدف إلى مكافحة التصحر، وتحسين جودة الهواء، وحماية المدينة من التوسع العشوائي. كما شملت الجهود زراعة سفوح الجبال بالأشجار المناسبة لطبيعة المنطقة، في رسالة واضحة مفادها أن التنمية لا تكتمل إلّا بالحفاظ على الطبيعة.

الزراعة والأمن الغذائي

في إطار السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف الاعتماد على الاستيراد، أولت حكومة الإقليم، بقيادة مسرور البارزاني، اهتمامًا خاصًا بالثروة الزراعية. فقد جرى دعم الفلاحين، وتطوير أساليب الري، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل واسعة، خاصة في المناطق الريفية.

هذا التوجُّه لم يكن اقتصاديًا فحسب، بل حمل بُعدًا اجتماعيًا ووطنيًا، إذ يعزز ارتباط المواطن بأرضه، ويعيد للزراعة مكانتها التاريخية في كوردستان كمصدر للخير والاستقرار.

الخدمات الأساسية... كرامة المواطن أولًا

من أهم ما ميّز تجربة مسرور البارزاني الحكومية هو التركيز على الخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن اليومية. وقد شكّل تأمين الكهرباء على مدار 24 ساعة إنجازًا نوعيًا طال انتظاره، لما له من تأثير مباشر على حياة الناس، وعلى القطاعين الصناعي والتجاري، فضلًا عن دوره في جذب الاستثمارات.

كما شهد قطاع مياه الشرب تحسنًا واضحًا من حيث التوفير والجودة، ما يعكس رؤية حكومية تعتبر أن كرامة المواطن تبدأ من حقه في الحصول على خدمات أساسية مستقرة وآمنة.

إقليم يحتضن الإنسانية

ورغم كل هذه الإنجازات، فإن ما يضفي بعدًا إنسانيًا خاصًا على تجربة مسرور البارزاني هو قدرته على إدارة الإقليم في ظل وجود أكثر من مليون ونصف لاجئ ونازح، وجدوا في كوردستان ملاذًا آمنًا وبيئة تحترم كرامتهم الإنسانية. لقد استطاع الإقليم، رغم الضغوط الاقتصادية والخدمية، أن يوفّر لهؤلاء سبل العيش الكريم، في نموذج يُحتذى به في التعايش والتضامن الإنساني.

قيادة برؤية مستقبلية

إن ما يميّز مسرور البارزاني ليس فقط ما تحقق على أرض الواقع، بل الرؤية المستقبلية التي يقود بها حكومة الإقليم، ساعيًا إلى بناء مؤسسات قوية، واقتصاد متنوع، ومجتمع متماسك. رؤية تؤمن بأن الاستقرار السياسي لا ينفصل عن التنمية الاقتصادية، ولا عن العدالة الاجتماعية، ولا عن حماية البيئة.

إن الحديث عن مسرور البارزاني هو حديث عن تجربة قيادية جديرة بالتقدير، وعن رجل دولة وضع مصلحة شعب كوردستان فوق كل اعتبار، وسعى، رغم التحديات، إلى أن يجعل من الإقليم نموذجًا للتقدم والاستقرار في المنطقة. وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نتمنى له الصحة والعافية، ليستمر عطاؤه، ويتحقق المزيد من الإنجازات التي تليّ تطلعات شعب كوردستان، وتليق بتضحياته وآماله في مستقبل أفضل.

مستقبل الكرد في سوريا

محمود أوسو

مازال مستقبل الكرد وقضيتهم في روج افا كوردستان (سوريا) معقداً للغاية، رغم بعض الخطوات الإيجابية وتقدمها نحو الحلول وخاصة التي اتخذوها لتحقيق الوحدة والتمثيل السياسي في ابريل ٢٠٢٥ .

بعد انعقاد مؤتمر وحدة الصف والموقف بين قسد والاحزاب السياسية الكردية وخاصة المجلس الوطني الكردي والذي يهدف الى توحيد الرؤى وتشكيل وفد موحد للمفاوضات مع الحكومة السورية المؤقتة، لكن مازال الدور معطلاً لهذا الوفد المشترك حسب الأحداث التي تجري على جغرافية سوريا عامة والمناطق الكردية خاصة، وكان هدف المؤتمر توحيد الصف بين الأحزاب ولكن قسد مازالت تتعامل بعناد والتفرد بتمثيل الكرد وتهمل وتهمش مشاركة الأحزاب الكردية، وخاصة المجلس الوطني، ولم يلتزم بقرارات المؤتمر التوحيدي مما يضع الموقف الكردي في حالة ضعف أمام الدولة السورية وهو يتحمل المسؤولية في تعطيل قرارات المؤتمر مما نتج عنه اقتتال بين الجيش السوري وقسد وعدم ضمان حقوق الكرد في الدستور وتأخيره الى اجل غير مسمى، كما هناك تحديات أخرى مما يجعل موقف الكرد ضعيفًا نتيجة الانقسامات ووجود خلافات بين الأحزاب السياسية الكردية وضغوطات الدولية والإقليمية في وضع السوري وخاصة تركيا تدخلها بشكل كبير وتبعية الحكومة المؤقتة لتركيا وهذا يؤثر على وضع الكرد وخاصة تركيا تحاول عرقلة المفاوضات وتأجيله بحجة أمنها القومي وتبعية قسد لحزب العمال الكردستاني، ولكن في الحقيقة هذه حجة كون تركيا تخاف من انفجار الكرد داخل تركيا وانتهاء الدور التركي نهائيا كون الأخيرة تريد السيطرة والنفوذ ويكون لها دور عالمي بين القوى الدولية ولكنها تنصدم أمام قرارات أمريكا وإسرائيل لعدم تماديها اكثر من حجمها وتركيا خائفة على استقرارها وخلقك اذا المرد وصلوا الى بعض الحقوق في سوريا وخاصة الفيدرالية كما إقليم كوردستان سيكون حتما الدور على الكرد في تركيا ومن ناحية اخرى الصراعات بين الدول على النفوذ في سوريا أمريكا وإسرائيل وروسيا كلها تؤجج الصراعات وتؤثر عى الكرد أيضا والوضع الأمني الداخلي الى الآن غير مستقرة صراعات واقتتال من جانب الحكومة المؤقتة في السويداء والساحل.

ولم يوضح الكرد مطالبهم تارة حكم ذاتي وتارك فيدرالية وتارة الاندماج مع الحكومة المؤقتة مما يؤثر بشكل واضح على ضعف الكرد أما عن مستقبل وتحقيق المطالب يعتمد على تفعيل الوفد المشترك وتوحيد الهدف والمطالب لدخولهم بورقة واحدة في المفاوضات وأتباع دبلوماسية واضحة وقوية والتحرك على مستوى دولي وإقليمي واضح والتنسيق مع إقليم كوردستان والاستفادة من تجربتها وخاصة التنسيق مع السيد مسعود بارزاني كونه شخصية مؤثرة ومقبولة عالميا وإقليميا ودوره الكبير في عملية السلام بين العمال الكردستاني والدولة التركية وبالتالي ستكون الكرد ورقة قوية في المفاوضات لضمان حقوقهم في الدستور وليس عبرة المراسيم التي صدرت مؤخرا من السيد احمد الشرع رئيس المؤقت للجمهورية.

دمشق وقسد: اتفاق مؤجّل وأسئلة مفتوحة

خوشناف سليمان

منذ توقيع تفاهم 10 آذار 2025 بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية. بقي الاتفاق معلّقًا بين الإعلان والتنفيذ. لم يُلغَ ولم يُفعَّل. بل استقرّ في منطقة رمادية تعكس طبيعة الصراع السوري نفسه.. تفاهمات مؤقتة وحسابات متشابكة. وإرادات مؤجَّلة.

الاتفاق في صيغته المعلنة. حاول مقاربة أحد أعقد ملفات البلاد. وهو ملف شمال وشرق سوريا. حيث تتداخل السلطة العسكرية بالإدارة المدنية. وتتصادم الهويات المحلية مع المصالح الإقليمية والدولية. غير أن ما تلا التوقيع أظهر أن الوثيقة أقرب إلى إطار سياسي هش.

دمشق.. استعادة الدولة أم استعادة السيطرة؟

تعاملت دمشق مع التفاهم من زاوية أمنية في المقام الأول. ففكرة (دمج المؤسسات) طُرحت بوصفها إعادة بسط للسلطة المركزية. لا كمدخل لإعادة تعريف الدولة أو تحديث بنيتها. حتى اللحظة. لم يصدر أي التزام دستوري مكتوب يضمن اللامركزية أو يعترف بالحقوق القومية للكرد ضمن صيغة واضحة ومُلزمة.

إلى جانب ذلك. يبدو أن سياسة الانتظار لا تزال الخيار المفضّل. لا استعجال في التنفيذ. ولا رفض صريح. بل رهان على تغيّر الظروف الدولية أو إنهاك الطرف المقابل.

قسد.. حذر وجودي وحسابات داخلية

في المقابل. لا يمكن فصل تردّد قوات سوريا الديمقراطية عن تاريخ طويل من انعدام الثقة مع السلطة المركزية. التجربة الكردية مع الدولة السورية تجعل أي خطوة غير محمية بضمانات حقيقية مغامرة مكلفة. لذلك بقيت قسد حذرة. توازن بين الضغط السياسي ومخاوف التفكك.

كما أن داخل الإدارة الذاتية نفسها تباينات حول سقف التسوية الممكنة وتوقيتها. ويضاف إلى ذلك الارتباط الواقعي بالدعم الأمريكي. حيث تفضّل واشنطن إدارة التوازن ومنع الانفجار على دفع الأطراف نحو حل نهائي.

هل ما زالت (سوريا الديمقراطية) توصيفًا دقيقًا؟

من جهة أخرى. لعب الرئيس مسعود بارزاني دورًا فاعلًا في تهدئة الأوضاع خلال هذه الفترة. حيث سعى عبر الحوار والطرق السلمية إلى تقليل التصعيد بين قسد وحكومة دمشق. وقد قدّم نصائح عملية للطرفين. داعيًا إلى تشارك جميع مكونات الشعب السوري في بناء دولة ديمقراطية لامركزية تضمن الحقوق الدستورية لكل المواطنين مع الحفاظ على الحقوق القومية للكرد بخصوصيتها.

هذا الدور جاء ليخفف من احتمالات الانفجار العسكري. ويؤكد أهمية الحلول السياسية والتوافق على مبدأ الشراكة الوطنية بدل لغة السلاح والصدام المباشر. على نحو أوسع

مع تزايد حالات الانحياز العلني أو الضمني لقيادات والشخصيات العربية داخل مناطق كردية لصالح حكومة دمشق. يبرز سؤال لم يعد ثانويًا.. إلى أي حد ما زالت تسمية (قوات سوريا الديمقراطية) تعبّر عن واقع هذه القوة؟

هذا الواقع يفتح نقاشًا مشروعًا داخل الشارع الكردي حول معنى الشراكة وحدودها. وحول ما إذا كان مشروع (الديمقراطية السورية) ما زال جامعًا بالفعل. أم تحوّل إلى مظلّة اسمية غير متكافئة.

العامل الدولي.. إدارة الصراع لا حلّه

يلعب العامل الدولي دورًا حاسمًا في إبقاء الاتفاق مؤجّلًا. الولايات المتحدة لا تريد انفجارًا. لكنها لا تضغط لفرض تسوية نهائية. روسيا تدعم دمشق. لكنها تستخدم الملف الكردي كورقة تفاوض إقليمي. أما تركيا. فتبقى العامل الأكثر حساسية. إذ ترفض أي صيغة تُبقي لقسد وزنًا سياسيًا أو عسكريًا. وهو ما ينعكس مباشرة على حسابات دمشق.

في هذا السياق. يتحوّل الاتفاق إلى أداة لإدارة الأزمة بدل حلّها.

الحرب الصامتة على قسد

إلى جانب التعقيدات السياسية. تعرّضت قوات سوريا الديمقراطية خلال الفترة الأخيرة لما يمكن وصفه بـ حرب صامتة متعددة الأوجه. كان أحد أخطر عناصرها الخذلان الداخلي. فقد شهدت صفوف قسد حالات انحياز وانسحاب لعدد من الضباط والعناصر المحسوبين على المكوّن العربي. لصالح حكومة دمشق. الأمر الذي انعكس سلبًا على تماسك وهيكلة المؤسسة العسكرية.

هذا التفكك الداخلي أسهم في تسريع انسحاب قسد من محافظتي الرقة ودير الزور. ورغم أن الانسحاب من هاتين المنطقتين كان مطروحًا سابقًا ضمن تفاهمات غير معلنة مع دمشق. فإن ما جرى على الأرض جاء أسرع وأكثر فوضوية نتيجة انهيار الثقة داخل بعض الوحدات. لا نتيجة تنفيذ منظّم لاتفاق سياسي.

أمام هذا الواقع. أعادت قسد تموضعها العسكري. متجهة إلى الحسكة. باعتبارها المنطقة ذات الثقل الكردي. استعدادًا لمواجهة تحديات أمنية مركّبة. فالقوة باتت عمليًا أمام ثلاثة تشكيلات معادية في آن واحد..

الجيش العربي السوري مدعومًا بقوات وضباط أتراك وبأسلحة ثقيلة. مجموعات من العشائر العربية المسلحة. إضافة إلى الخطر المستمر لتنظيم الدولة الإسلامية. (داعش)، الذي يستفيد تقليديًا من حالات الفوضى والتفكك.

إن تفاهم 10 آذار لم يسقط. لكنه لم يبدأ فعليًا. ما نشهده اليوم هو هدنة سياسية طويلة. وتفاوض بلا أفق محدّد. وملف مؤجّل بانتظار تحوّل كبير في موازين القوى أو ضغط دولي جدي يفرض تسوية حقيقية. إلى ذلك الحين. تبقى الأسئلة مفتوحة.. هل تتجه سوريا نحو عقد وطني جديد يعترف بتعدديتها. أم نحو إعادة إنتاج الأزمة بصيغة أكثر هدوءًا وأطول عمرًا؟

كوردستان صحيفة سياسية تصدر كل ١٥ يوماً
يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

وزارة الثقافة والشباب في حكومة إقليم كوردستان تقرر حظر بث الفضائيات التي تسيء للكورد

وجهت وزارة الثقافة والشباب في حكومة إقليم كوردستان يوم الأربعاء (28 كانون الثاني 2026)، شركات البث في إقليم كوردستان، بحظر بث القنوات التي تسيء للكورد وتزعزع الاستقرار المجتمعي.

ووجهت وزارة الثقافة والشباب في حكومة إقليم كوردستان، المديرية العامة للطباعة والنشر، شركات البث في إقليم كوردستان، استناداً إلى تعليمات رقم 1 لسنة 2014 ،أمراً يقضي بإيقاف بث القنوات الأجنبية والعربية على ترددااتهم، وخاصة تلك القنوات التي كانت سبباً في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي والإساءة إلى الشعب الكوردي في كوردستان بالوقت الراهن، وفقاً لما جاء في بيان صادر عن الوزارة.

وورد في كتاب المديرية العامة للطباعة والنشر، رقم 2725 بتاريخ 28 كانون الثاني 2025، الموجه إلى كل شركة من شركات البث: بالإشارة إلى الفقرات (1) و(3) و(9) من البند (3) من المادة (3) من التوجيهات رقم (1) الصادرة سنة 2014 (الخاصة بتنظيم ترددات الفضاء في إقليم كوردستان)، نبلغكم بضرورة إيقاف بث تلك القنوات الأجنبية والعربية على ترددااتكم.

وأضاف البيان، أن بث تلك القنوات مخالف للمادة المشار إليها أعلاه، وكذلك مخالف للمادة (2) من نفس التوجيهات، والتي تتعلق بمنح وتوفير الترددات، لذا يجب أن يكون البث مقتصراً فقط على القنوات المحلية.

إهداء كتاب الرئيس مسعود بارزاني رجل السلام إلى مكتبة الإسكندرية

زار الكاتب والصحفي شيركو حبيب مكتبة الإسكندرية وكان في استقباله أحمد زايد رئيس المكتبة وعدد من مسؤولي الأقسام المختلفة للمكتبة.

وخلال اللقاء تم الحديث عن التعاون بين مكتبة الإسكندرية ومكتبات وجامعات كوردستان.

وشكر الدكتور أحمد زايد الصحفي شيركو حبيب لإهداء ٥٠ كتاباً عن التاريخ والتراث الكوردي مع مجلد من جريدة كوردستان الصادرة عام ١٨٩٨ في القاهرة.

من جانبه شكر حبيب الدكتور زايد على حفاوة الاستقبال وقدم له و للمكتبة ١١ كتاباً من كتبه المعروضة حالياً في معرض القاهرة الدولي الدورة ٥٧ والكتب هي عن تاريخ الكورد في الوثائق البريطانية والأمريكية وثورة بارزان، والرئيس مسعود بارزاني رجل السلام، ورواق الأكراد والعراق على صفيح ساخن.

السينمائي كريموك غفور يصدر كتابه الجديد «السينما والجينوسايد»

أعلن الكاتب والمخرج السينمائي الكوردي، كريموك غفور، يوم الخميس 29 كانون الثاني 2026، عن إصدار أحدث مؤلفاته بعنوان «السينما والجينوسايد» (السينما والإبادة الجماعية)، والذي طُبع بدعم من منظمة «كوردستان ديالوج» (Kurdistan Dialogue).

وفي تصريح لشبكة «كوردستان 24»، أوضح غفور أن الكتاب هو في الأصل أطروحة ماجستير نالها من كلية الفنون الجميلة بجامعة صلاح الدين في أربيل عام 2023، وقد أجرى عليها بعض التعديلات لتصدر في هيئة كتاب.

وأشار إلى أن هذا المؤلف يندرج ضمن تخصصه البحثي المستمر في قضايا الجينوسايد وعلاقتها بالفن السابع.

يتناول الكتاب سلسلة عمليات الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الكوردي، خاصة في إقليم كوردستان العراق، ومنها جرائم حلبجة، والأنفال ضد البارزانيين، والكورد الفيليين.

ولا يكتفي الكتاب بسرد البيانات والخطط التاريخية لتلك الجرائم، بل يقدم تحليلاً نقدياً وشاملاً لجميع الأفلام الكوردية التي أُنتجت داخل كوردستان وخارجها والتي تناولت موضوع الجينوسايد.

وحول الرؤية الإخراجية في السينما الكوردية، أشار غفور إلى وجود تيارين؛ الأول يركز على تصوير حجم المأساة لاستدرار عطف وسخط المشاهدين (محلياً وأوروبياً) تجاه المعاناة الكوردية.

أما التيار الثاني، فيراه المؤلف «أكثر وعياً»، حيث يسعى لطرح تساؤلات جوهرية حول أسباب وقوع هذه الجرائم واستمرار التهديدات ضد الكورد، بهدف مخاطبة عقل المشاهد ودفعه لاتخاذ موقف فكري وإنساني بدلاً من مجرد التأثر العاطفي العابر.

وشدد غفور على أن السينما الكوردية بحاجة إلى الارتقاء بمستوى خطابها لتتجاوز الحدود المحلية، مؤكداً أن «القضية الكوردية أكبر من مجرد استجداء العطف».

ودعا إلى صناعة أفلام رصينة من حيث الشكل السردي والرؤية الفكرية، قادرة على إجبار المجتمع الدولي على «الوقوف والتأمل» في تاريخ الإبادات التي تعرض لها الكورد من خلال لغة سينمائية تحاكي العقل العالمي.

يُذكر أن كريموك غفور من مواليد مدينة أربيل عام 1972، بدأ مسيرته الفنية عام 1986. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الإخراج السينمائي، وله بصمات واضحة في المشهد الفني الكوردي كممثل ومخرج، إلى جانب إسهاماته في البحث والتدوين السينمائي.

العدسة

عمر كوجري

في نقد أوهام الأمة الديمقراطية وإخوة الشعوب

تعرّض الشعب الكوردي في غربي كوردستان خلال أكثر من أربعة عشر عاماً لعملية تضليل واسعة من قبل قياديين من الصف الأول في حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يتبع في ولائه للحزب الأم «العمال الكردستاني» الذي حل نفسه قبل مدة مفسحاً المجال لإنجاح العملية السياسية في تركيا استجابة لنداء رئيس الحزب عبدالله اوجلان المعتقل في سجن ايمرالي.

أربعة عشر عاماً، اختزل قياديو الاتحاد الديمقراطي نضال ودماء شهداء الكورد في وهم واحد، وكلام لا يمت للمنطق بصلة وهو «إخوة الشعوب» والأمة الديمقراطية.. هذه النظريات الفارغة من أي محتوى، ولا تمت للواقع السياسي للمجتمعات بأي صلة.
كان الهدف الأساسي هو محاربة كل توجّه قومي للكورد تحت هذه اليافطات التي أثبتت فشلها الذريع بعد أحداث حيي شيخ مقصود والأشرفية في حلب، وبالتالي تقهقر قوات سوريا الديمقراطية إلى داخل المناطق الكوردية بعد الانسحابات الدراماتيكية من أبناء العشائر العربية والتي كان من المتوقع ألا تظلّ وفيةً لأفكار حزب العمال الكردستاني، وقد قال الرئيس مسعود بارزاني أنه حذر قيادة قسد في وقت سابق من مغبة استثمار العشائر العربية المتموضعة ضمن قسد، والتي شكلت عددياً تفوقاً على المكوّن الكوردي، فمنذ صباح 19 يناير/كانون الثاني الفائت، بدأت محافظتا دير الزور والرقة تشهدان انشقاق أعداد متزايدة من أبناء العشائر العربية، الذين كانوا قد التحقوا في السابق بصفوف قسد.

بطبيعة الحال، تسابقت قيادات في حزب الاتحاد وفي كل مناسبة وتصريح بدعم وتأييد هذه الأوهام الفارغة لسبب واحد ووحيد أنها صادرة من زعيم العمال الكردستاني، فصار لزاماً عليهم الدفاع عنها والترويج لها.
لا يخفى على حصيف إن زعيم الكردستاني قد وضع نصب عينه تمييع الاعتزاز القومي، وفي أكثر من مناسبة صرّح أن زمن القومية ولى إلى غير رجعة، والأمر نفسه سار عليه القيادات في غرب كوردستان. والغريب أن قياديي حزبه الحليف في غرب كوردستان وحتى بعد الهزيمة، لم يتوقفوا عن مدح أوهام الأمة الديمقراطية، وإخوة الشعوب مما أثار موجة استياء واسعة حتى من مؤيدي الحزب.

الآن وبعد أن وقع (الفاس بالراس) كما يذهب المثل الدارج، وانهزمت هذه المصطلحات الطوباوية الخيالية، وبعد أن رأى العالم أجمع كم أن الكورد أقوياء حين تحتدم بهم الخطوب، صار لزاماً على قيادات الاتحاد الديمقراطي الانفكاك التام عن حزب العمال الكردستاني، وفسح المجال للكادرو المتحكم بكل مفاصل المنطقة للمغادرة، والاستماع إلى نشيد الكورد القومي الكوردستاني، ورفع علم كوردستان في القلوب قبل أن يرفع على أسطحة المباني الحكومية والمواطنين، والضرب بيد من حديد لكل من تسوّل لهم أنفسهم المريضة بمحاربة الفكر القومي، والعلم الكوردستاني والرموز القومية الكوردستانية أمثال تنظيم «جوانين شورشكر» التابع مباشرة لقنديل، الذي قام فيما سبق بأعمال الخطف والقتل وحرق مكاتب أحزاب المجلس الوطني الكوردي، وارتكب جرائم فظيعة بحق الكورد، ونجح إلى حد بعيد في إفراغ المنطقة الكوردية من خيرة شبابها وشاباتها.

صار لزاماً على حزب الاتحاد الديمقراطي أن يتقبل أخاه الكوردي، ويفضله على سواه، ويزيل ما ترسب من أوجاع وآلام على كل الصعد، كذلك ينبغي إنهاء عمل الرؤوس الحامية التي ميّعت السياسة، وحاربت الفكر القومي الكوردستاني، وضرورة إحالتها للتقاعد أو حتى المحاكمة جراء تصرفاتها الرعناء بحق أهلهم الكورد.
كيف لا يستوي ذلك، وقد وقف الكورد جميعاً وقفة قلب واحد، في المهاجر الأوربية، واستجابت الجماهير الكوردية وخاصة في جنوبي كوردستان لنداء الرئيس العظيم مسعود بارزاني، وسطر شعبنا في جنوبي كوردستان ملحمة ستوثّق في التاريخ للأبد في وقفته مع شعبنا في غربي كوردستان، وكان لهذا الوقوف تأثير كبير على تخفيف آلام شعبنا في غربي كوردستان.

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com
يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people